# جدل الصامت المزيد في الأبنية الرباعية والخماسية

أ د. خالد محمّد المساعفة[1]

**الملخص**

زيادة أحد الصوامت اللغوية وسيلة من وسائل بناء الأبنية الرباعية والخماسية من أصولها الاستعماليّة في التأصيل اللغويّ، ولكنّ زائد هذه الأبنية لم يكن محلّ اتّفاق بين اللغويين، بل صار الحديث عنه ذا طابع جدليّ في كثير من الأمثلة، خلافاً لما توصّل إليه هؤلاء اللغويون من قياس يعيّنُ الزائدَ في المزيدات الصرفية، ويقيده بأحد حروف (سألتمونيها) دون خلاف.

فالجدلُ في الصّامت المزيد تأتّى من عدم الاتفاق على نوعه وموقعه، وتحكيمِ فكرة النحت فيما دلّت الدلائل على نشأته بالزيادة، وتردّدِ كثير من اللغويينَ القدماء والمحدثين بين أصالة هذه الأبنية واشتمالها على صوامت مزيدة، فضلاً عن الخلط بين الزيادات الصّرفيّة والزيادات اللغويّة (التأصيليّة).

ومن المفارقات التي وقفنا عليها أنّه حين وصلت الزيادة في التأصيل الموروث إلى طريق مسدود فإنّ هذا التّأصيل قد وضع –منذ نشأته– بذوراً أولية، ومقدماتٍ منهجيةً فيها ما يُعين على بناء نظرية تأصيليّة في نشأة الأبنية وتطوّرها نسعى إلى إبرازها في هذه الدراسة.

(١) أستاذ النحو والصرف/ جامعة الحسين بن طلال/ الأردن، معان.

# Controversy Over the Added Consonant in the Quadri- and Penta-Radical Structures

*Prof. Khaled M. Masa'feh*
*Al-Hussein Bin Talal University*

## Abstract

Consonant addition is a means to form quadri- and penta-radical structures from of their original forms. However, unlike their consensus on the morphological additions, which is restricted to the letters in "saltomoniha", there has never been a consensus on such addition among linguists. Rather, this issue has remained controversial over centuries. The controversy over the consonant addition stems from the lack of agreement on its kind and position in addition to the hesitancy of most traditional and contemporary linguists regarding the genuinity of these forms, their containment of additional consonants, the belief in the coinage idea concerning what has been proven as an addition, and the mixing between the morphological and linguistic additions. Among the paradoxes arrived at was that when this rooting tradition reached a dead end, this rooting has planted the seeds for future methodological studies that help build a rooting theory regarding the initiation and evolvement of the forms this study seeks to explore.

## المقدمة

في العربية نمطان من الصوامت المزيدة، أحدهما الزيادة الصرفية المحصورة في عشرة حروف (صوامت) هي مجموع ما يتألف منه تركيب (سألتمونيها)، وهذه الزيادات لم يجر فيها اختلاف بين التصـــريفيين على اختلاف مذاهبهم. والثاني الزيادات اللغويّة (التأصيليّة) التي لم تثبت بالإجماع، ولم يجرِ فيها قياس قائم على الاسـتقراء، بل صـار البحث في ضـبط نوعها وموقعها خاضـعاً لاجتهاد بعض اللّغويين وأصـــحاب المعجمات؛ فكان من نتاج هذا الاجتهاد اختلافُ النظر بين كون المثال الرباعيّ أو الخماســـيّ مجرداً أو مزيداً زيادةً لغويةً على غير منهاج حروف (سألتمونيها) وضوابطها، وهذا النوع هو ما نتوفّر على درسه.

وقد بقي هذا النوع من التأصيل يراوح في المعجمات وفي بعض مُؤلّفات اللغة القديمة والحديثة بين نفي الصـــامت الزائد وإثباته، وبين كون زيادته اعتباطاً غير مقيّدة بكونها من حروف سألتمونيها(١).

والدراسات الحديثة التي توفّرت على دراسة نشأة الأبنية غير الثلاثية بوسائل مختلفة كثيرة، نذكر منها: "تربيع الفعل الثلاثي في العربية وأخواتها من اللغات السامية" و"نشأة الفعل الرباعي" وكلتاهما لمراد كامل، و"الصيغ الرباعية والخماسية اشتقاقاً ودلالة" لمزيد إسماعيل نعيم، و"نشوء الفعل الرباعي في اللغة العربية" لأحمد عبدالمجيد هريدي، و"الفعل الرباعي في لسان العرب دراسة تأصيليّة" لعمر يوسف عكاشـــة... وجاء الحديث عن نشـــأة هذه الأبنية في بعض المؤلَّفات الحديثة، على نحو ما يطالع في مؤلّفَي إسماعيل عمايرة: "تطبيقات في المناهج اللغوية المعاصرة" و"الأقيسة الفعلية المهجورة"، وكتاب إبراهيم السامرائي "الفعل زمانه وأبنيته"، ومعجم أنيس فريحة "معجم الألفاظ العامية"، وكتاب تمام حسان "مناهج البحث في اللغة".

---

(١) حسان، تمام، **مناهج البحث في اللغة**، ٢١٩، ٢٢٠، نعيم، مزيد إسماعيل، **الصيغ الرباعية والخماسية، اشتقاقاً ودلالة**، ١٥١.

وكان لبعض الباحثين المحدثين الذين درسوا نشأة الأبنية العربية من أصول ثنائية آراء مختلفة تدور في محور نشأة الأبنية الرباعية والخماسية بالزيادة، وفي مقدمة هؤلاء: أحمد فارس الشّدياق، مؤلِّف "سر الليال" وجُرجي زيدان، مؤلِّف "الفلسفة اللغوية" وأنستانس الكرملي، صاحب كتاب "نشوء اللغة العربية ونموها واكتهالها"، ومرمرجي الدُّومنكيّ، صاحب كتاب "المعجمية العربية على ضوء الثنائية والألسنية السامية".

والدراسات السابقة فيها مستخلصاتٌ كثيرة تفيد في عموم درس التأصيل اللغوي؛ ولكنها لا تكاد تتّفق على نوع المزيد وموضعه، ومنهج استخلاصه وضوابطه المختلفة، وفي بعضها من نقص الاستقراء، وتجاهلِ أراء اللغويين القدماء ما لا يخفى.

وقد رأينا أن نشأة الأبنية الرباعية والخماسية بالزيادة كانت تنزع إلى القياس بتدرُّج يضبط نوع المزيد؛ فالتطور اللغويّ لا يسير بألفاظ اللغة على نحو عشوائيّ غامض، بل فيه منطق لغويّ معيّن يهدينا إلى مسالكه المختلفة في أبنية اللغة. وكذا توصّلنا إلى أنَّ تأصيل هذه الأبنية لا يستقيم على منهج واضح إلا برجع النظر في تطور هذه الأبنية من أصولها الثنائية، وموالاة البحث في تطورها الذي أفضى إلى نشأة الأبنية الثلاثية والرباعية والخماسية؛ فبهذا النظر والمنهج يمكن لنا تجاوز كثير من مشكلات التأصيل القديمة والحديثة، وفي مقدمتها نوع المزيد.

وارتأينا أن يكون هذا الموضوع في ثلاثة مباحث، تناول الأوّل مشكل تأصيل الزائد في الأبنية الرباعية والخماسية، وأمّا الثاني فتناول نشأة الأبنية غير الثلاثية بالصوامت الخفيفة، وفي المبحث الثالث صرنا إلى دراسة الصامت الزائد من منظور الثنائية اللغوية.

وقد قامت هذه الدراسة على منهج يعتمد على الاستقراء والتحليل؛ للوصول إلى النتائج.

**المبحث الأول: مُشكل تأصيل الزائد في الأبنية الرباعية والخماسية**

١. تاريخ المشكل

الاختلاف في الزيادة بين كونها من حروف (سألتمونيها) أو من غيرها كان معروفاً قبل الخليل (ت١٧٠هـ)، فقد نقل الخليل نفسُه اختلافَهم في زيادة الدّال أو الميم عندما عقّب على قولهم: جمل صِلَّخْم وصِلَّخْد وصَلَخْدَم بمعنى: الماضي القوي، يقول: "وقالوا: الصَّلَخْدَم أخِذَ من الصِّلَّخْم. الدال زائدة أم الميم"(١). ونقل خلافاً آخر في زيادة العين صدراً بقوله:" العِجْلِزَة: الفرسُ الشَّديدة الخَلْق، ويُقالُ: أُخذ هذا من النَّعْت من جَلْزِ الخَلْقِ"(٢).

فالخلاف الذي ينقله في هذه الأمثلة يدلّ على أنَّ ثمّة مَن يرى –ممّن عاصره أو سبقه– أنَّ الأبنية الرباعية والخماسية في العربية ليست مجردةً من الزوائد التي لا تنتمي إلى حروف (سألتمونيها)، كالدال والعين، إذا دلّ الاشتقاق على هذه الزيادة ونوعها. وقد توسّع الخلاف في زائد الأبنية بعد الخليل، فالكوفيون –كما يذكر أبو البركات الأنباريّ (ت٥٧٧هـ)– يرون أنّ ما زاد على الثلاثي من الأبنية ليس أصلاً، خلافاً للبصريين الذين ذهبوا إلى أصالة هذه الأبنية(٣).

وسنرى أنّ من غير الدقيق ما نسب إلى الكوفيين على إطلاقه؛ لأنّ الخليل من أوائل الذين أجازوا نشأة الأبنية الرباعية والخماسية من أصولها بالزيادة، وأنَّ الكوفيين أفادوا من آرائه. بل إنَّ أبا زيد الأنصاري (ت٢١٥هـ) –وهو من مُتقدمي اللغويين البصريين– يرى أنَّ ما زاد على ثلاثة من الأبنية ليس أصلاً، وقد نقل هذا الرأي ابن دُرَيد (ت٣٢١هـ) بقوله: "أملى علينا أبو حاتم قال: قال أبو زيد: ما بني عليه الكلام ثلاثة أحرف؛ فما زاد ردّوه إلى ثلاثة، وما نقص رفعوه إلى ثلاثة؛ مثل:

---

(١) الخليل، **العين**، ( صلخم)، ٤/ ٣٢٩.

(٢) السابق، (عجلز)، ٢/ ٣١٦.

(٣) الأنباري، أبو البركات، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، ٢/ ١١٤.

أَبٍ، وأخٍ، ودمٍ، وفمٍ، ويدٍ" وعقّب ابن دريد على هذا الرأي بقوله: "لا أَدري ما معنى قوله: فما زاد ردّوه إلى ثلاثة، وهكذا أملاه علينا أَبو حاتِم عن أبي زيد ولا أغيّره"(١).

٢. ضوابط الزائد الموقعية وغيرها: (زيادة النون أنموذجاً)

من الأمثلة القليلة التي نصَّ الخليل على الزيادة فيها نلحظ أنه لم يقيّد الصامت الزائد بموقع معيّن، فقد رأيناه ينقل زيادة العين صدراً في الاسم الرباعي (العِجْلِزَة)، وزيادة الميم كسعاً أو الدال حشواً في الاسم الخماسي (الصَّلَخْدَم). ويصرّح بجواز زيادة الباء كسعاً في الاسم الرباعي الوارد في قوله: "الزَّغْدَبُ: الهَديرُ الشّديد ... أصله الزّغْد، فربما زادوا الباء"(٢). وأصل ردّه إلى ثلاثيه –كما ذكرَ– هو الاشتقاق؛ لأنَّ (الزَّغْد) جاء بمعنى الهَدير الشّديد(٣).

وزيادةُ النون لدى القدماء تُظهر مسائل الخلاف في موقع الزائد ونوعه على نحو واضح، فالخليل وقف على أمثلة قليلة من زيادتها حشواً، دون أن يذكر شيئاً من ضوابط زيادتها الصرفية، ممّا يتعلّق بكونها ثانيةً ساكنة، يقول: "وبعيرٌ حَظِل، إذا كان يأكُلُ الحَنْظَل، يحذِفون النون، ويُقال هي زائدة، ويُقال هي أصلية، والبناء رُباعيّ... وهم الذين يقولون: قد أسبَلَ الزَّرْع، بطرح النون، من السُّنْبُل، ولغة أخرى: سَنْبَلَ الزَّرْع"(٤).

وذهب ابن سيده (ت٤٥٨هـ) إلى أنّ (الحَنْظَل) بناء رباعيّ مجرّد، وأمّا استعمالُهم (حَظِل) –كما يذكر– فلا: "يشهد بأَنَّه ثلاثي، أَلا ترى إلى قول الأعرابية لصاحبتها: وإن ذكرت الضَّغابيس فإنّي ضَغِبة. ولا محالة أَنّ الضّغابيس رباعيّ،

(١) ابن دريد، **جمهرة اللغة**، (باب من اللغات عن أبي زيد)، ٣/ ١٣٠٦.
(٢) الخليل، **العين**، (زغد)، (زغدب)، ٤/ ٤٦٣.
(٣) السابق، (زغد)، ٤/ ٣٨١.
(٤) السابق، (حظل)، ٣/ ١٩٧.

لكنَّها وقفت حيثُ ارتدع البناءُ، وحَظِلٌ مثله، وإن اختلفت جهتا الحَذف"[١]. وهو يقصد أنّ الثلاثي( حَظِل) نشأ من الرباعيّ السابق بإسقاط النون، لا أنّها زيدت في هذا الثلاثي لبناء الرباعي (الحَنْظَل)، قياساً على اشتقاق (ضَغِب) من (الضّغابيس).

وقد توسّع سيبويهِ (ت١٨٠هـ) في ضوابط زيادة النون الموقعية وفي ضوابط غيرها من الصوامت في (باب علل ما تجعله زائداً من حروف الزوائد وما تجعله من نفس الحرف)، يقول: "فمن حروف الزوائد ما تجعله إذا لحق رابعاً فصاعداً زائداً أبداً، وإنْ لم يُشتق منه ما تذهب فيه الزيادة، لا تجعله من نفس الحرف إلا بِثَبْت، ومنها ما تجعله من نفس الحرف ولا تجعله زيادةً إلا بثبت"[٢].

وبسبب هذه الضوابط صارت بعض الأبنية –لدى سيبويه– من الأنماط المزيدة زيادة صرفية، وبعضها من المجردات، يقول: "ممّا جعلته زائداً بثبت: العَنْسَل، لأنّهم يريدون العُسول. والعَنْبَس، لأنّهم يريدون العُبوس... ونون فِرْسِن؛ لأنّها من فَرسْت. ونون خَنْفَقيق؛ لأنّ الخَنْفَقيق الخفيفةُ من النساء الجريئة. وإنّما جعلتها من: خفقَ يخفِق كما تخفِق الرّيح"[٣].

فالذي أوجب زيادة النون –هنا– هو ثَبْتُ اشتقاق (الخَنْفَقيق) من (خفقَ) ومجيءُ النون ثانيةً ساكنة. ولكنّ زيادتها –كما يرى سيبويه– لا تحتاج إلى هذا الثبت حينما تقع في اسم خماسيّ ثالثة ساكنة؛ لأنَّ هذا الموضع ممّا تكثر فيه زيادةُ حروف العلة، يقول: "وذلك نحو: جَحَنْفَل، وشَرَنْبَث... لأن هذه النون في موضع الزوائد، وذلك نحو: ألف عُذافِر، وواو فَدَوْكَس، وياء سَمَيْدَع. ألا ترى أن بنات الخمسة قليلة،

(١) ابن سيده، **المحكم والمحيط الأعظم**، (حظل)، ٣/ ٢٨٣.
(٢) سيبويه، **الكتاب**، ٤/ ٣٠٧.
(٣) المصدر السابق، ٤/٣٢٠.

وما كان على خمسة أحرف وفيه النون الساكنة ثالثة يكثر ككثرة عُذافر وسَرَوْمَط وسَمَيْدَع. فهذ يقوّي أنّه من بنات الأربعة"[١].

وإذا وقعت النون في الخماسي ثانية ساكنة فإنّ زيادتها تحتاج إلى ثبت؛ لقلة زيادة حروف العلة في هذا الموضع، يقول: "فأمّا إذا كانت ثانية ساكنة فإنها لا تُزاد إلا بثبت. وذلك: حِنْزَقْر، وحِنْبَتْر لقلة الأسماء من هذا النحو؛ لأنّك لا تجد أمّهات الزوائد في هذا الموضع. وكذلك عَنْدَليب؛ لأنه لم يكثر في الأسماء هذا المثال، ولأن أمّهات الزوائد لا تقع ثانية في هذا المثال. وإذا كان الحرف ثانياً متحركاً أو ثالثاً فلا يزاد إلا بثبت، كما لم يزد وهو ثان ساكناً إلا بثبت. وذلك: جُنَعْدَل، وشَنافِر، وخَدَرْنَق لقلتها في الكلام، ولقلة مواقع الزوائد في مواضعها"[٢].

وقد تمسك جمهور البصريين بهذه الضوابط، ولكنهم اختلفوا في زيادتها في بعض الأمثلة، فابن يعيش (ت٦٤٣هـ) يرى أنَّ القياس يوجب كون النون في العَنْسَل –وهي الناقة القوية السريعة– أصلاً؛ قياساً على أصالة العين الساكنة ثانية في (جَعْفَرٍ)، وقد استدرك فعدّها زائدة لثبت الاشتقاق، يقول: "لكنّهم جعلوه مشتقّاً من عَسَلانِ الذِّئب، وهو شدّةُ عَدْوه، فكانت زائدة لذلك. وقد ذهب قومٌ إلى أنّه مشتقٌ من لفظ العَنْس، فهي أصلٌ لذلك، واللامُ زائدة. والوجه الأول، وهو رأي سيبويه؛ لقوّة المعنى، وكثرة زيادة النون ثانياً، نحو: جُنْدب، وعُنْصُرٍ"[٣].

والذي ذهب إلى زيادة اللام في (العَنْسَل) هو محمد بن حبيب المازنيّ (ت٢٤٩هـ)، وقد ردّ ابن جني رأيه متّكئاً على مسألة كثرة زيادة النون ثانيةً، وقلة

(١) سيبويه، **الكتاب**، ٤/ ٣٢٢.
(٢) السابق، ٤/ ٣٢٢، ٣٢٣.
(٣) ابن يعيش، **شرح المفصل**، ٥/ ٣٣٦.

زيادة اللام، يقول: "والذي ذهب إليه سيبويه هو القول؛ لأنّ زيادة النون ثانيةً أكثر من زيادة اللام"[١].

وقولُ القدماء بزيادة اللّام أو النّون في الاسم الرباعيّ (العَنْسَل) سنفيد منه كثيراً حينما نرد هذا الاسم وغيره إلى أصل ثنائيّ واحد، وهو(عس) الذي جاء منه: العُسُّ، وهو القدح الضخم[٢]. وعسّت الناقة، إذا دَرَّتْ عِساساً، أي: كَرْهاً[٣]. والعَسوسُ: الناقةُ القَليلةُ الدَّرِّ، أو التي إذا أُثيرتْ للحَلْب، مَشَت ساعةً ثمَّ طَوَّفَت ثمّ دَرَّت[٤]. فدلالة القوة والسرعة ظاهرة في الأمثلة: العَسوس والعَنْس والعَسَل والعَنْسَل؛ ولا ينبغي أن نفوّت هذه الدلالة المشتركة بين هذه الأبنية؛ فلا نقول بنشأتها من أصل واحد، وإن صرنا إلى مخالفة ضوابط القدماء في الزيادة اللغوية (البنائية).

والأمثلة الآتية تبيّن أنَّ ضابط الموقع وانعدام النظير مع سكون الصامت لم يحسم الخلافَ في أصل الأبنية؛ ممّا يوجب –كما نرى– اصطناع ضابط الاشتقاق وتقديمه على غيره:

– فممّا ذكره ابن سيده في الاسم (التِّنْبال) وغيره، قوله:" والتِّنْبالُ، والتِّنْبِلُ، والتِّنْبالةُ: القَصيرُ، رباعِيٌّ على مذهبِ سيبَوَيهِ؛ لأَنّ التاءَ لا تُزادُ أَوَّلاً إِلّا بثَبْتٍ، وكذلك النّونُ لا تُزاد ثانِيةً إِلّا بذلك، وهو عندَ ثعْلَب ثُلاثيٌّ، يذهبُ إلى زيادة التّاء، ويشتَقُّه من النَّبَلِ الذي هو الصِّغَرُ. والتُّنْبُول كالتِّنْبالِ"[٥].

– واختُلف في زيادة النون لانعدام النظير ولأسباب مختلفة، وقد ذكر العُكْبَري (ت٦١٦هـ) كثيراً من الأمثلة التي تبين علل زيادة النون أو أصالتها، فالنونُ في

(١) ابن جني، **سر صناعة الإعراب**، ٢/ ٩.
(٢) الخليل، **العين**، (عس)، ١/ ٧٤.
(٣) الصّاغاني، **الشّوارد**، (عسس)، ١/ ١٥٧.
(٤) الزَّبيدي، **تاج العروس**، (عسس)، ١٦/ ٢٥٥، ٢٥٦.
(٥) ابن سيده، **المحكم والمحيط الأعظم**، (تنبل)، ٩/ ٥٥٣.

جُنَعْدَل زائدةٌ لعدمِ النظير في قول مَنْ ضمَّ الجيمَ وفتح الدّال، والأَكثرون على فتحهما، وجعْلِ النّون أصلاً. وفي جَنَدِل النون زائِدة لعدم النظير. والنونُ في نَهْشَل أصلٌ؛ لأَنَّه من نَهْشَلت المرأةُ، إذا أسنَّت. وفي نَهْصَر أصل أو زائدةٌ؛ لأنَّه من معنى الهَصْر. وفي عَنْتَر أصلٌ عند البصريين؛ لأنَّ له نظيراً، وهو جَعْفَر، ولم يقم دليلٌ على الزِّيادة من طريقِ الاشتقاق، وقال غيرهم هي زائدةٌ؛ لأنَّه مشتقٌّ من العَتْر، وهي الشِّدة[1].

– ونقل أبو العلاء المعري (ت٤٤٩هـ) خلافاً آخر في نون الفعل (ارجحنَّ) بقوله: "وقد ذهب قوم إلى أنّ النون في قولهم ارحجنّ زائدة؛ لأنّهم أخذوه من الرّجحان، وليس ذاك على رأي البصريين؛ لأنهم يجعلون ارْجَحَنّ افْعَلَلَّ، ولا يجعلون في أبنية الأفعال افْعَلَنَّ، وإنّما تُزاد النون في أواخر الأسماء بالقياس الصحيح أو بالاشتقاق الذي يجرى مجرى القياس"[2].

وغيرُ البصريين أو القوم هم الكوفيون الذين يقدِّمون الاشتقاقَ والمعنى على الضوابط البصرية، وسنأتي على بيان رأيهم لاحقاً.

– ولا يكاد الخلاف يتوقف عند هذه الأمثلة، بل استمرّت شواهده في أمثلة مختلفة، كالذي نقله الزَّبيديّ (ت١٢٠٥هـ) في اشتقاق الاسم (العنكبوت) بقوله: "قال شيخنا: قد سَبَق أَنّ سيبويه قال: إذا كانت النون ثانِيةً فلا تُجعل زائِدةً إلّا بثَبَتٍ... وكلامُ الجوهرِيّ أو صَريحُه أَنَّ النّونَ زائدةٌ؛ لأَنّه لم يَجعل لها بِناءً خاصّاً، بل أَدخَلَها في (عكَبَ) من غير نَظَر... وصرح الشيخُ ابنُ هشام في رِسالة الدَّليل بأَنَّ أَصالة النُّون هو الصحيح، وهو مذهَبُ سيبويه"[3].

٣. ضرورة تحكيم ضابط الاشتقاق

---

(١) العكبري، **اللباب في علل البناء والإعراب**، ٢/ ٢٦٦، ٢٦٧.

(٢) المعري، **رسالة الملائكة**، ٢٤٧.

(٣) الزَّبيدي، **تاج العروس**، (عنكب)، ١٦/ ٤٤٥ – ٤٤٧.

إنَّ الأمثلة التي وقع الخلاف في زائدها كثيرة، وقد ذكرنا منها فيما سبق أمثلة مختلفة، ومنها نخلص إلى أنّ الضابط الاشتقاقي مقدَّم على غيره من الضوابط، وهو ما عبّر عنه سيبويه بقوله: "وكل حرف من حروف الزوائد كان في حرف فذهب في اشتقاق في ذلك المعنى من ذاك اللفظ فاجعلها زائدة. وكذلك ما هو بمنزلة الاشتقاق"(١).

ولو أنّ سيبويه قدّم ضابط الاشتقاق على غيره من الضوابط لاختلف رأيه ورأيُ البصريين الذين عدّوا أمثلة كثيرةً من المُجرّدات وهي مزيدة، ولتوصلوا –أيضاً– إلى جواز زيادة صوامت من غير حروف (سألتمونيها) وعلى غير منهج زيادتها وضبطها. فالنظرُ في أدلّة الزيادة عند البصريين –باستثناء دليل الاشتقاق– يقود إلى أنّ وضعها لا يخلو من الاستنباط العقليّ، على النحو الظاهر في قول ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ): "وتعرف الزّيادة بالاشتقاق، وعدم النّظير، وغلبة الزّيادة فيه، والتّرجيح عند التّعارض"(٢).

وما نذكره من ضرورة تحكيم الاشتقاق في الزائد ونوعه دون أيّ ثبْت آخر هو ما عبّر عنه ابن سيده بضرورة زيادة النون في (القُنْبُض) و(القُنْبُضة) بمعنى القصير والقصيرة، يقول:" والنّون فيهما زائِدة، لأَنَّهما من القَبْض، فالاشتقاق يُوجب زِيادَة النّون ضَرورةً"(٣).

وبالاشتقاق وحده يمكن أنْ نصل إلى ما يدفع الخلاف في زيادة حروف (سألتونيها)، وهو خلاف لم يقتصر على النون والميم والتاء والسين... بل شمل زيادة الهاء، في نحو (الهِبْلَع) بمعنى الأكول العَظيم اللَّقْمِ، ففي مادة (هبلع) ذكر الزَّبيديّ ما نصه: "قال ابنُ الأثيرِ: وقيل: إنَّ هاءَ هِبْلَعٍ زائِدةٌ، فيكونُ من البَلْعِ... قلت: وزِيادةُ

(١) سيبويه، **الكتاب**، ٤/ ٣٢٥.

(٢) ابن الحاجب، **الشافية في علمي التصريف والخط**، ٨١.

(٣) ابن سيدة، **المحكم والمحيط الأعظم**، (قنبض)، ٦ / ٦٠٧.

هائِه وهاءِ هِجْرَعٍ نُقِلَ عن الأَخْفَشِ" وذكر في مادّة (هجرع) الاسم (الهِجْرَع) بمعنى الأَحْمَق من الرِّجالِ أو الطَّويل، ونقل الخلاف في زيادة هائه بقوله: "زَعَمَ أَبو الحَسَن أَنَّ هاء هِجْرَعٍ زائِدةٌ للإلحاقِ بدِرْهَمٍ، كهِبْلَعٍ، لأَنَّ الهِجْرَعَ الطَّويلُ، فكأَنَّه أَخَذَه من الجَرْعِ، وهو المكانُ السَّهْلُ المُنْقادُ، وصحَّحَ في المُمْتِعِ الزيادةَ في هِبْلَعٍ، لوضوحِ الاشْتِقاقِ... وقالَ أَبو الفَتْحِ: لا أرى بَأْساً في زِيادَتِها"(١).

وقد تُرفض زيادة أحد هذه الحروف دون سبب واضح، وإن كان الاشتقاق يقضي بزيادته، من ذلك زيادة اللّام التي قال بها كراع في الفعل: هزلجَ، بمعنى أسرعَ، والهِزْلاج بمعنى السّريع، يقول ابن منظور: "وقال كُراعٌ: الهِزْلاجُ السريعُ، مُشْتَقٌّ من الهَزَجِ، واللّامُ زائِدةٌ، وهذا قولٌ لا يُلتفت إليه". وهذا رأي ابن منظور وهو ينقل معنى السرعة في الثلاثي(هزج) بقوله: "الهَزَجُ: الخِفّة وسُرعةُ وَقْعِ القَوائِمِ ووضْعِها"(٢).

وقد ذكرنا أنّ الكوفيين قدّموا ضابطَ الاشتقاق على غيره لردّ الأبنية إلى أصولها؛ لكنّ قدماءهم تأثّروا –أيضاً– بفكرة موقع الزائد عند البصريين، عندما اتكأ الكسائيّ (ت١٨٩هـ) والفراء (ت٢٠٧هـ) على موقع الزائد فيما زاد على الثلاثة، فالكسائيُّ يوجب كونه الحرف الذي قبل الأخير في البناء الرباعيّ، أو الأخير على رأي الفراء، وأمّا الزائدان في البناء الخماسيّ فهما الحرفانِ الأخيران على رأي الفراء، وقد يكون هذا هو رأي الكسائيّ أيضاً(٣).

والذي ذهب إليه هذان العالمانِ لا يتّفق مع آراء الكوفيين اللّاحقين الذين توسّعوا في تأصيل الأبنية بالزيادات غير المُقيّدة بموضع بعينه، أو بضابط عدم النظير. فكراع النمل (ت٣٠٩هـ) من اللغويينَ الذين أجازوا زيادة النون صدراً في قولهم: جرو

(١) الزَّبيدي، **تاج العروس**، (هبلع)،( هجرع)، ٢٢/ ٣٨٣، ٣٨٣.
(٢) ابن منظور، **لسان العرب**، (هزج)، ٢/ ٣٩٠، ٣٩٢.
(٣) الأنباري، أبو البركات، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، ٢/ ٧٨٨ – ٧٩٥.

نَخْوَرِش؛ من الخَرْشِ، وبعد فاء الاسم في نحو: عَنْدَلٍ، وهو العظيم الرأس، وبعد عينه في مثل: جَحَنْفَلٍ، وعَفَنْقَسٍ، وَعَفَنْجَجٍ. وبعد لامه في نحو: عَلْجَنٍ، وخَلْبَنٍ[١].

وخالف ابن فارس (ت٣٩٥هـ) –وهو من علماء الكوفة أيضاً– منهج هذين العالمينِ عندما ذكر أنّ الزائد يأتي أولاً وغيرَ أوّل، يقول:" ومن هذا الباب ما يجيءُ على الرُّباعِيّ وهو من الثُّلاثِيّ على ما ذكرناه، لكِنَّهم يزيدونَ فيه حَرْفاً لمعنى يُريدونَه مِن مُبالَغةٍ، كما يفعَلونَ ذلك في زُرْقُمٍ وخَلْبَنٍ. لكنَّ هذه الزِّيادةَ تقَعُ أَوّلاً وغيرَ أَوَّلٍ"[٢].

٤. قياس الزيادة اللغويّة (البنائية) على الزيادة الصرفية

تبيّن مقارنةُ آراء اللّغويين القدماء أنَّ الكوفيين توسّعوا في الأمثلة التي حملوها على الزيادة؛ لأنّهم لم يقيدوا الزائد فيها بكونه من حروف الزيادة الصرفية (سألتمونيها)، ولا أدلّ على ذلك من كثرة الأمثلة المزيدة لدى كراع النمل وابن فارس، وهما من اللغويين الكوفيين، خلافاً للبصريين الذين مالوا إلى أنَّ الزائد ينبغي أن يكون من حروف الزيادة الصّرفية؛ ولهذا كان بعض البصريين يصرّح بكون الزائد شاذّاً، إن اضطُرَّ للقول بزيادته، وهو من غير الزيادات الصرفيّة.

وأوّل إشارة تبيّن اختلافَهم في الزائد وردت في قول الخليل: "العِجْلِزَة: الفرسُ الشَّديدة الخَلْق، ويُقالُ: أُخذ هذا من النَّعْت من جَلْزِ الخَلْقِ، وهو غير جائز في القياس، ولكنَّهما اسمان اتّفَقَت حروفهما"[٣].

فعدم جواز القياس الذي ذكره الخليل نفّسره بكون العين ليست من حروف (سألتمونيها) التي تُزاد قياساً في الصرف، وإن صرح هو بزيادة الباء في (الزغدب)، وليست الباء من هذه الحروف، لكنّ ربما أجاز زيادتها لخفتها، فهي من المخرج الشفويّ الذي منه الميم.

---

(١) كراع النمل، **المنتخب**، ١/ ٦٩٠ – ٦٩٣.

(٢) ابن فارس، **مقاييس اللغة**، ١/ ٣٣٢.

(٣) الخليل, **العين**، (عجلز)، ٣١٦/٢.

ولأنّ زيادة العين تتّفق مع منهج الكوفيينَ في التّوسع في الزيادات رأينا ابن فارس ينسب إليه هذا الرأيَ بقوله: "وقد نصَّ الخليلُ في ذلك على شيءٍ، فقال: اشتقاق هذا النَّعت من جَلْز الخَلْقِ... فقد أعْلَمكَ أن العين زائدة"(١). والقول بزيادة العين ليس للخليل، وإنما نقله عن غيره.

وذكر الخليلُ –أيضاً– اختلافاً في زيادة الدال أو الميم دون ترجيح عندما عقّب على قولهم: جمل صِلَّخْم وصِلَّخْد صَلَخْدَم بمعنى: الماضي القوي، يقول: "وقالوا: الصَّلَخْدَم أخِذَ من الصِّلَّخْم. الدال زائدة أم الميم، ويقال: بل هي كلمة بنيت خماسية فاشتبهت الحروف والمعنى واحد"(٢).

وظلَّ منهج البصريين اللّاحقين واحداً في نوع الحروف المزيدة، فهم لا يقبلون مزيداً من غير حروف (سألتمونيها)، فابن شُمَيل (ت٢٠٤هـ) –وهو من تلاميذ الخليل– يرى أن القاف زائدة في الاسم (الزَّهْمَقة) و(العَنْسَلِق)، ويصرّح بموجب شذوذ زيادتها بقوله: "وهذا شاذ؛ لأن القاف ليست من الحروف الزوائد"(٣). وقد أخذَ كراع النمل بهذا الرأي دون نصّه على شذوذ زيادة القاف، يقول: "ويقال عَنْسٌ وعَنْسَلٌ وعَنْسَلِقٌ... والعَسَلَّقُ: الذئب مشتق من العَسَلانِ، وقد عسَلَ يعسِلُ؛ زيدت القاف في هذا... وليست من الزوائد"(٤). وفي عبارته الأخيرة: "وليست من الزوائد" ما يؤكِّد عدمَ تقييد الكوفيين الزائد بكونه من حروف الزيادة الصرفية.

وعلى هذا المنهج كان يجري ابن السِّكِّيت (ت٢٤٤هـ) –وهو من اللغويين الكوفيين– فقد نقل عنه كراع النمل زيادة الحاء وهي من غير حروف الزيادة بقوله:

---

(١) ابن فارس، **مقاييس اللغة**، (عجلز)، ٣٦٤/٤.
(٢) الخليل، **العين**، ( صلخم)، ٤/ ٣٢٩.
(٣) القالي، **البارع في اللغة**، ( زهمق)، ١/ ١٩١.
(٤) كراع النمل، **المنتخب من كلام العرب**، ١/ ٧٠١.

"قال ابن السِّكّيت: الصَّلَنْقَحُ والصَّرَنْقَحُ جميعاً: الصِّياح، وأصله الصَّلْقِ، ثم تُبْدَلُ اللّام بالراء وتُزاد النون والحاء"(١).

وعليه فليس من الدقيق ما ذكره عبدالرزاق الصاعدي –وهو يؤكّد تأثر ابن فارس بكراع النمل– بقوله: "لم يذكر أحدٌ –فيما أعلم– أنَّ ابن فارس متأثر –في الزَّوائد– بكراع، وأراه أخذ أساس فكرته في (المقاييس) ممّا جاء به كراع في (المُنْتَخَب) وقد سبقه كراع بنحو قرنٍ، فقد كانت وفاته في سنة (٣١٠هـ) في حين توفي ابن فارس سنة (٣٩٣هـ)"(٢).

وظلَّ مشكلُ المقارنة بين نمطَي الزيادة (اللغويّة) و(الصرفيّة) قائماً بين القدماء، ومنه ما ذكره أبو عمرٍو الزاهد (ت٣٤٥هـ) في زيادة السين بقوله: "السين في أوَّلِ سِنْبِس زائدة، يُقال: نَبَسَ إذا أسْرَعَ. قال: والسّينُ من زوائد الكلام"(٣). وقد عقَّب الزَّبيديُّ على هذا الرأي بقوله: "وهذا غريب فإنَّ السين تُزاد أولاً مع التّاء، كما في اسْتَفْعَلَ، وأما بغيرها فنادر"(٤).

وقد نسب ابنُ جنّي (ت٣٩٢هـ) زيادةَ الباء في الاسم (الزَّغْدَب) إلى ثَعْلب (ت٢٩١هـ) بقوله: "وقولُه إنّ الباء زائدة كلام تمجُّهُ الآذانُ، وتضيقُ عن احتماله المعاذير"(٥). وقد كرّر هذا الرأيَ عندما تحدث عن (البَغْثَر) بمعنى الأحمق الضعيف، يقول: "كأنه من معنى الأبغث، وهو من خِساس الطير وضِعافها. ولست أقول: إن الراء زائدة كما قال أحمد بن يحيى إنّ الباء من زَغْدَب زائدة؛ لأنّه أخذه... من الزَّغْد، وهو الهديرُ يقطعه البعير من حلقه، هذا ما لا أستجيزه وأعوذ بالله من

(١) كراع النمل، **المنتخب من كلام العرب**، ١/ ٧٠١.
(٢) الصاعدي، **تداخل الأصول اللغوية**، ١/ ٣٠١، الهامش الأول.
(٣) الأزهري، **تهذيب اللغة**، (نبس)، ١٢/١٣.
(٤) الزَّبيدي، **تاج العروس**، (نبس)، ٥٣٢/١٦.
(٥) ابن جني، **الخصائص**، ٥١/٢.

مثله"[١]. فمع دليل الاشتقاق الذي يوجب ردّ الاسم الرباعيّ (البَغْثَر) إلى أصله الثلاثي (البغث) إلّا أنَّ ابن جني تجنب القول بزيادة الراء؛ لأنها ليست من الزيادات الصرفية المعروفة.

وكان يفسِّر أمثلة كثيرة من المزيدات بغير حروف الزيادة الصرفية بمسألة تداخل الأصول[٢]، من نحو: سَبِطٍ وسِبَطْرٍ، ودَمِثٍ ودِمَثْرٍ وحَبِجٍّ وحِبَجْرٍّ.[٣] والظاهر أنّ تفسيره هذا مُستمدٌّ من آراء الخليل التي سبق ذكرها في أسماء من قبيل: (الجَلْزِ) و(العِجْلِزَة)، فهو يفسرّها بالتوافق المعنويّ والصوتيّ بين الاسمين الثلاثي والرباعي، وليس من باب التوافق الاشتقاقيّ الذي يجيز زيادة العين، وهو ما ينطبق على تفسيره الاسم الخماسي (الصَّلَخْدَم) الذي اختلف القدماء في زيادة ميمه أو داله في الاسم الرباعي (الصِّلَّخْم)، فخلص الخليل من ذلك إلى القول: "بل هي كلمة بنيت خماسية فاشتبهت الحروف والمعنى واحد".

على أنَّ ضابط التداخل ما كان لينفي تردّد ابن جني بين رفضه الزائد وقبوله، في أمثلة عُدّت من المزيدات بالهاء أو الميم، من نحو: الهِبْلَع والبَلْعِ والحَلْقِ والحُلْقومِ، والأَشْدَقِ والشَّدْقَمِ، ودِلْقَمٍ، ودِرْهَمٍ، ودِقْعِمٍ، وفُسْحُمٍ، وزُرْقُمٍ، وسُتْهُمٍ...[٤] أو ينفيَ شكّه في أصالة بعض الأبنية وخلوّها من الحروف الزائدة في موضع آخر حين قال: "وهي –أي: زَيْزَفون– في ظاهر الأمر: فَيْفَعُول من الزَّفَنِ؛ لأنه ضرب

---

(١) ابن جني، **المبهج في تفسير أسماء شعراء ديوان الحماسة**، ١٨٣.

(٢) يعرّف عبدالرزاق الصاعدي تداخل الأصول بقوله: "والتداخل في الاصطلاح من ذلك المعنى اللغوي العام؛ وهو دخول أصل لغوي (جذر) في أصل آخر؛ ممّا قد يؤدي إلى صعوبة تمييز الأصل الأول من الثاني، أو الداخل من المدخول عليه. ينظر:
**تداخل الأصول اللغوية**، ١/ ٣٨.

(٣) ابن جني، **الخصائص**، ٢/ ٥١.

(٤) السابق، ٢/ ٥١ – ٥٣.

من الحركة مع صـــوتٍ. وقد يجوز أن يكون: زيزفونٌ رباعياً قريباً من لفظ الزَّفنِ، ومثله من الرّباعيّ: دَيْدَبُون. وأمّا الماطرون فذهب أبو الحســـن إلى أنه رباعي. واستدل على ذلك بكسر النون مع الواو؛ ولو كانت زائدة لتعذر ذلك فيها"(١).

ومن المقارنة بين الزيادتين (البنائية) و(الصـــرفية) ما ذكره الجوهريّ (ت٣٩٣هـ) من زيادة الســـين في (خلبسَ) و(الخُلابس)، بمعنى الحديث الرّقيق، يقول: "خَلْبَسَـــه وخَلْبَسَ قلبَه، أي: فَتَنَه وذهَبَ به، كما يقال: خلبَه. وليس يبعد أن يكون هو الأصل، لانّ السين من حروف الزيادات. والخلابيس: المُتفرّقون"(٢). وإلى هذا الرأي ذهب ابن منظور (ت٧١١هـ)، ولكنّه أفرد لهذا الاسم الرباعيّ موضعاً مستقلاً عن مادة (خلس) الثلاثيّة(٣).

ومن هذه المقارنة –أيضاً– ما حصل في الاسم (الكوكب) الذي زيدت فيه الكاف، يقول الزَّبيدي: "الكَوْكَبُ: ذكره اللَّيثُ في باب الرُّباعيّ، ذهَبَ إلى أَنّ الواو أَصلِيّةٌ، قال الأزهريُّ: وهو عند حُذّاق النَّحوِيّينَ من باب وكب صُدِّر بكاف زائدة، والأصلُ: وكب، أو كَوب" ويعقب الزَّبيدي على ذلك بقوله: "قلتُ: الكافُ ليست من حروف الزِّيادة، ولذا صرّحَ جماعةٌ بأصالته، فلا بُدَّ من تقييدِ أنّها زائِدةٌ على خِلاف الأصل"(٤).

وقد خلصَ عبدالرزاق الصاعدي من وقوفه على أمثلة مختلفة من الزيادات إلى مخالفة رأي الكوفيين، وموافقة رأي ابن جني والبصريين يقول: "كلُّ هذا الذي ذكره كُراعٌ ليس من الزَّوائد؛ وإنما هي أصول تشابهت معانيها، وتقاربت ألفاظُها، وهو من

---

(١) ابن جني، **الخصائص**، ٣/ ٢١٩.

(٢) الجوهري، **صحاح العربية**، (خلبس)، ٣/ ٩٢٣.

(٣) ابن منظور، **لسان العرب**، ( خلبس)، ٦/ ٦٦.

(٤) الزَّبيدي، **تاج العروس**، ( ككب)، ٤/ ١٥٧.

* هكذا وردت(عن) والصواب (على).

المُترادفات كما يراه ابن جِنّي في أمثالها. ومَنحى كُراعٍ في الزَّوائد ليس غريباً؛ إذا عُرف أنَّه كوفيُّ المذهب، وأهل الكوفة يجعلون ما زاد عن ثلاثة أحرفٍ مزيداً، كما تقدَّم. ونحا ابنُ فارسٍ منحى كُراعٍ، يؤكد ذلك تحليل ما زاد عن* الثلاثة في معجمه (مقاييس اللُّغة) ففيه تسع وأربعون ومائتا كلمة رباعية أو خماسية؛ ممّا جعله مزيداً بحرفٍ أو حرفين من غير حروف الزِّيادة العشرة"[١].

والباحث يذهب إلى موافقة البصريين؛ لأنّه أراد أن يضع ضابطاً فيصلاً لمسألة التداخل الموروث بين الثلاثي والرباعي وغيرهما، وهو الضابط الذي صاغه على النحو: "إذا وجد لفظان متقاربان أحدهما ثلاثي، والآخر رباعي، ومعناهما واحد، وليس بينهما إلا حرف واحد، نظر إلى ذلك الحرف فإن كان من حروف الزيادة فالكلمتان من أصل واحد؛ نحو: الجرع والهجرع... وإن كان الحرف من غير حروف الزيادة فهما أصلان مختلفان؛ نحو سَبط وسِبْطر..."[٢].

ولسنا نرى هذا الضابط إلّا نتاج المقايسة الموروثة بين الزيادات الصرفية والزيادات اللغوية. فإذا جاز لنا –مثلاً– أن نتابع رأي الباحث ورأي ابن جني في نفي زيادة الراء من الفصيح (سِبطر) القائم على (سبط)، فكيف يمكن تفسير زيادة الباء التي صرح الخليل بزيادتها في الاسم (الزَّغْدَب)، وكيف يتأتّى لنا تفسير كثير من الأنماط المستعملة المزيدة بغير حروف (سألتمونيها) في اللهجات العربية الدارجة، كزيادة الراء في أمثلة من اللهجة اللبنانية على نحو ما ذكر أنيس فريحة في: بعجرَ بمعنى غمزَ وهمزَ وقلّبَ بين الأصابع، وحربسَ الخيط، إذا شبكه بغيره

(١) الصاعدي، **تداخل الأصول اللغوية**، ١/ ٢٠٠، ٢٠١.
(٢) السابق، ٢ /١٠١٤، ١٠١٥.

فتعقّد[١]. وكزياداتها في اللهجة المصرية على ما ذكر تمام حسّان في الفعل: طربق وغيره[٢] ؟.

٥. بناء الأمثلة بالنحت أو بالزيادة

إن بناء الأمثلة الرباعية والخماسية بالنّحت من مشكل التأصيل الذي أدّى إلى انحراف تأصيل الأبنية عن المسار الذي اختاره كثير من الكوفيين وجعلوا عمدتَه زيادة الصوامت. وكان ابن فارس أول من توسّع في حمل الأبنية غير الثلاثية على النحت على نحو غير مسبوق.

فهو يقول –مثلاً– بنحت الفعل (ازْلَغَبَّ) في قولهم: ازْلَغَبَّ الشَّعْرُ، إذا نبَتَ بعدَ الحَلْقِ من كلمَتَيْنِ، من زَغَبَ ولَغَبَ[٣]. وقد رأينا أحد علماء الكوفة –وهو كراع النمل– يردّه إلى أصله الثلاثي (زغب) بزيادة اللام[٤]. ويتابعه على هذا الرأي الجوهريّ بقوله: "وازْلَغَبَّ الفَرْخُ: طلع ريشُه، بزيادة اللام"[٥].

وما يؤكّد أن النحت لدى ابن فارس لم يقم على دليل واضح، أو منهج مقيس جملةٌ من المسائل نذكر منها:

– مخالفة القدماء وكثير من المحدثين له في كثير من الأمثلة التي حملها على النحت، فمن الأمثلة المُختلف فيها بين كونها منحوتة أو ناشئة بالزيادة الفعلُ (هَلْقَمَ)، والاسم الهِلِقَّامةُ، والهِلْقَامُ. فابن فارس يرى أنَّ (الهِلْقام) –بمعنى الضَّخْم الواسِع البَطْنِ– منحوت مِنْ هَقَمَ، والبَحْر الهَيْقَمِ: الواسِعِ، ومن (لَقْم) وهو من لَقْمِ الشَّيْءِ[٦].

(١) فريحة، **معجم الألفاظ العامية**، (بعجر)، ١٢، ٣٢. ١٣٨.
(٢) حسان، **مناهج البحث في اللغة**، ١٨٨.
(٣) ابن فارس، **مقاييس اللغة**، ٣/ ٥٣.
(٤) كراع النمل، **المنتخب**، ١/ ٦٩٣، ٦٩٤.
(٥) الجوهري، **صحاح العربية**، (زغب)، ١/ ١٤٣.
(٦) ابن فارس، مقاييس اللغة، ٦/ ٧١.

وقد نقل الزَّبيديّ نشأة هذه الأمثلة بزيادة الهاء، يقول: "والهِلْقَمُّ الأَكولُ المُبْتَلِعُ كالهِلْقامةِ، وقد صَرَّحوا بزِيادة الهاءِ فيهما، وأنَّهما من اللَّقْمِ... وبَحْرٌ هِلْقَمٌ، كدِرْهَمٍ، كأَنَّه يلتَهِمُ ما طُرِحَ فيه. وهَلْقَمَ الشَّيءَ هَلْقَمَةً: ابتلَعَه"(١).

وتوصّل بعض الباحثين المحدثين من المقارنة بين اللغات السامية إلى أن الهاء زائدة في الفعل الرباعي(هلقمَ)، وهي أصل للهمزة في (ألقمَ)، وقد خلص إلى أنَّ الهمزة في صيغة (أفْعَل) منقلبة عن الهاء، وعلم الساميات يرجّح ذلك لسببين: أحدهما أنَّ هذه الصيغة تقابل في بعض اللغات السامية صيغة مناظرة تبدأ بالهاء، فالمقابل لها في العبرية هو صيغة (هفْعيل)، والثاني: أنّ العربية ما زالت تحتوي على آثار من هذه الهاء، في نحو: أَنارَ وهنارَ، وأراقَ وهراقَ(٢).

– في مادة (ثرط) ذهب الجوهريّ إلى القول:" الثَّرْطُ مثل الثَّلْطِ، لغةٌ أو لثغة... والثِرْطَنَةُ بالكسر: الرجلُ الأحمقُ الضعيفُ والهمزة زائدة. والثُّرْمَطَةُ بالضم: الطينُ الرطب، ولعل الميم زائدة"(٣).

ولكنّ ابن فارس يرى أنّ الرباعي (الثُّرْمُطَة) ناشـــئ بالنحت من (الثرط) و(الرَّمْطِ)، يقول: "الثُّرْمُطـةُ وهي اللَّثَقُ والطِّينُ. وهـذا منحوتٌ من كلمتَينِ من الثَّرْطِ والرَّمْطِ، وهما اللَّطْخُ. يُقالُ: ثُرِطَ فُلانٌ، إذا لُطِخَ بعَيْبٍ. وكذلك رُمِطَ"(٤).

فإن صحّ أن (الثرط) لثغة في (الثلط) بإبدال الراء من اللام فلا تكون نشأة (الثُّرْمُطَة) بالنحت من بناءين أحدهما لثغة، وهو عبارة عن منطوق فردي مقيّد ؛ وعليه فإنّ زيادة الميم حشواً في (الثُّرْمُطَة) هو ما يفسّر نشأة هذا البناء كما ذكر الجوهريّ.

---

(١) الزَّبيدي، **تاج العروس**، (هلقم)، ٣٤/ ١١٧.

(٢) عمايرة، **الأقيسة الفعلية المهجورة**، ٣١.

(٣) الجوهري، **صحاح العربية**، (ثرط)، ٣/ ١١١٧.

(٤) ابن فارس، **مقاييس اللغة**، ١/ ٤٠٣، ٤٠٤.

– ولا يتوانى ابن فارس عن حمل الفعل (عركسَ) على النحت من الفعلين: (عَكَسَ) و(عَرَكَ)؛ لأنه كما يقول: "شيءٌ يَتَرادُّ بعضُه على بعضٍ ويتَراجعُ ويُعارِكُ بعضُه كأنَّه يلتَفُّ به". وأمّا الفعل (اعْلَنْكَسَ) الشَّعْرُ –إذا اشتَدَّ سَوادُه وكثُرَ– فيذكر أنّه ناشئ بإبدال اللام من الرّاءِ، فأصله من: عَرْكَستُ الشَّيءَ، إذا جمعتُ بعضَه على بعض، وهذا من عكسَ وركسَ"[1].

فدلالة الفعلين السابقين على الجمع لا تحتاج إلى إثبات، واعتراف ابن فارس بنشأة (اعْلَنْكَسَ) من (عركسَ) بإبدال اللام من الراء صريح قاطع؛ فكيف يكون الفعل (عركس) منحوتاً من (عَكَسَ) و(عَرَكَ)، والفعل (اعْلَنْكَسَ) منحوتاً من (عكسَ) و(ركسَ) بعد قوله بإبدال لامه من الراء؟

– وفي الاسم (العَسَلّق) –بمعنى كُلّ سُبُع جَرُؤَ على الصَّيْد– يذكر أنّه منحوت من ثلاث كلمات: من عسِقَ به، إذا لازَمه، ومن عَلِقَ، ومن سَلِقَ. وقد خالفَ في تأصيله (العَسَلَّق) –بمعنى الظَّليم– على الرغم من التقارب الدلاليّ بينهما، فحمله على الزيادة بقوله: "مُمْكِنٌ أَن يكونَ من السُّرْعة، ويكون القافُ زائِدة ويكون من العَسَلان; ويمكن أَنْ يكون العَينُ زائدة، ويكون من السَّلْقِ والتَّسَلُّقِ. وكُلُّ ذلك جَيِّدٌ"[2].

فليس بين الاسمين فرق دلاليّ يوجب كون أحدهما منحوتاً، والآخر مزيداً بالقاف أو العين، فهما –كما نرى– من الأصل الثلاثي (عسق) بزيادة اللام حشواً بعد السين، وهذا ما فسّر به ابن فارس نفسُه نشأة الاسم (العُسْقول) بمعنى قِطْعة السَّرابِ، بقوله: "وهذا مِمّا زيدَت فيه اللّامُ. والأصلُ العَسَقُ، يُقالُ: إنّه الإطاقةُ بالشّيء، من اللُّزوم الذي ذكرناه"[3].

---

(١) ابن فارس، **مقاييس اللغة**، (عنكد)، ٤/ ٣٦١.

(٢) السابق، ٤/ ٣٥٩.

(٣) السابق، ٤/ ٣٥٩.

والأمثلة التي فسرها بالنحت من ثلاث كلمات لا تظهر علة نحتها إلّا بمقاربات دلالية لا نتصوّر قيامها في ذهن الناطق، من ذلك ما ذكره في (النَّقْرَشَة) بمعنى الحِسّ الخَفِيّ، كحِسِّ الفارَةِ واليَرْبوعِ، يقول: "وهي منحوتةٌ من نَقَرَ وقَرَشَ ونَقَشَ؛ لأَنَّه كأَنَّه ينقُرُ شيئاً ويقرِشُه: يجمعُه، وينقُشُه كما يُنقشُ الشَّيءُ بالمِنقاشِ"(١).

فلماذا لا يكون هذا الاسم الرباعيّ ناشئاً بزيادة النون صدراً في (قرشَ)، أو الراء حشواً في (نقشَ)، بعد أنْ قال ابن فارس بمثل هذه الزيادات في أمثلة مختلفة سيأتي ذكرها؟

ويسوّغ هذه النشأة بالزيادة دون النحت أنّنا نسمعهم في اللهجات الأردنية يقولون (قرشَ) للشيءَ اليابس الذي يُسمع لأكلِه صوت، وكذلك يستعملون الرباعي (نقرشَ) لمعنى هذا الثلاثي، ولمعنى زائد، وهو فضول الأكل من غير حاجة إليه، ولم يقم في عقول الناطقين في هذه اللهجات معنى النقر والنقش حين استعملوا الفعل الرباعي مزيداً بالنون الخفيفة.

وعلى ما تقدم نرى أنّ النحت الذي أخذ به ابن فارس يُثير مشكلاتٍ كثيرةً في تأصيل الأبنية اللغويّة، ولهذه المشكلات وغيرها كان بعض الباحثين المحدثين يرى أنَّ النحت الذي أخذ به ابن فارس قائم على الظّنّ والتّأويل البعيد، والتّكلُّف أيضاً(٢).

وهذا الرأي نراه ينطبق على النحت الذي تسرب إلى تأصيل أمثلة من اللهجات العربية الدارجة، فإبراهيم السامرائي يذكر استعمال العراقية الدارجة للفعل الرباعيّ (شنهقَ) بمعنى أحدثَ أصواتاً مزعجة ومن ثَمَّ يذهب في تأصيله إلى القول: "وربّما كان الفعل منحوتاً من (شهقَ) و( نهقَ)، والشهيق معروف، وهو التنفُّس، والنهيق صوت الحمار"(٣).

---

(١) ابن فارس، **مقاييس اللغة**، ٥/ ٤٨٣.

(٢) الصالح، صبحي، **دراسات في فقه اللغة**، ٢٦٦، ٢٦٧، عمايرة، **الأقيسة الفعلية المهجورة**، ١٢.

(٣) السامرائي، **الفعل زمانه وأبنيته**، ١٦٨.

وفي بعض اللهجات الأردنية الدارجة استعمل هذا الرباعي للدلالة على المبالغة في الشهيق، وقد اكتسب دلالةً مجازية؛ لقولهم: شنهقَ فلان، إذا انتظر بفارغ الصبر مَسرّةً لم تحصل بعدُ، فكأنّه نُظر في اشتقاق هذا الفعل إلى ما يصاحب هذا الانتظار من تسارع النَّفَس والشهيق. فلأيّ شيء ذهبَ السامرائي بهذا الفعل إلى النحت، وزيادةُ النون الخفيفة أقرب ما يفسّر نشأة هذا الرباعي من ثلاثيه (شهق)؟

٦. عدم الاتّفاق على نوع الزوائد وعددها

من ذلك الفعل (شبرقَ) الذي صرَّح كراع النمل بزيادة الباء فيه؛ لقولهم: شَرَّقَ الثوب وشَبْرَقَهُ، إذا قَدَّه، ومثله: خَرَقَ عملَه وخَرْبَقَه إذا أفسده[١]. ودلالة الفعل الثلاثي (شرق) على التقطيع لا تختلف في كثير من المعجمات والمصادر اللغوية، فقد روي: شَرَقتُ الثمرةَ، إذا قَطَعتها، وتَشْريق اللَّحْمِ: تَقْطيعُه وتقديدُه وبَسْطُه في الشَّمس ليَجِفّ[٢]. وفي "لسان العرب" ورد ما يؤكّد قيامَه على هذا الثلاثي، وهو قول ابن منظور: "وشَرَّقتُ اللَّحْمَ: شَبْرَقْته طولاً وشَرَرْته في الشَّمْس ليجِفَّ"[٣]. وقد قُلب قلباً مكانياً على ما يُفهم من قول ابن القطاع: "وشَبرقَت الثوب خرقته مزقاً، وشَرْبقَته كذلك"[٤]. إلّا أن ابن فارس كان يرى أنّ هذا الرباعي مزيد بالقاف لا بالباء، يقول: "شَبْرَقتُ اللّحْمَ، إذا قَطَّعتَه، فالقافُ منه زائدة، كأنّك قطَّعتَه شِبْراً شِبْراً، وشَبْرَقتُ الثَّوْبَ، إذا مزَّقتَه"[٥].

وقد يكون المثال الواحد –لدى كراع النمل– محتملاً لنوعين مختلفين من الزوائد، كقوله بزيادة العين في الأمثلة: صَلَمْتُ الشيءَ وصَلْمَعْتُه، إذا قطَعْتُه من أصله.

---

(١) كراع النمل، **المنتخب**، ١/ ٧٠٥.

(٢) ابن الأثير، **النهاية في غريب الحديث والأثر**، (شرق)، ٢/ ١٨٣.

(٣) ابن منظور، **لسان العرب**، (شرق)، ١٠/ ٧٦.

(٤) ابن القطاع، **كتاب الأفعال**، ( شبرق)، ٢/ ٢٢٧.

(٥) ابن فارس، **مقاييس اللغة**، (شبرق)، ٣/ ٢٧٢.

وتَخَزَّلَ وتخَزْعَلَ، إذا تعارجَ[١]. وكان يكفيه تأصيل الفعل (صَلْمَعَ) بزيادة الميم، كما ذكر في موضع آخر[٢] لا العين، وأن يكون الفعل (تخَزْعَلَ) من المزيد باللّام دون العين، كما صرح في موضع آخر أيضاً[٣].

وقد بدا الشكّ واضحاً في زيادة صوت معيّن، وهذا ما يطالع في أمثلة كثيرة لدى ابن فارس، منها ما ذكره في مادّة (قهس) بقوله: "جاء يتَقَهْوَسُ، إذا جاءَ مُنْحَنِياً يَضْطَرِبُ. وهذا مُمْكنٌ أَنْ يكون هاؤُه زائِدةً، كأنّه يتقَوَّسُ. ويقولون: القَهْوَسةُ: السُّرْعةُ، والقَهْوَسُ: الرَّجُلُ الطَّويلُ"[٤]. والشائع أن يكون الزائد صوت العلة (الواو) في هذا المثال وغيره؛ فيكون من الثلاثي (قهس) وهذا ما نستخلصه من قول ابن دريد: "والقَهْس: فعل مُمات، ومنه اشتقاق قَهْوَس، اسم رجل، والقَهْوَسة: مِشية فيها سرعة"[٥].

وأمّا عددُ الزوائد التي أفضت إلى نشأة الأبنية غير الثلاثية فمن غير الشائع عند البصريين أن تُزاد غير حروف الزيادة الصرفية العشرة؛ فلهذا نراهم يختارون الزائد منها، فابن جني في (باب في تداخل الأصول الثلاثية والرباعية والخماسية) يذهب إلى أن الواو هي الزائد في الاسم (الرِّخْودّ) بمعنى رِخو العِظام، يقول: "شيء رِخْو ورِخْوَدّ فهما –كما ترى– شديدا التداخل لفظًا, وكذلك هما معنى. وإنما تركيب رخو من رخ و, وتركيب رخود من رخ د, و واو رِخْوَدّ زائدة"[٦].

وقد توسّع بعض الكوفيين في الزيادات اللغوية، ولعلَّ أول المُتوسعين كراع النمل، وكان من منهجه أنه يصرّح بأن الزائد ليس من حروف (سألتمونيها)، كلما

(١) كراع النمل، **المنتخب**، ١/ ٦٩٣، ٧٠١.
(٢) السابق، ١/ ٦٩٠.
(٣) السابق، ١/ ٦٩٣.
(٤) ابن فارس، **مقاييس اللغة**، ٥/ ٣٦.
(٥) ابن دريد، **جمهرة اللغة**، (قهس)، ٢/ ٨٥٣.
(٦) ابن جني، **الخصائص**، ٢/ ٤٦.

كان الزائد من غيرها، وكأنه يردّ على البصريين. فممّا نصّ عليه من زيادة العين قوله: "تُزاد العين في ارْتَجَّ، فيقال: ارْتَعَجَ... فزيدت العين وليست من الزوائد ولا من أخواتها"(١). وذكر أمثلة مزيدة بالحاء والفاء والزاي بقوله: "ويقال ناقة ثَرَّةٌ: واسعة الأحاليل، وهي مخارج اللَّبن، والحَثْرُ والحَثِرُ: الواسع من كل شيء، لا أُرى الحاءَ في هذا كله إلا زائدة، وليست من الزوائد ولا من أخواتها. وكذلك الفاء قالوا: دليلٌ مِخَشٌّ ومِخْشَفٌ*: جريء على اللَّيل... كذلك الزاي، يقال: ثوب رازِيٌّ منسوب إلى الرَّيِّ، وإنما زيدت؛ لأنها أخت السين. والسين من الزوائد؛ ولهذا قالوا: السُّدُّ والزُّدُّ"(٢).

ويذكر كراع النمل مزيداً من غير حروف (سألتمونيها)، ولكنّه يسوّغ زيادته بمُقاربته واحداً من الحروف السابقة، ومن ذلك ما ذكره في زيادة الطاء في الاسم: الضُّمْروطِ والضُّمْرِ، والفعل: فَرْشَطَ وفَرَشَ، بمعنى ألصق أَليتيه بالأرض وتوسَّد ساقيه، وعلةُ زيادة الطاء –كما يذكر– أنّها أخت التاء؛ ولهذا أبدلوا منها فقالوا: مَتَّ وَمَطَّ ومَدَّ، والغَلَطُ والغَلَتُ، وفَحَصْتُ وفَحَصْطُ، والقُسْطُ والكُسْتُ(٣).

وعلى هذا المنوال كان يعلّل زيادة الجيم، في نحو: همَرَ وهَمْرَجَ، إذا أسرعَ، ودَحَرْتُه ودَحْرَجْتُه، وامرأة خَدْلَة السَّاقِ وخَدْلَجَة، فالجيم –كما يذكر– أخت الياء، ولهذا أبدلوها منها، فقالت العامة: المَسيدُ للمسْجِد(٤).

ويعلّل زيادة الدال في الاسم( رِخْوَدّ)، بقوله: "وزادوها؛ لأنها أخت التاء؛ ولهذا قالوا: تَوْلَجٌ ودَوْلَجٌ، لسِرْبِ الوَحْشِ، وتِقْصارٌ ودِقْصارٌ، للقلادة القصيرة"(٥). وقد نقل

(١) ابن جني، **الخصائص**، ١/ ٧٠٠، ٧٠١.

* وهذا يشمل الفعل خشَّ وخشفَ.

(٢) السابق، ١/ ٧٠٢ – ٧٠٤.

(٣) السابق، ١/ ٧٠٤.

(٤) السابق، ١/ ٧٠٤.

(٥) السابق، ١/ ٧٠٤.

زيادةَ الدال الأزهريُّ عن أبي الهيثم بقوله: "وقال أبو الهَيْثَم: الرِّخْوَدُّ: الرّخْوُ. زيدت فيه الدالُ، وشُدِّدت"[١].

وعلى أيّ حال فإنَّ المزيدات من غير حروف (سألتمونيها) أحد عشر حرفاً لدى كراع النمل هي: (ف، ع، غ، ق، ح، ز، ط، د، ج، ب، ر)؛ وبذلك يصبح مجموع ما هو قابل للزيادة لديه (٢١) حرفاً. وقد ذهب عبد الرزاق الصاعدي إلى أنّه زاد عشرة، بإسقاطه من زيادات كراع صوت العين[٢]. وهي مزيدة لديه في المثال السابق (ارْتَعَجَ).

وأمّا ابن فارس فقد وصلت أمثلته المزيدة بحرف أو حرفين من غير حروف الزِّيادة العشرة إلى (٢٤٩) مثالاً كما ورد في إحصاء الصاعدي، فقد قال بزيادة الرّاء في (٣٥) كلمةً، وهي أكثر الحروف زيادةً عنده، ويليها العين في (٢٠) كلمة، فالباءُ في (١٩)، والدّالُ في (١١)، والفاءُ في (٦)، والحاءُ في (٥)، والجيمُ والقافُ والكافُ، وكلٌّ منها في (٤) كلماتٍ، والشينُ؛ في (٣)، فالزَّايُ والطَّاءُ في كلمتين لكل منهما، فالخاءُ والذَّال والضَّاد والغينُ، في كلمةٍ لكلٍّ منها. وهذا يعني أنَّ ابنَ فارسٍ يرى أنَّ حروف المعجم جميعها قابلة لأن تكون زائدةً؛ باستثناء ثلاثة منها، وهي: الثاء، والصاد، والظاء[٣].

وقد انتهى الصاعدي من الإحصاء السابق إلى هدم زيادات ابن فارس، على منوال هدمه زيادات كراع النمل، يقول: "والذي يؤخذ به، وعليه المعوَّل في دراسة تداخل الأصول: مذهب الجمهور في الزَّوائد؛ وهو أنَّها لا تقع من غير العشرة، التي يجمعها قولهم: (سألتمونيها). أمّا ما جاء به كُراعٌ وابنُ فارسٍ، ومن سار على نهجهما، من اللُّغويّين المتأخرين في زماننا فلا يُعَوّل عليه؛ لأنَّ ما زعموا أنَّه زائد ثبتت أصالته

(١) الأزهري، **تهذيب اللغة**، (رحد)، ٧/ ١٢١.
(٢) الصاعدي، **تداخل الأصول اللغوية**، ١/ ١٩٩.
(٣) السابق، ١/ ٢٠١ – ٢٠٣.

عند جمهور اللّغويّين والصّرفيّين والنّحاة من المتقدّمين والمتأخرين، وهم السواد الأعظم من علماء العربيّة؛ وقد وضعوا قواعدهم على الكثير المستفيض من كلام العرب الذي أدّاهم إلى نَوْطِ القواعدِ به"(١).

وما يذكره الصاعديّ في هذه الخلاصة مقبول حين لم يختلف الجمهور والسواد الأعظم في تأصيلهم المزيدات الصرفية، من نحو الفعل: أخرجَ واستخرجَ... والمزيدات الاسمية من قبيل: خارج ومُستخرَج... ورأيهم حينئذٍ ملزم لابن فارس ولنا جميعاً، ومن ثَمَّ فإنّ قواعد الزيادة هذه لا يُشكّ في أنّها وُضعت على المُستفيض من كلام العرب كما ذكر؛ بيدَ أنه لم يجر أيّ استقراء شامل للأبنية غير الثلاثية التي تحتمل الزيادة بغير حروف (سألتمونيها)، وليس من الدقيق ولا الصائب أن يُقاس ما لم يثبت في زيادته استقراءٌ ولا رأيُ جمهور على ما ثبت فيه ذلك.

وعلى النقيض من رأي الصـــاعدي طرح بعض الباحثين المحدثين ســؤالات تتعلق بتقييد القدماء حروف الزيادة في عشرة، وفي هذه المسألة يقول فوزي الشايب: "أمّا لماذا يُشترط في الزيادة... أن تكون من (سألتمونيها)، ولماذا حصرت في هذه الأصوات العشرة فقط، ومن قام بتحديدها؟ فأسئلة لا نملك الإمكانات ولا المؤهلات العلمية للإجابة عليها*. إلّا... أنَّ حصــر الزيادة في مجموعة (ســألتمونيها) تحكّم محْضٌ، ذلك أنّ كل صـوت من الأصـوات اللغوية صـالح من الناحية العملية لأن يكون زائداً"(٢).

ويرى هذا الرأي عمر عكاشة بقوله: "أرى أن حصر الحروف الزائدة في عشرة فحسـب كان بتأثير من المنطق الرياضـي"(٣). ويقول سـامر بحرة مُعقِّباً على منهج

---

(١) الصاعدي، **تداخل الأصول اللغوية**، ١/ ٢٠١ – ٢٠٣.

* هكذا وردت (عليها) والصواب (عنها).

(٢) الشايب، **الإلحاق في اللغة العربية**، ٧٣.

(٣) عكاشة، **الفعل الرباعي في لسان العرب دراسة تأصيليّة**، ١٢.

ابن فارس في التوسع في حروف الزيادة: "وقد رأينا عدم اكتراثه بقواعد الصرفيين والاشتقاقيين في زيادة الحروف، وكنا أكبرنا فيه اجتراءه على تلك القواعد، ولا سيما قوله بجواز زيادة حروف لا تشملها العشرة في (سألتمونيها). إذ لم يخبرنا أولئك الذين خصّوا تلك الأحرف ما الذي يجعلها أحقَّ بالفوز بشرف الزيادة من (الراء) مثلاً، وقد يثبت دليلهم الأقوى –وهو الاشتقاق– أنها من أكثر الحروف زيادة –إن لم تكن أكثرها– فيما زاد على ثلاثة من الكلمات؟ وبأي ذنب أخذت الباء والعين حتى تشقيا بالحرمان مما سعدت به تلك العشرة"(١).

ما يمكن لنا إيجازه للإجابة عن هذه التساؤلات هو أن العربية بنت الأنماط التي يسميها القدماء (المجردات) قبل أن تصير إلى بناء الأنماط الصرفية المزيدة بحروف (سألتمونيها)، فهي بنت –مثلاً– الرباعي شبرقَ من شرقَ، وبرقلَ من برقَ، وصلمعَ من صلعَ، وبعد أن استكملت بناء هذه الأمثلة بأنواع مختلفة من الزيادات اللغوية توقفت في مرحلة لاحقة عن بناء هذا الضرب من الأبنية أو كادت تتوقف؛ لتبني منها مزيدات صرفية بحروف الزيادة الصرفية العشرة، فتأتى لها –مثلاً– بناء الفعل المزيد بالتاء: تبرقلَ من برقلَ، وتشبرقَ من شبرقَ... وهكذا تمكّنت العربية من زيادة حروف (سألتمونيها) باطّرد وضوابط جرى الحديث عنها في كتب الصرفيين بعد أن بنت أصولها التي يسميها القدماء بالمجردات.

فلا نستطيع القول بأنّ اللغة بنت المزيد من نحو(تشبرقَ) قبل (شبرقَ) الذي بُني ابتداءً بزيادة الباء؛ وعليه فإن حصر القدماء للحروف الزائدة في عشرة ليس تحكماً ولا اعتباطاً أو منطقاً رياضياً، بل هو تأصيل مضبوط قائم على استقراء دقيق؛ وفقاً لشيوع هذه الزيادات في الأبنية الصرفية المقيسة. فلا استغناء للعربية عن اختيار حروف (سألتمونيها)؛ لتكون عنواناً لمرحلة نهائية من التطور اللغوي، فتزيدها في

(١) بحرة، **منهج ابن فارس في تأصيل ما زاد على ثلاثة أحرف**، ٦٤.

أبنيتها؛ لتصلَ إلى قياس في نوع الزائد وعدده، لا أن تظلّ في محور الزيادات الحرة السابقة.

فلو سلمنا –جدلاً– بأنَّ صوامت العربية باستثناء –الثاء والصاد والظاء– كانت تُزاد زيادة لغوية بنائيةً كما يرى ابن فارس، فكيف يمكن للعربية أن تزيد كلّ هذه الصوامت مرة أخرى لبناء المزيدات الصرفية، ولأيّ شيء من المعاني ستزيدها، وهي أحوج إلى الزيادات الصرفية التي تُنبئ عن معان صرفية ونحوية، كالتعدية والمطاوعة وغيرها من المعاني؟

وأمّا دراسات التأصيل الحديثة فنجد منها ما قيّد نوع المزيد بأنواع معينة وفي مواقع محدّدة، ومن بينها دراسة مراد كامل المتعلّقة بنشأة الأفعال الرباعيّة التي أقامها على المقارنة بين اللغات السامية المشتركة، وعلى اللهجات الحديثة، كالعربية والحبشية والسريانية.

فمن بين الوسائل التي ذكرها في تكوّن الفعل الرباعي في هذه اللغات زيادة الحروف حشواً في الثلاثي، وقد قيّد المزيدات حشواً بالحروف: (ل، م، ن، ر، ب، هـ، ح، ع، ط)، ومن أمثلة الزيادات هذه ما ذكره في: سحلبَ من سحبَ وزحلقَ من زلقَ... وذكر أن العين تزاد –في الكثير– بعد فاء الفعل الثلاثي، إذا كان فيه أحد الحروف الأصول: (ش، س، ل، ر) ومن ذلك الأفعال: شعبطَ ونعبشَ ودعثرَ. وهناك صيغ رباعية تتكون بالزيادة صدراً، والزيادة تكون واحدة من الحروف: (ب، د، ح، م، ن، ث، ز)، ومنها الأفعال: بهدلَ وحنكشَ وزغردَ. وذكر أنَّ من الصيغ الرباعية ما ينشأ بالزيادة كسعاً، وتكون بواحد من الحروف المزيدة الآتية: (ب، د، ل، م، ر)، ويخلص إلى أن زيادة الباء كسعاً في الفعل الرباعي في اللغات السامية نادرة، خلافاً لزيادة اللّام كسعاً التي كثرت في أفعال هذه اللغات[1].

(١) كامل، مراد، **تربيع الفعل الثلاثي في العربية وأخواتها السامية**، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، (٣١)، ٧٣، **نشأة الفعل الرباعي**، ٨.

وذهب عبدالله العلايلي إلى تقييد الزيادة بوقوعها كسعاً في الثلاثي[١]. وأمّا تمام حسّان فيرى أنّ هذه الزيادات: "حُرَّة دون النظر إلى نوع المزيد وإلى ارتباطه بأحد الحروف الأصلية" ويذكر أنَّ الزائد:" حرف غير مقيَّد بحروف سألتمونيها"[٢]. وهو رأي يكاد يكون مشتركاً بين الدارسين المحدثين[٣].

٧. تحكُّم الدّلالة المُتوهَّمة بنوع الزائد

يشيع لدى اللغويين القدماء والمحدثين ردُّ الأبنية غير الثلاثية إلى أصولها لأيّ علاقة دلالية بينها، فمن أمثلة ابن فارس الدّالة على هذا المنهج ما يطالع في تأصيله الفعل (شبرقَ) بقوله الذي سبق: "شَبْرَقتُ اللّحْمَ، إذا قَطَّعتَه، فالقافُ منه زائدة، كأنّك قطَّعتَه شِبْراً شِبْراً، وشَبْرَقتُ الثَّوْبَ، إذا مزَّقتَه"[٤].

فابن فارس يتصوّر أنَّ اللَّحمَ قد قُطع شِبْراً شِبْراً؛ فترتّب على ذلك أنَّ القاف هي الصوت المزيد، والمزيد لدى كراع النمل الباء؛ لتلاقي الفعلين على معنى القطع؛ لقولهم: شَرَّقَ الثوب وشَبْرَقَهُ، إذا قَدَّه[٥]. والمشكل الدلاليّ يظهر في غير دراسة من دراسات التأصيل الحديثة، من ذلك ما ورد في تأصيل إبراهيم السامرائي للفعل العامي (زعبلَ) بزيادة العين، على نحو قوله: "يُقال: الطفلُ يزعبلُ بلُعبه، أي: يعبث ويكسِّر ويتلف... وأظنُّ أنَّ الفعل أقيم على مادة (زبل) والزِّبل والزِّبالة الفضلات التي تُرمى عامة"[٦]. ومعنى الفعل الرباعي الذي ذكره السامرائي يدلّ على النشاط والمرَح وكثرة الحركة؛ فلهذا نراه من الثلاثي الفصيح (زعلَ) بزيادة الباء. وقد جمع ابن فارس حروفه

---

(١) العلايلي، عبدالله، **مقدمة لدرس لغة العرب**، ٢٣٣- ٢٣٤، ٣٣٣ – ٣٤١.

(٢) حسان، **مناهج البحث في اللغة**، ٢١٩، ٢٢٠.

(٣) نعيم، مزيد إسماعيل، **الصيغ الرباعية والخماسية اشتقاقاً ودلالة**، ١٥١.

(٤) ابن فارس، **مقاييس اللغة**، (شبرق)، ٣/ ٢٧٢.

(٥) كراع النمل، **المنتخب**، ١/ ٧٠٥.

(٦) السامرائي، **الفعل زمانه وأبنيته**، ١٦٤.

(الزّاي والعين واللّام) على أصل واحد: "يدُلُّ على مَرَحٍ وقِلَّة استِقْرارٍ، لنَشاطٍ يكونُ. فالزَّعَلُ: النَّشاطُ. والزَّعِلُ: النَّشيطُ. ويُقال: أَزْعَلَه السِّمَنُ والرَّعْيُ. قال الهُذَلِيُّ:

**أَكَلَ الجَميـــمَ وطاوَعَتْه سَـمْحَجٌ مثْـــلُ القَنُـــاةِ وأَزعَلَتْـه الأَمُـــرْعُ**

وقالَ طَرَفةُ:

**ومكـُـــانٌ زَعـُـــلٌ ظِلْمانُـــه كالمَخاضِ الجُرْبِ في اليَومِ الخَصِرْ**

ورُبَّما حُمِل على هذا فسُمِّيَ المُتَضَوِّرُ من الجوعِ زَعِلًا"[١].

وورد في معجم "صحاح العربية" ما يشير إلى اشتقاق (الزَّعْبَل) من (زعل) بزيادة الباء حشواً بعد العين، يقول الجوهريّ: "والزَّعِل: المُتضَوِّر جوعاً... والزَّعْبَل أيضاً: الصّبى لا ينجَع فيه الغذاء فعظُم بطنُه ودقّ عنُقُه"[٢].

٨. نفي الزائد تجنباً لردّ الأبنية إلى الأصول الثنائية

ذكر الخليل في مادة (قند) الاسم (القَنْد) بمعنى عصارة قصب السكر إذا جمد، والقِنْديد، وهو الخمر، وذكر الاسم (القِنْدَأو) بمعنى صحيفة للحساب وغيره، لغة أهل الشام ومصر، وهو السّيء الخُلُق والغذاء[٣]. وحينما جاء الاسم (القِنْدَأو) – بمعنى الناقة الصُّلْبة الشديدة الخَلْق– ذكر منهج اشتقاقه بقوله: "يقال: القِنْدَأوة اشتقاقها من قدأ*، والنون زائدة والواو صلة، وهي الناقة الصُّلبة الشديدة الخَلْق. وجمل قِنْدَأْوٌ وسِندأوٌ كذلك، واحتُجّ بأنّه لم يجئ بناء على لفظ قِنْدَأو إلا وثانيه نون، فلما لم يجئ على هذا البناء بغير نون علمنا أن النون زائدة فيه. ورجل قِندأوٌ وامرأة قِندَاوةٌ، وهو

(١) ابن فارس، **مقاييس اللغة**، (زعل)، ٣/ ٩، ١٠.
(٢) الجوهري، **صحاح العربية**، (زعل)، ٤/ ١٧١٦.
(٣) الخليل، **العين**، (قند)، ٥/ ١١٨.

شدة في الرأس وقِصَر في العُنُق"[١]. ونقل الأزهريّ عن شَمِر أنّ (القِنْدَأو) من الألفاظ التي تهمز ولا تهمز[٢]؛ مما يرجّح زيادة الهمزة أيضاً.

وأمّا ابن عصفور (ت٦٦٩هـ) فقد صرح بأصالة الهمزة؛ لتجنب بقاء هذه الكلمة وما يشبهها في الوزن على أقلّ من ثلاثة حروف، يقول: "وأمّا كِنْثأْوٌ وأخواته فنونه زائدة، بدليل أنَّ هذه الأسماء فيها ثلاثةُ أحرفٍ من حروف الزيادة: النون والهمزة والواو. فقُضِي على الهمزة بالأصالة، لقلَّة زيادتها غيرَ أَوَّل، وقُضِي على الواو بالزيادة، لملازمتها المثال. فإن قيل: فإن الهمزة –أيضاً– قد لازمت المثال: فالجواب أنه لا يمكن –أيضاً– القضاء بزيادتها مع زيادة النون، لئلّا يؤدِّي إلى بقاء الاسم على أقلِّ من ثلاثة أحرف، إذ الواو زائدة. فلمّا تعذّرت زيادتهما معاً قُضِي بزيادة النون؛ لأنَّ زيادة النون غيرَ أوَّلٍ أكثرُ من زيادة الهمزة"[٣].

وفي تعليل ابن عُصفور يظهر تمسُّك القدماء بفكرة الأصول الثلاثية، وسيطرتها على تأصيل أبنية العربية؛ فلهذا السبب كان نفي زيادة الهمزة؛ وعليه نرى أنَّ الأصل الراجح لكلمة (القندأو) هو الثنائي (قد) ومنه: قَدَّ الشيءَ، إذا قَطَعَه[٤]. وفي دلالة (القندأو) على قِصَر العُنُق ما يجيز هذا الردّ.

والمثال الآخر الذي يدل على سيطرة الأصول الثلاثية على هذا التأصيل هو الاسم (دَد) الذي بيّن الخليل دلالته على حِكاية الاسْتِنان للطَّرَب وضَرْبِ الأصابع

---

* في نسخة العين المحققة ورد: (القِنْدَأوة اشتقاقها من قداء)، وذكر الأزهري في "تهذيب اللغة"، ٩/ ١٩٢: "وقال اللَّيْث: اشتقاقها من قَدى". وقد أثبتنا ما ذكره ابن منظور في "لسان العرب" (قدأ)، ١/، ١٢٨، وهو: "وقال اللَّيْثُ: اشتِقاقُها من قَدَأَ".

(١) الخليل، **العين**، (قدأ)، ٥/ ١٩٥.

(٢) الأزهري، **تهذيب اللغة**، (قند)، ٩/ ٥٠.

(٣) ابن عصفور، **الممتع الكبير في التصريف**، ١/ ١٧٨.

(٤) ابن القطاع، **كتاب الأفعال**، (قدد)، ٣/ ٥٠.

في ذلك، وقد ذكر الخليل تطور هذا الأصل الثنائيّ بزيادة دال ثالثة كسعاً ليصير نعتاً على الصورة (دَدَدِ)، ويُقال فيه (دَدِ)؛ لقول الطِّرِمّاح:

**واستَطْرَبَتْ ظُعْنُهم لَمّا احْزألَّ بِهم آلُ الضُّحى ناشطاً من داعيات دَدِ**

وذكر الخليل في هذا البيت رواية أخرى، وهي: (من داعِبٍ دَددِ)، وبيّن – أيضاً– موجب زيادة الدال الثالثة بقوله: "ولما جَعَلَه نعتاً للداعب كسعه بدالٍ ثالثة؛ لأنَّ النَّعْتَ لا يتمكّن حتى يتم ثلاثة أحرفٍ فما فوق ذلك؛ فصار ( دَدِد) نعتاً للداعِب اللّاعب"(١). ونبّه إلى منهج بناء الفعل الرباعي من هذا النعت الناشئ بزيادة الدال، بوساطة زيادة الهمزة بين الدالات على نحو قوله: "فإذا أرادوا اشتقاق الفعل منه لم يَنْقَدْ لكَثْرة الدّالات، فيفصلون بين حرفَي الصدر بهمزة فيقولون: دَأْدَدَ يُدَأْدِدُ، وإنَّما اختاروا الهمزة؛ لأنّها أقوى من سائر الحروف الجوفية ونحوه كذلك. وفي الدَّدِ ثلاث لغات، تقول: هذا دَدٌ، وهذا دَدا، وهذا دَدُن"(٢).

وفي موضع آخر أكّد رأيه السابق بقول:" ويروى: داعب دَددِ، يجعله نعتاً للداعب، ويكسعه بدالٍ أُخرى ثالثة ليتمّ النَّعْت؛ لأن النعت لا يتمكّن حتى يصير ثلاثة أحرف، فإذا اشتقوا من ذلك فِعلاً أدخلوا بين الدّالَينِ همزة؛ لتستمرّ طريقة الفعل، ولئلّا تثقل الدّالات إذا اجتمعْنَ، فيقولون: دَأْدَدَ يُدَأْدِدُ دَأْدَدةً"(٣).

ولثلاثية الأصول أثر في مخالفة بعض اللغويين القدماء التفسير السابق الذي ذهب إليه الخليل في (ددد)، فهم يذهبون إلى القول بمحذوف من الأبنية الثنائية؛ ليتّفق لهم ردّها إلى الأصول الثلاثية، ففي حديث الرسول –صلى الله عليه وسلم– وهو: "ما أَنا من دَدٍ ولا الدَّدُ مني". ذكر الزمخشري (ت٥٣٨هـ) ما نصّه: "دَد هذه الكلمة محذوفة اللّام، وقد استعلمت مُتممةً على ضرْبَيْنِ: دَدي كنَدي، ودَدَن

(١) الخليل، **العين**، (دد)، ٨/ ٩١.
(٢) السابق، (دد)، ٨/ ٩١.
(٣) السابق، (دعب)، ٢/ ٥١.

كبَدَن... فلا يخلو المحذوف من أَن يكون ياء فيكون كقولِهم: يدٌ في يَدي، أَو نوناً فيكون كقولهم: لَدُ في لَدُنْ. ومعناه اللَّهْو واللعب"[١].

ونرى أنّ تشبُّث القدماء بأصالة الأبنية الثلاثية قد أوقعهم –أحياناً– في تناقُض التأصيل، على نحو قول ابن سيده في موضع: "والهَيْقُ: الظَّليم، لطوله، كالهَيْقَل، الياء في هَيق أصلٌ، وفي هَيقَل زائِدة"[٢]. وقوله في موضع آخر: "ولذكر النعام هَيق وهَيقَل، ولا يعرف سِيبَوَيْه اللّام زائِدة إِلّا في عبدل"[٣]. فقوله بأصالة الياء في (الهَيق) ليظلَّ البناء ثلاثيّاً وضعاً، وأمّا في (الهَيْقل) فذكر أنها زائدة؛ لأنّ حذفها من الرباعي يُعيد إلى الأصل الثلاثي (هقل)، وأمّا قوله بزيادة اللام لا الياء فيعيد هذا الرباعي –بالضرورة– إلى (هيق). وقد ذكر ابنُ دريد زيادة اللّام قبل ابن سيده حين قال: "والهَيْقَل: الظّليم. وزعم قوم أَنّ اللّام فيه زائِدة، وإِنَّما هو من الهَيْق"[٤].

فلو أنّ هؤلاء اللغويينَ تخلوّا عن أصالة الياء في الأمثلة السابقة لتأتّى لهم ردّها إلى مادة ثنائية واحدة، وهي (هق) التي كانت مصدراً لاشتقاق الثنائي المضاعف: هَقَّ الرَّجُلُ، إذا هرَبَ، والرباعي المضاعف: الهَقْهَقة، بمعنى السَّير الشَّديد. والثلاثي التَّهَقُّل، وهو المشْيُ البَطيء. وقد دلّت الهَيْقَلة على ضَرْب من المَشيِ[٥]؛ وعليه فقد يكون الظّليم سمي هَيقلاً لسرعته أو لنوع من مشيته.

وما يفسر تمسُّك القدماء بالأصول الثلاثية هو اتكاؤهم على المنهج الوصفي، وإغفال التطور التاريخيّ لهذه الأبنية، فضلاً عن كثرة الأبنية الثلاثية الاستعمالية بالمقارنة مع قلة الأبنية الثنائية عندما صاروا إلى وضع ضوابط الاشتقاق.

---

(١) الزمخشري، **الفائق في غريب الحديث**، ١/ ٤٢٠، ٤٢١.

(٢) ابن سيده، **المحكم والمحيط الأعظم**، (هيق)، ٤/ ٣٦٤.

(٣) السابق، (فحج)، ٣/ ٩٢.

(٤) ابن دريد، **جمهرة اللغة**، ٢/ ١١٧٠.

(٥) الزَّبيدي، **تاج العروس**، (هقق)، ٢٧/ ٢٥.

وقد بيّن مزيد نعيم كثيراً من الألفاظ الثنائية التي عدّها القدماء من الثلاثيات التي حُذف منها أحد صوامتها، كـ: دم وفم ويد وأب وأخ واسم وابن... ومن ثَمَّ نقل اتفاق كثير من الباحثين المحدثين على أنّ هذه الأسماء عبارة عن أبنية مستعملة في كثير من اللغات السامية على صورتها الثنائية(١).

وما يمكن إيجازه في نهاية هذا المبحث هو أنّ تأصيل الأبنية غير الثلاثية بزيادة الصوامت لدى القدماء والمحدثين لم ينتهِ إلى اتفاق بينهم، بوضعهم ضوابط مقيسة في الزيادات اللغوية، لكنّنا نجدُ في هذا التأصيل شيئاً من الملامح النظرية والتطبيقية التي تصلح لتفسير نشأة هذه الأبنية بزيادة الصوامت الخفيفة، كالنون والميم واللام وغيرها، فضلاً عن ملامح ظاهرة تبين جواز نشأة الأبنية الثلاثية من أصول ثنائية. فإذا ما توصّلنا إلى مزيدٍ من الضوابط التي تعالج نشأة الأبنية ابتداء من أصول ثنائية حتى ننتهي إلى الأبنية الخماسية، فلسنا نشكّ بأننا أمام نظرية تأصيلية لها أصول وضوابط مختلفة. وهذا ما نسعى إلى استخلاصه، وبيان معالمه النظرية والتطبيقية في المبحثين الآتيينِ:

**المبحث الثاني: نشأة الأبنية غير الثلاثية بالصوامت الخفيفة**

يدلّ الاستقراء على أنَّ الصامت المزيد لبناء الأنماط غير الثلاثية كان واحداً من الصوامت الخفيفة الآتية: (ر، ل، ن، ف، ب، م، و، ي)، ففي بعض المعجمات يُفهم أن الزائد واحدٌ منها من طريق نسق بعض الأبنية الثلاثية وغير الثلاثية في باب واحد، وإن لم يصرح القدماء بنشأة الأبنية من بعضها في كثير من هذه المواضع، كقول الخليل في (عجد): "العُجْدُ: الزّبيب، وهو حب العنب أيضاً، ويقال: بل هو ثمرة غير الزَّبيب شبيهةٌ به، ويقال: بل هي العُنْجُدُ"(٢).

(١) مزيد، **الصيغ الرباعية والخماسية اشتقاقاً ودلالة**، ٨٩ – ١٠٣.

(٢) الخليل، **العين**، (عجد)، ١/ ٢١٨.

فالذي يذكره الخليل يبيّن مجيءَ الاسمين الثلاثي والرباعي لمعنى واحد، ولا يؤكّد –بالضرورة– زيادة النون في الاسم الرباعي (العُنْجُد)، ولكنَّ ابن دريد يصرّح بزيادتها فيه، وإن ترجّح موت الثلاثيّ الذي نشأ منه هذا الرباعي، يقول: "ليس له اشتقاق يُوضح زِيادة النون؛ لأنّه ليس في كلام العَرَب: عَجْدٌ ولا عَجَدٌ، إلّا أَن يكون فعلاً مماتاً"(١).

ونجد أنَّ الصاحب بن عباد (ت٣٨٥هـ) ينصّ على استعمال الفعل الرباعي (عنجدَ) بقوله: "ويُقال: عَنْجَدٌ وعَنْجَدَ العِنَبُ، وذلك أوَّل ما يظهَرُ عَناقيدُه"(٢). ويمكن لنا التوصُّل إلى زيادة النون في أمثلة مرويّة بالقاف، كقول الزَّبيدي: "عُنْقُود العِنَب... لا يُعرَف فيه إلّا الضّمُّ، ونونُه صرَّحَ الجماهيرُ بأنّها زائدة"(٣).

ومن الضرورة أن تكون اللهجات الدارجة حاضرةً في أيّ دراسة تأصيلية؛ لرصد حلقات تطور الأبنية، وفي هذا السياق نجد أنَّ بعض اللهجات الأردنية استعملت الفعلَ الرباعي (عَنْقَدَ) الذي تُنطق فيه القاف كالجيم المصرية القاهرية، ففيها يقال: عَنْقَدَ العنبُ، إذا صار ثمره عُنقوداً مجتمعاً، وهو دون شكّ من الثلاثي الفصيح: عَقَدَ الرَّمْلُ، إذا تَراكَم واجْتَمعَ(٤). وبهذا نتمكن من القول بأنّ الفصيحة أماتت الثلاثي (عجد)، وأبقت أصله (عقد) مستعملاً، ونتمكن من القول بزيادة النون على نحو قاطع أيضاً.

ويذكر الخليل في موضع آخر الاسم الرباعي (العُكْبَرة)، وهي من النساء الجافية العَكْباء في خُلُقها(٥). دون أن ينصّ على زيادة الراء، ولكنَّ ابن فارس يخلص إلى

(١) ابن دريد، **جمهرة اللغة**، (عنجد)، ٢/ ١١٣٦.
(٢) ابن عباد، **المحيط في اللغة**، (عنجد)، ١/ ١٣٨.
(٣) الزَّبيدي، **تاج العروس**، (عنقد)، ٨/ ٤٣١.
(٤) ابن فارس، **مقاييس اللغة**، (عقد)، ٤/ ٨٦.
(٥) الخليل، **العين**، (عكبر)، (كعبر)، ٢/ ٣٠٧.

زيادتها ممّا ذكره الخليل، يقول: "العُكْبُرةُ من النِّساءِ: الجافِيةُ العِلْجةُ. قال الخليلُ: هي العَكْبَاءُ في خُلُقِها. قال:

**عَكْباءُ عُكْبُرةٌ في بَطْنِها ثَجَلٌ وفي المَفاصِلِ من أَوْصالِها فَدَع**

وهذا الأَمْرُ ظاهِرٌ أَنَّ الرّاءَ فيه زائِدةٌ. والأَصْلُ العَكَبُ والعِكَبُّ"(١).

ونرى أنّه حين يتوقف تأصيل أحد الأبنية عند مرحلة ما من مراحل تطوره في أحد المعجمات فيجب مولاة البحث عن حلقات تطوره المختلفة في غيره من معجمات اللغة، ففي استكمال هذه الحلقات ما يبيّن ملامح من ضوابط نوع الصامت المزيد. وقد رصدنا بعض أمثلة من الأسماء الرباعية والخماسية التي أوْصَلها بعضُ القدماء إلى الثنائي المضاعف، منها: الاسم (الشعَلَّعُ) وهو الطَّويل من الرِّجال، وقد ذكر الأزهريُّ تأصيله على النحو:" ولا أَدْري أزيدت العين الأولى أَو الأخيرة، فإن كانت الأخيرة مزيدةً فالأصل شعل، وإن كانت الأولى هي المزيدة فالأصل شلَع"(٢).

فتأصيلُ الأزهري السّابق أوْصَلَ الاسم الرباعيَّ إلى الثلاثي (شلع) أو(شعل)، والحلقة المفقودة في تطور الرباعي هي أنّ الأزهريّ لم ينصّ على زيادة النون في الاسم الخماسيّ (الشَّعَنْلَع) بمعنى الطويل؛ لأنّه لم يروِ استعماله في العربية، والحلقة السابقة –نعني زيادة النون– توصل هذا الخماسي إلى أصله الثنائي (شع).

وقد توصّل إلى القول بزيادتها لاحقاً الفيروزآبادي بقوله: "والشَّعَنْلَعُ، بزيادة النونِ: الطويلُ مِنّا ومن غيرِنا"(٣). وهذا ما مكّن الزَّبيدي –بعد ذلك– من تأصيل هذه الألفاظ بحملها على أصلها الثنائي (شع)، يقول: "الشَّعَلَّع كَهَمَلَّع، والشَّعَنْلَع، بزيادةِ النونِ بَين العَينِ واللاّم " ومن ثَمَّ عاد لينقل زيادة اللام في الاسم الرباعي (الشَّعَلَّع) عن الجوهريّ، وهذا يعني أنَّه سيعود إلى أصل ثنائيٍّ بالضرورة –أيضاً– لقوله

(١) ابن فارس، **مقاييس اللغة**، ٢/ ٣٠٧.

(٢) الأزهري، **تهذيب اللغة**، (شلع)، ١/ ٢٧٤.

(٣) الفيروزآبادي، **القاموس المحيط**، (شعع)، ١/ ٧٣٣.

الصريح: "ذَكره الجوهريّ في آخر تركيب شعع وقال: هو بزيادة اللّام: الطَّويل، قاله الفرّاء. ولم يذكُر الشَّعَنْلَع وإنّما ذكرَه ابن عبّاد... وشجرةٌ شَعَلَّعةٌ أيضاً: مُتفَرَّقةُ الأغصان غيرُ مُلتفّة، وهذا يُؤيّدُ قولَ الجوهريّ: إنّ أصلَ تركيبه شعع بمعنى التفرُّق. وقال الأزهريّ: لا أدري أزيدَت العينُ الأُولى ..."(١).

وكانت الأمثلة التي نص القدماء على زيادة أحد الصوامت الخفيفة فيها كثيرة، وسنذكر أمثلة فصيحة منها، وأمثلة من اللهجات الدارجة بعد الإفراد الآتي:

١. مسوّغ خفة الصوامت المزيدة

تنبه الخليل إلى مسألة خفة الأبنية الثنائية المضاعفة؛ لتأليفها بأقلّ عدد من الصوامت اللغوية؛ ولهذه الخفّة رتّب ألفاظ معجمه "العين" مبتدئاً بالثنائي المضاعف الأخفّ، وسوّغ ذلك بقوله: "وبدأنا الأبنيةَ بالمُضاعَف؛ لأنّه أخفُّ على اللّسان وأقرَبُ مأخذاً للمتفهِّم"(٢).

ولكنّ ثقل تأليف الأمثلة الرباعية والخماسية من صوامت أربعة وخمسة جعلته يتوقف؛ ليخلصَ –بعد استقراء دقيق وشاقّ– إلى وجوب اشتمال هذه الأمثلة على أخفّ الصوامت اللغوية، وهي أصوات الذَّلاقة (ر، ل، ن) والأصوات الشفوية (ف، ب، م). وقد بين خفّتَها بقوله:" فلمّا ذلَقَتِ الحروفُ السِّتّةُ، ومَذَل بهِنَّ اللِّسانُ وسَهُلَت عليه في المَنْطِق كثُرَت في أبنية الكلام، فليس شيءٌ من بِناء الخماسيّ التّامّ يَعْرى منها أو من بعضها... فإن ورَدَت عليك كلمة رباعيَّة أو خماسيَّة مُعرّاة من حروف الذَّلق أو الشفوية ولا يكون في تلك الكلمة من هذه الحروف حرف واحد أو اثنان أو فوق ذلك فاعلم أنَّ تلك الكلمة مُحْدَثة مُبْتَدَعة، ليست من كلام العرب"(٣).

---

(١) الزَّبيدي، **تاج العروس**، (شعلع)، ٢١/ ٢٧٩.

(٢) الخليل، **العين**، ٦٠/١.

(٣) السابق، ١/ ٥٢.

ففي هذا النصّ الصـــريح على خفّة هذه الأصـــوات يغدو من غير المقبول البحث عن صامت أثقلَ منها ليكون هو الزائد فيها، على نحو ما كان يحصل لدى الكوفيين الذين توسعوا في الزيادات دون قيد، ومن غير المقبول –أيضاً– أن يكون زائدها أيّ حرف من حروف (سألتمونيها) على الإطلاق، وفقاً لما أراد البصريون؛ لأنه سيصير بالإمكان زيادة الأصوات الثقيلة، وهي (الهمزة والهاء) في هذه الأبنية الثقيلة نطقاً لكثرة صـوامتها، فالخفّة شـرط في الصـامت المزيد، وقد تحققّت هذه الخفة في الأصـوات الذّلقية والشـفوية، فضـلاً عما اشـتُهر من خفة الواو والياء وزيادتهما في أمثلة كثيرة ممّا يسمونه بالمُلحقات الصرفية.

وفي نصّ الخليل السابق –أيضاً– نجد أنّه لم يقيّد الأصوات الخفيفة بموقع معين في الأبنية غير الثلاثية، زيادة على أنّه لم يوجب اشـتمال الأبنية الثنائية المضـاعفة والثلاثية –لخفتها الوضـعية– على الأصـوات الخفيفة السابقة، وكأنّ الخليل يرى أن لها منهجاً في التأليف الصامتيّ يختلف عن منهج بناء الرباعيات والخماسيات.

وخفّة هذه الأصوات هي ما دفع ابن دُريد إلى بيان حسن تأليفها مع غيرها، وقد عبر عن ذلك بمّا سماه بالامتزاج، يقول: "وهي أخفُّ الحُروف وأحسنها امتزاجاً بغيرها، وسميت الأُخَر مُصمتةً؛ لأَنّها أُصمتت أَن تختص بالبِناء إذا كثرت حُروفه؛ لاعتياصها على اللِّسان"(١). ورأى أنَّ الأبنية الخماسية، مثل: فَرَزْدَق وسَفَرْجَل وشَمَرْدَل لا تُبنى إلا: "بحرف وحرفين من حُروف الذّلاقة من مخرج الشفتين أَو أَسَلة اللِّسان" وأمّا الأمثلة التي خالفت، كـ: (دَعْشَق وضَعْثَج وعَقْجَش...) فليست من كلام العَرَب، ولا تُقبل لأنَّ: "قوماً يفتعلون هذه الأسماء بالحروف المُصْمَتة ولا يمزجونها بحروف الذلاقة"(٢).

(١) ابن دريد، **جمهرة اللغة**، ١/ ٤٥.

(٢) السابق، ١/ ٤٩.

وعلى أيّة حال فإنَّ الدراسات اللغوية والإحصائية الحديثة أكدت صوابَ ما ذهب إليه الخليل من شيوع هذه الأصوات السّتة بكثرة في الأبنية الثلاثية والرباعية والخماسية(١).

ولا يخفى ما لهذه الأصوات –الذّلاقة والشفوية وأصوات اللِّين– من سمات مميزة أدّت إلى خفّتها وكثرة استعمالها؛ كاشتمالها على سمة الوضوح السمعي، أو ما يسميه كمال بشر بـ: "عنصر الغنائية"، والأصوات التي تنماز بهذا الوضوح هي أصوات الرنين أو "أشباه الحركات" التي يجمعها علماء العربية في قولهم: لن عمر أو لم يروعنا(٢). وتسمّى الأصوات (ل، م، ن، ر) بالمائعة في بعض الدراسات الحديثة، وهي تشترك مع أصوات اللّين في الوضوح والجهر(٣)، وكثرة دورانها على الألسنة لِخفتها، وسهولة النطق بها(٤).

فالملحوظ أنّها تخلو من الثقل الذي يُسببه بعد المخرج، فليس فيها أيّ صوت من المخرج الحَنجري أو الحلقي وما يليه، وليس منها أيّ صوت من أصوات الصفير الثلاثة (س، ز، ص) التي يتطلب النطق بها تقليص اللِّسان، وانتفاخه على الجوانب، وملامسة أطرافه: "لحوافِّ الأسنان مشكلةً أخدوداً ضيقاً فقط على طول خط وسط اللسان، لحصر الهواء أو توجيهه، وعندما يُجبر الهواء على التحرُّر من هذا الأخدود بحدة ضد اللثة يعطي أزيزاً مسموعاً، هو ما اصطلح على تسميته بالصفير"(٥). وقد

(١) ينظر: نعيم، **الصيغ الرباعية والخماسية اشتقاقاً وبنية**، ٢٧٢ – ٢٧٨، الهذلي، نزهة، **أثر حروف الذلاقة في تكوين الرباعي**،
رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية، سنة ٢٠١٠م، مقدمة الرسالة.

(٢) ينظر: بشر، كمال، **دراسات في علم اللغة**، ٢٤٣، ٢٤٤.

(٣) باستثناء الفاء المهموسة.

(٤) المساعفة، خالد، **الأصول الثّنائية للأفعال العربيّة**، ٨٨.

(٥) الشايب، **محاضرات في اللسانيات**، ١٩٧.

توسّع بعض الباحثين المحدثين فزاد في أصوات الصفير الأصوات: (ث، ذ، ش، ظ، ف)، وإن كان أعلاها صفيراً الأصوات الثلاثة (س، ز، ص)[١].

وليس من الأصوات الخفيفة السابقة أيّ صوت مهموس إلا الفاء؛ ولهذا كانت زيادتها قليلة في الأبنية على ما سيأتي بيانه. والأصوات المهموسة تحتاج إلى أكبر قدر من هواء الرئتين خلافاً للأصوات المجهورة؛ ولهذا فهي مجهدةٌ للتنفس، وقليلة الشيوع[٢]. وليس منها ما يثقل بصفة الإطباق، وأصوات الإطباق (ض، ط، ظ، ص) ثقيلة إذا ما قيست بنظائرها غير المطبقة (د، ت، ذ، س). والأصوات الخفيفة الثمانية ليست من هذه المُطبقة، ولا من نظائرها غير المطبقة. وقد انتهى إبراهيم أنيس إلى القول بأنَّ الكلمات التي تتضمن أكثر من حرف من الحروف الإطباق تُعدّ من الكلمات العسيرة النطق التي لا نستريح لموسيقاها[٣].

وكان مستخلصه في خفة الأصوات هو: "أن أسهل الكلمات نطقاً تلك التي تتركب من الأحرف الآتية: اللام. النون. الميم الدال. التاء. الباء. أحرف المد"[٤]. ولسنا نتفق معه على إسقاطه الفاء والراء من الأصوات التي تخفّ الكلمة بهما، إذا ما قارنّا خفة هذين الصوتين مع الدال والتاء.

**٢.** اطراد زيادة الصوامت الخفيفة في الأبنية الفصيحة

١. زيادة الباء

ذكرنا فيما سبق أنَّ الخليل نصَّ على زيادة الباء كسعاً في (الزَّغْدَب). وقد توسّع بعض القدماء في الأمثلة المزيدة بالباء، ففي: "باب الزوائد من غير العشرة ومن أخواتها في معجم "المنتخب من كلام العرب" ذكر كراع النمل زيادتها في الأمثلة

(١) أنيس، **الأصوات اللغوية**، ٦٢، ٦٣.
(٢) السابق، ٢٨ – ٣٢.
(٣) أنيس، **موسيقى الشعر**، ٢٨.
(٤) السابق، ٣٣.

الرباعية: شَرَّقَ الثوب وشَبْرَقَهُ، إذا قَدَّه. وخَرَقَ عمَلَه وخَرْبَقَه، إذا أفسده. وامرأة خَريع وخَرِعة وخَرْعَبة: ليّنة مُتثنِّية وكل ليّن مُتثنٍ: خَريعٌ وخِرْوَعٌ. ونقل عن سيبويه زيادتها في نحو: جَسْرَبٍ، وشَرْجَبٍ وسَلْهَبٍ، بمعنى الطّويل من الناس"[١].

ومن أمثلة ابن فارس المزيادة بالباء: البَحْظَلة، وهي أَنْ يقفِزَ الرَّجُلُ قَفَزانَ اليَرْبوع. والحاظِلُ الّذي يمشي في شِقّه، يُقالُ: مَرَّ بنا يحظَلُ ظالِعاً[٢]. والبِرْدِس، وهو الرَّجُلُ الخَبيثُ، وهو من الرَّدْس، وذاك أَن تَقْتَحِمَ الأُمورَ، مثلَ المِرْداس، وهي الصَّخْرةُ. وبَلْذَمَ، إذا فرِقَ فسَكَتَ، وهو من لَذِمَ، إذا لَزِمَ بمكانِه فَرَقاً لا يتحَرَّكُ. والبَرْكَلةُ، وهي مَشْيُ الإنسان في الماء والطّينِ، وهو من (تَرَكَّلَ) إذا ضرَبَ بإحدى رِجْلَيه فأدْخَلَها في الأَرضِ عندَ الحَفْر[٣]. ومن ذلك قولُهم: ما في السَّماء طَحْرَبة، أي: سحَابةٌ، كأنَّه شيءٌ يطْحَرُ المطَرَ طَحْراً، أي: يدْفَعُه ويَرْمي به[٤]. والعَقْرَبُ، وهو من العَقْرِ، ثُمَّ يُسْتَعارُ فيُقالُ للّذي يَقْرُصُ النّاسَ: إنّه لَتَدِبُّ عَقارِبُه. ودابّةٌ مُعَقْرَبُ الخَلْقِ، أَي: مُلَزَّزٌ مُجْتَمِعٌ شَديدٌ. ومنها قولُهم للقُرْطِ: خَرْبَصيص، وهو من الخَرْص بمعنى الحَلْقة. وكذا: خَلْبَصَ الرَّجُلُ، إِذَا فَرَّ، وهو من خلَصَ[٥].

٢. زيادة الراء

وفي (باب الزوائد من غير العشرة ومن أخواتها) -أيضاً- نسق كراع النمل الأمثلة المزيدة بالراء، وهي: كَشَمْتُ أنفه وكَشْمَرْتُه، إذا كسرته. وقَعَسْتُه وقَعْسَرْتُه، وقَمَطْتُه وقَمْطَرْتُه وكَمْتَرْتُه، أي: شدَدته. وقَضَبْتُه وقَرْضَبْتُه، بمعنى: قطعته. وقَصَمْتُه

(١) كراع النمل، **المنتخب من كلام العرب**، ١/ ٧٠٢، ٧٠٥، ٧٠٦. والأمثلة المنقولة عن سيبويه لم نقف عليها في كتابه "**الكتاب**".

(٢) ابن فارس، **مقاييس اللغة**، (بحظل)، ١/ ٣٣٢.

(٣) السابق، ١/ ٣٣٣، ٣٣٤.

(٤) السابق، ٣/ ٤٥٨.

(٥) السابق، ٢/ ٢٥١.

وقَرْصَمْتُه أي: كسرتُه.[١] وذكر في غير هذا الباب زيادتها في الاسم: النَّهْسَر، وهو الذِّئب. وقد يذكر زيادة الراء مع النون، على نحو ما ذهب إليه في الاسم الخماسي (الشَّرَنْبَث)، وهو الأسد؛ سمّي بذلك لشِدَّتِه وتشَبُّثه[٢].

وجاء ابن فارس بأمثلة مختلفة من المزيدات بالراء، نذكر منها: البِرْشاع، وهو الذي لا فُؤادَ له[٣]. والبَرْجَمة، بمعنى: غِلَظ الكَلامِ، وهي من: بجَمَ الرَّجُلُ، إذا سكَتَ من عِيٍّ أو هَيْبةٍ[٤].

٣. زيادة الفاء

من زيادتها لدى الأزهريّ ما ورد في الفعل: زَحْلَفَ اللهُ عنَّا شَرَّك، أي: نَحّاه[٥]. ومن أمثلة زيادتها عند ابن فارس: العُفاهِمُ، وهو الجَلْدُ القَوِيُّ، وكلُّ قوِيٍّ عُفاهِمٌ، وهو من العَيْهَمة[٦]. والدِّفْنَس، وهو الرَّجُلُ الدَّنِيُّ الأَحْمَقُ، والأَصْلُ: دنس[٧]. وصَلْفَعَ رَأسَه، إذا حلَقَه. وهو من الصَّلَع، وصَلْفَعَهُ، إذَا ضرَبَ عُنُقَه[٨]. وقد تأتي زيادة الفاء مصاحبة لغيرها من الأصوات، كقوله: "عَنْقَفيرٌ: الدّاهِيةُ. وهذا مِمّا هُوِّل –أيضاً– بالزِّيادة. يقولونَ للدّاهِيةِ: عَنْقاءُ، ثُمَّ يزيدونَ هذه الزِّياداتِ"[٩].

ونحن لا نجزم بكون المزيد –أحياناً– هو الفاء، بل يمكن لنا القول بزيادة غيره من الأصوات الخفيفة لسبب دلالي، من ذلك أن ابن فارس عدّ (الفَلْحَس) –وهو

(١) كراع النمل، **المنتخب**، ١/ ٧٠٣.
(٢) السابق، ١/ ١٠٤، ١٠٥.
(٣) ابن فارس، **مقاييس اللغة**، ١/ ٣٣٢.
(٤) السابق، ١/ ٣٣٣.
(٥) الأزهري، **تهذيب اللغة**، (زحلف)، ٥/٢١٢.
(٦) ابن فارس، **مقاييس اللغة**، ٤/ ٣٥٨
(٧) السابق، ٢/ ٣٣٧.
(٨) السابق، ٣/ ٣٥٠.
(٩) السابق، ٤/ ٣٧٢.

الرَّجُلُ الحَريصُ– مزيداً بالفاء؛ لقوله: "وهذا مِمّا زيدت فيه الفاءُ، والأَصْلُ لَحِسَ كأنَّه من حِرْصِه يلحَسُ الأَشياءَ لَحْساً. والفَلْحَسُ: المَرأَةُ الرَّسْحاءُ، كأَنَّ اللَّحْمَ منها قد لُحِسَ حتّى ذهَبَ"(١).

فهذا لا يمنع نشأة الاسم السابق بزيادة اللّام من الأصل الثلاثي (فحس) الدالّ دلالة قطعيةً على اللَّحس؛ لقول الخليل: "الفَحْس: أَخذُك الشَيْءَ بلسانِك وفَمِك من الماء ونحوه، فَحَسَه فَحْساً"(٢).

٤. زيادة اللّام

نقل الزَّبيديُّ في "تاج العروس" عن الخليل زيادة (اللام) في الفعل الرباعي (برْقَلَ) الذي لم يرد في معجم "العين" يقول: "بَرْقَلَ أهمله الجوهريُّ، وقال ابنُ الأعرابيّ، أي كَذَبَ، وقال الخليل: البَرْقَلَةُ كلام لا يتبعُه فِعلٌ، مأخوذ من البَرْقِ الذي لا مَطَر مَعَه، ومنه قولهم: لا تُبَرْقِلْ علينا"(٣).

ومن زيادتها لدى كراع النمل كســـعاً ما ذكره في الأفعال: جَعَفْلَ بمعنى قلَبَ الشـيء. وتخَزْعَلَ، إذا تعارجَ. ومن زيادتها حشـواً ما ذكره في نحو: ادْلَهَمَّ الليل من الدُّهْمةِ وهي السـواد. واسْـلَهَمَّ لَوْنُه: من السُّـهُوم وهو التغير، واسْـلَحَبَّ، إذا امتد من السَّحْبِ. واجْلَعَبَّ، من جَعَبْتُه إذا ألقَيْتُه. وازْلَغَبَّ الفرخ، إذا نبَتَ زَغَبُه(٤).

ودلالة (السّواد) المشتركة هي ما دفع كراعاً إلى الجزم بنشأة الفعل (ادْلَهَمَّ) من الدُّهْمةِ بزيادة اللام؛ ولكنّ تطور الدلالة من الحقيقة إلى المجاز من المشـــكلات التي حرفت كثيراً من الأمثلة عن تأصـــيلها الصـــحيح، من ذلك أنّ ابن دريد ذهب

(١) ابن فارس، **مقاييس اللغة**، ٤/ ٥١٤.
(٢) الخليل، **العين**، (فحس)، ٣/ ١٤٨.
(٣) الزَّبيدي، **تاج العروس**، (برقل)، ٧٦/٢٨.
(٤) كراع النمل، **المنتخب**، ١/ ٦٩٣.

إلى زيادة الميم في الاســـم الرباعي (دَلْهَم)؛ لأنه من الدَّلَه، بمعنى التحيُّر، وأمّا إن كان من: ادلهمَّ اللَّيْلُ، فالميم أَصلِيَّة[١].

ودلالة الفعل (دلِهَ) على مجاز الظلمة الحقيقية والتغطيه واضحة، يقال: دَلِهَ، إذا تَحَيَّرَ ودهَشَ، أَو جُنَّ عِشْقاً أَو غَمّاً. ودَلَّهَه العِشْقُ والهَمُّ، إذا حَيَّرَهُ وأَدْهَشَهُ، والمُدَلَّهُ: السّاهي القَلْبِ الذَّاهِبُ العَقْلِ[٢]. وقد أجاز الزَّبيديّ زيادة الميم في الاسم (الدَّلْهَم) بمعنى المُظْلِم والمُدَلَّه العَقْلِ من الهَوى، يقول: "وهذا يَدُل على أَنَّ الميمَ زائِدة؛ لأَنَّه من الدَّلَه" ونقل زيادة اللّام في الفعل (ادْلَهَمَّ) عن ابن القطّاع بقوله: "والذي صَرَّح به ابنُ القَطّاع وغيرُه أَن لامَ ادْلَهَمَّ زائِدة، قالوا: لأنّه من الدُّهْمة. قلت: ويَجوزُ الوَجْهان"[٣].

ومن زيادة اللّام في البناء الخماسي ما أورده ابنُ دريد في قولهم: الخَفَنْجَل بمعنى القَبيح الفَحَج[٤]. وقد أورد الخليل (الخَفَنْجَل) في معجمه "العين" هكذا: "الخَفَنْجَلُ: الرَّجُل الذي فيه سَماجة وفَحَج"[٥].

ولنشوان الحِمْيريّ (ت٥٧٣هـ) رأي آخرُ، وهو أنَّ الزائد النون لا اللّام، يقول: "الخَفَنْجَل: الثقيل، والنون زائدة: قال ابن دريد: الخَفَنْجل: الثقيل الوَخِم، وقال غيره: الخَفَنْجل: الرَّجُل الذي فيه سَماجة وفَحَجٌ"[٦]. وهو رأي وجيه كما نرى؛ لأنه لم يثبت استعمال الرباعي (الخفنج) بالنون، في العربية الفصيحة، ليقال بزيادة اللام فيه كما ذهب ابن دريد؛ فالذي ثبت استعماله هو "خفجلَ" على نحو قول ابن منظور:

---

(١) ابن دريد، **جمهرة اللغة**، ٣/ ١٣٣٢.
(٢) الزَّبيدي، **تاج العروس**، (دله)، ٣٦/ ٣٧٨.
(٣) السابق، ( دلهم)، ٣٢/ ١٧١.
(٤) ابن دريد، **جمهرة اللغة**، ٢/ ١١٨٥.
(٥) الخليل، **العين**، (فحس)، ٤/ ٤٣٩.
(٦) الحِمْيريّ، **شمس العلوم**، ٣/ ١٨٦٢.

"الخَفَنْجَل والخُفاجِل: الثَّقيلُ الوَخِم، وقد خَفْجَله الكَسَلُ... الخَفَنْجَل الرَّجُلُ الّذي فيه سَماجة وفَحَجٌ"(١).

والملحوظ أن الأصل الثلاثي (فحج) تطور بالزيادات للدلالة –أيضاً– على المعاني السابقة، وبمنهج يشبه زيادات الثلاثي (خفج)، فالفَحَجُ كما يقول ابن سيده: "تباعد ما بين أوساط السّاقَيْنِ في الإنسان والدّابّة، وقيل: تباعد ما بين الفَخِذَينِ، وقيل: تباعد ما بين الرِّجْلَيْنِ. وقد فحَج فَحَجاً وفحَجَةً... وتفحَجَّ وانفَحج، وهو أَفْحَجُ. والفَحْجَل: الأَفْحَجُ، زيدت اللّام فيه كما قيل: عددٌ طَيسٌ وطَيسَل، أَي: كثير، ولذكر النعام هَيق وهَيقَل"(٢).

وقد أنكر الفيروزآبادي هذا الاستعمال بقوله:" الفَحْجَلُ ... ذَكَرَه النُّحاةُ، وفَسَّروه بالأَفْحَج. وعندي أنه وَهمٌ، وإنما الأَفْحَج هو الفَنْجَلُ، لكنهم لمّا ذكروه أورَدْتُه"(٣). ولا معنى لإنكار الفيروزآبادي السابق، فالظاهر أنّ (الفَحْجَل) قُلب قلباً مكانياً، بعد زيادة اللام؛ فقد ذكر الزَّبيدي أنَّ الحَفَلَّج والحُفالِج بمعنى الأَفْحَج، وهو الذي في رِجْلِه اعْوِجاجٌ(٤). ونقل الزَّبيديّ زيادة اللّام في الاسم الخماسي الوارد في قوله:" الحَفَنْجَلُ ... الأَفْحَجُ، نَقله ابنُ القَطّاع، وقال: إن لامَه زائدةٌ"(٥).

والعربية لم تستعمل الرباعي (الحفنج) ولا (الفحنج) ممّا يدعونا للقول بأن النون زيدت في الخماسي (الحَفَنْجَل) بعد زيادة اللام وقلبه من (الفَحْجَل).

ومن أمثلة زيادة اللّام التي ذكرها الأزهريّ: قَصْمَلَ الشيءَ، إذا كسرَه. وفي موضع آخر نسب الفعل (قَصْمَلَ) إلى (قَصَم) بزيادة الميم(٦). وروى استعمال هذا

(١) ابن منظور، **لسان العرب**، (خفجل)، ١١/ ٢١١.
(٢) ابن سيده، **المحكم والمحيط الأعظم**، (فحج)، ٣/ ٩٢.
(٣) الفيروزآبادي، **القاموس المحيط**، (فحجل)، ١/ ١٠٤١.
(٤) الزَّبيدي، **تاج العروس**، (حفلج)، ٥/ ٤٨٧.
(٥) السابق، ( حفنجل)، ٢٨/ ٣١٢.
(٦) الأزهري، **تهذيب اللغة**، (قصمل)، ٢٨٩/٩، ١٥/ ٢٩٨.

الفعل مع فعلين رباعيينِ آخرينِ بقوله: "وفي نَوادِر الأَعْراب: قَصْفَل الطعامَ، وقَصمَلَه، وقَصْبَله: إذا أكلَه أجْمَع"(١).

ومن أمثلة زيادة اللّام عند الجوهريّ ما أورده في قولهم: ازْلِعباب السّيلِ بمعنى كثرته وتدافعه، وسيل مُزْلَعِبّ، وهو من: زَعَبْتُ له زَعْبَةً من المال وزُعْبَةً، أي: دفعت له قِطْعَةً منه(٢). وزيدت في: الطَّيْسَل، وهو الكثير من المال والرمل والماء وغيرها. وفي: الهَمَلَّع، وهو السَّريع من الإبل، وربّما سمِّي الذّئب هَمَلَّعاً. وزيدت في: العَفْلَق، وهو الضَّخْم المُسترخي. وفي: الغَلْفَق بمعنى الخُضْرة على رأس الماء، وقوسٌ غَلْفَقٌ، أي: رِخْوة(٣).

ومن أمثلة زيادتها لدى ابن فارس: النّاقةُ البَلْعَك، وهي المُسْتَرْخِية اللَّحْم، والأصل البَعْكُ، وهو التَّجَمُّعُ(٤). والطَّلَخْفُ الشَّدِيدُ، وهو من الطَّخَف، بمعنى الشِّدَّة(٥). والعُقْبول بمعنى بَقِيّة المَرَضِ، وهو ما يَعْقُبُ المَرَضَ العَظيمَ(٦). والعُلْكومُ: وهي النّاقةُ الجَسيمةُ السَّمينةُ، كأنّها عُكِمَت باللَّحْم عَكْماً(٧).

وتدلّ بعض الأمثلة المزيدة باللّام لدى ابن فارس على أنّ العربية لم تتوقّف عن بناء الأمثلة الرباعية بالزيادات اللّغوية، كقوله في تأصيل (الحَذْلَقة): "وأَظُنُّها ليست عَربيّةً أَصلِيّةً، وإنَّما هي مُولَّدةٌ واللّامُ فيها زائِدةٌ. وإنَّما أَصلُه الحِذْقُ. والحَذْلَقةُ: ادِّعاءُ الإنسانِ أَكثَرَ ممّا عندَه، يُريدُ إظهارَ حِذْقٍ بِالشَّيْءِ"(٨).

---

(١) الأزهري، **تهذيب اللغة**، (قصمل)، ٩/ ٢٩٠.

(٢) الجوهري، **صحاح العربية**، (زغب)، ١/ ١٤٣.

(٣) السابق، (طيس)، ٣/ ٩٤٤، ٩٤٥، (همع)، ٣/ ١٣٠٨، (عفق)، ٤/ ١٥٢٧، (غلفق)، ٤/ ١٥٣٨.

(٤) ابن فارس، **مقاييس اللغة**، ١/ ٣٣٤.

(٥) السابق، ٣/ ٤٥٨.

(٦) السابق، ٤/ ٣٦٠.

(٧) السابق ، ٤/ ٣٦٢.

(٨) السابق، ٢/ ١٤٤.

ونقل الزَّبيديّ أمثلة كثيرة مزيدة باللّام عن اللغويين المتقدمين والمتأخرين، كقوله: "ارْغَلَدَّ افْعَلَلَّ من الرَّغَد، قال الصّاغانيّ: اللّام زائِدة"(١).

٥. زيادة الميم

ذكر الخليل زيادة الميم أو الدال في الاسم الخماسي (الصَّلَخْدَم) بقوله الذي سبق: "وقالوا: الصَّلَخْدَم أُخِذَ من الصِّلَّخْم. الدال زائدة أم الميم"(٢). ونقل نشوان الحِميريّ عنه زيادة الميم حشواً في مثال آخر، بقوله: "وتُزادُ –أَيضاً– في وَسَطِ الكلمة، وهو شاذٌّ قليلٌ، مثل: دُلامِص. فالميمُ عندَ الخليل زائدة، ومثالُه عنده: فُعامِل؛ لأنه بمعنى الدُّلّاص، وهو البَرّاق"(٣).

وقد نسقَ كُراع النَّمل أمثلةً مزيدة بالميم وبغيرها مع بعض المزيدات الصرفية في باب واحد وسمه بـ: "باب الزَّوائِد من حُروف الهِجاء" ومنها: سُتْهُمٍ وزُرْقُمٍ وفُسْحُمٍ وخَلْجَمٍ. وزيدت في قولهم: طَرْمَحَ بناءه، إذا طَوَّلَه، وصَلْمَعَ رأسه وجَلْمَحَه وجَلْمَطَه، إذا حلقَه(٤).

ومن زيادة الميم عند ابن دريد ما أورده في الأمثلة: ضَبْثَم، وهو اسم بمعنى الشَّديد. والجَحْظَم، وهو العَظيم العينَيْنِ(٥). ونسق أمثلة كثيرة منها في (باب ما زادوا في آخِره الميم)، وهي: "زُرْقُم من الزَرَق. وسُتْهم من عِظَم الاسْت. وناقة صِلْدِم من الصَّلْد، وهو الصّلابة. وناقة ضِرْزِم، من قَوْلهم: ضِرْز، أَي: صُلْب شَدِيد. وَرجل فُسْحُم من الفساحة. وجُلْهُم من جَلْهة الوادي. وخَلْجَم من الخَلْج، وهو الانتزاع. وسَلْطَمٌ من السَّلاطة، وهو الطّول. وكَرْدَمٌ، من قولهم: كَرَدْتُ الرجلَ، إذا عدا بين يَديك عَدْوَ

(١) الزَّبيدي، **تاج العروس**، (رغد)، ٨/ ١٠٧.
(٢) الخليل، **العين**، (صلخم)، ٤/ ٣٣٠.
(٣) الحميري، **شمس العلوم**، ١/ ٤٩.
(٤) كراع النمل، **المنتخب**، ١/ ٦٩٠.
(٥) ابن دريد، **جمهرة اللغة**، ٢/ ١١١٢، ١١٣٤.

فَزَعٍ. وكَلْدَمٌ، من الصّلابة، من قَوْلهم: أَرض كَلَدة. وقَشْعَمٌ، من يُبس الشَّيءِ وتشنّجه. وشَبْرَمٌ، وهو القصير من قولهم: قصير الشَّبْر، أَي: قصير القامة(١).

ومن الأمثلة المزيدة بالميم عند الأزهريّ: لَهز ولَهْزَمَ – إذا بدا الشَّيبُ وظهر – وجلط الشَّعْرَ وجَلْمَطَه – إذا حَلَقَهُ، وقَصْلَ الشيء وقَصْمَلَه، إذا كسره. وقد صرح بأنَّ زيادة الميم كثيرة(٢).

وممّا ذكر الجوهريّ زيادة الميم فيه الأمثلة: طَرْمَحَ بناءَه، إذا طَوَّلَه جدًّا. وينهج منهجَ ابن دريد في القول بزيادة الميم في الاسم (الجَحْظَم). وينقل زيادة الميم عن الفرّاء في نحو: جَلْمَطَ رأسَه، إذا حلقَه(٣). وكذا عدَّ الميم زائدة في: الصِّمْرِد، وهي الناقة القليلة اللَّبَن، وفي: الجَحْرَمة بمعنى الضِّيق وسوء الخُلْق، وفي: الجَذْعَمة بمعنى الصغير(٤). وفي: "الدِّرْدِم بالكسر: النّاقة المُسنّة، وهى الدَّرْداء، والميم زائدة، كما قالوا للدّلقاء دِلْقِم، وللدّقعاء دِقْعِم على فِعْلِم"(٥).

وقد وافق الجوهريُّ الأزهريَّ في القول بزيادة الميم في بعض الأفعال، من مثل: اهْرَمَعَّ، إذا أسْرَعَ الرَّجُلُ، واصْمَعَدَّ، إذا ذهب في الأرض وأَمْعَنَ(٦).

والأمثلة المزيدة بالميم كثيرة في معجم ابن فارس "مقاييس اللغة"، منها: رَجُلٌ مُحَصْرَمٌ بمعنى قَليل الخَيرِ. وهو من الحَصِر. وحَضْرَمَ في كَلامِه حَضْرَمَةً، كأَنّه تَشَبَّهَ بالحاضِرة الّذين لا يُقيمونَ إِعْرابَ الكلامِ. والحَضْرَمةُ: مُخالَفةُ الإِعْراب، وهي اللَّحْنُ أيضاً. والخَلْجَمُ، وهو الطَّويلُ، أَصْلُهُ خَلَجَ؛ وذلك أَنَّ الطَّويلَ يتَمايَلُ، والتَّخَلُّجُ: الاضْطِرابُ والتَّمايُلُ، كما يُقالُ: تخَلَّجَ المَجْنونُ. والدُّمْلوكُ والحَجَرُ المُدَمْلَكُ، وهو

(١) ابن دريد، **جمهرة اللغة**، ٣/ ١٣٣٢.
(٢) الأزهري، **تهذيب اللغة**، (لهز)، ٦/٩١، ٢٧٣، (قصمل)، ٩/٢٨٩، (جلط)، ١١/١٧٠.
(٣) الجوهري، **صحاح العربية**، (طرح)، ١/٣٨٧، (جلط)، ٣/١١١٨، (جحظ)، ٣/١١٧١.
(٤) السابق، (صرد)، ٢/ ٤٩٧،(جحر)، ٢/ ٦٠٩، (جذع)، ٣/ ١١٩٥.
(٥) السابق، (درد)، ٢/ ٤٧٠.
(٦) الأزهري، **تهذيب اللغة**، (صمعد)، ٣/٢١٦، الجوهري، **صحاح العربية**، (هرع)، ٣/١٣٠٦.

من دَلَكتُ. وعَمَرَّدٌ، وهو من العُرُدِّ، بمعنى الشَّديد[١]. وبَلْسَمَ الرَّجُلُ، إذا كَرَّهُ وَجْهَه. وهو من المُبْلِسِ، بمعنى الكَئيب الحَزين المُتَنَدِّم[٢].

ويتردّد ابن فارس أحياناً بين زيادة الميم وغيرها في تأصيله المثال الواحد، كالاسم (جُرْضُم) بمعنى الأَكولِ، يقول: "فهذا مِمّا زيدَت فيه الميمُ، فيُقال من جَرَضَ، إذَا جرَشَ وجرَسَ، ومن رضَمَ –أَيضاً– فتكونُ الجيمُ زائِدةً. ومعنى الرَّضَمِ أَنْ يَرْضِمَ ما يأكُله بعضَه على بعضٍ"[٣]. وكان يكفيه القول بزيادة الميم الخفيفة دون الجيم.

ومن زيادة الميم أمثلة مختلفة ذكرها ابن منظور، أو نقلها بقوله:" صَمْقَرَ اللبنُ واصْمَقَرَّ... اشْتَدَّت حُموضَتُه. واصْمَقَرَّت الشَّمْسُ: اتَّقَدَت، وقيل: إنّها من قولك: صَقَّرْتُ النّارَ، إذا أَوقدتها، والميمُ زائِدةٌ"[٤].

٦. زيادة النون

نقل الخليل جواز زيادة النون في مثالينِ بقوله:" وبعيرٌ حَظِل، إذا كان يأكُلُ الحَنْظَل، يحذِفون النون، ويُقال: هي زائدة، ويُقال: هي أصلية، والبناء رُباعيّ... وهم الذين يقولون: قد أسبَلَ الزَّرْع، بطرح النون، من السُّنْبُل، ولغة أخرى: سَنْبَلَ الزَّرْع"[٥].

والنون تُزاد عند كُراع النمل صدراً في أمثلة من قبيل: جرو نَخْوَرِش؛ من الخَرْشِ، وبعد فاء الاسم في نحو: عَنْدَلٍ، وهو العظيم الرأس، وبعد عينه في مثل: جَحَنْفَلٍ، وعَفَنْقَسٍ، وَعَفَنْجَجٍ. وبعد لامه كما ورد في: عَلْجَنٍ، وخَلْبَنٍ[٦]. وذكر زيادة

(١) ابن فارس، **مقاييس اللغة**، ٢/ ١٤٥، ١٤٦، ٢٤٨، ٣٤٠، ٤/ ٣٧٢.
(٢) السابق، ١/ ٣٣٤.
(٣) السابق، ١/ ٥١١.
(٤) ابن منظور، **لسان العرب**، (صمقر)، ٤/ ٤٦٨.
(٥) الخليل، **العين**، (حظل)، ٣/ ١٩٧.
(٦) كراع النمل، **المنتخب**، ١/ ٦٩٠ – ٦٩٣.

النون في أسماء من نحو: الإِسْفَنْط، وهو اسم من أسماء الخَمْرِ، أُخذت من قولهم: رجلٌ سَفيطُ النفسِ، أي: طيّبها[١]. والعَنْبَس –وهو الأسد– اشتُقّ من العُبوس. وقد نصّ على زيادة النون والراء معاً في الاسم الخماسي (الشَّرَنْبَث)، وهو الأسد؛ سمّي بذلك لشِدَّتِه وتَشَبُّثه[٢].

وقد عقّبَ الجوهري على زيادة النون في (الشَّرَنْبَث) بقوله: "قال سيبويه: النون والألف يتعاوران الاسمَ في معنى، نحو: شَرَنْبَث وشُرابِث، وجَرَنْفَش وجُرافِش[٣].

وفي معجم "جمهرة اللغة" ذكر ابن دُريد شواهد مختلفة لزيادة النون، منها: تَكَنْبَثَ الرَّجُلُ، إذا تدَاخل بعضُه في بعض[٤]. والبِنْصِر، وهو الإِصْبَع. والعَنْبَس: اسم من أَسماء الأسد، وهو من (عبس) الدال على تقطيب الوَجْه. وعَنْكَثَة، وهو اسم من الثلاثي الممات (العَكْث) الدّالّ على اجْتِماع الشّيء والتئامه. والحَنْظَل من الحَظْل بمعنى المَنْع[٥]. والخَنْدَلة، يقول ابن دريد: "والخَندلة: امتلاء الجِسْم، وأَحْسبه من الخَدْل، النّون فيه زائِدة، وبه سُمّيت المَرْأة خَدْلة"[٦]. وقد نصّ الزّبيديّ على زيادتها في هذا الاسم، ولم يذكر رأي ابن دريد السابق، يقول:" الخَنْدَلةُ أهمله الجوهريّ والصاغانيّ، وفي المُحكَم: هو امتِلاءُ الجِسم... قلت: والصَّواب أَنّ النّونَ زائدةٌ، وأصلُه الخَدْلُ، من قولهم: ساقٌ خَدْلةٌ، إذا كانَت مُمتَلِئة اللَّحْمِ[٧].

(١) كراع النمل، **المنتخب**، ١/ ٣٨٥.
(٢) السابق، ١/ ١٠٤، ١٠٥.
(٣) الجوهري، **صحاح العربية**، (شنبث)، ١/ ٢٨٥.
(٤) ابن دريد، **جمهرة اللغة**، (كنبث)، ١/٢٦١.
(٥) السابق، (بصر)، ١/ ٣١٢، (عبس)، ١/ ٣٣٨، (عكث)، ١/ ٤٢٦، (حظل)، ١/ ٥٥٣.
(٦) السابق، ٢/ ١١٤٤.
(٧) الزَّبيدي، **تاج العروس**، (خندل)، ٢٨/ ٤٤١.

وفي "تهذيب اللغة" ذكر الأزهريّ أمثلة لزيادة النون، من نحو: قَنْبعَ الرجلُ في بيته، إذا توارى[١]. والحَنْطَف، وهو الضَّخْم البَطن[٢]. والشُّنْدُف، وهو الفَرَس المائل في أحد شِقَّيه بَغياً ونَشاطاً[٣].

ومن زيادة النون عند الجوهريّ: شنبثَ الهوى قلبَه، أي: عَلِق به. والقُنْبُضة من النِّساء: القصيرة[٤]. ورجلٌ قُفاخِرٌ ضخمُ الجثةِ، وقِنْفَخْرٌ أيضاً. ونقل زيادةَ النون في هذا المثال عن ابن السّراج[٥]. والعَنْتَريسُ: الناقة الصُّلْبة الشديدة، مشتق من العَتْرسة، وهي الأخذ بالشدّة والعُنْف، والعِتْريس: الجبّار والغضبانُ[٦].

وأمّا أمثلة ابن فارس المزيدة بالنون فكثيرة جداً، منها: قولُهم للعُسّ الضَّخْم جُنْبُلٌ، كأنّه جَبَلٌ، والجَبَلُ كَلِمةٌ وجهُها التَّجَمُّع. وقولُهم للجافي جُنادِفٌ، والأَصلُ الجَدْفُ، وهو احْتِقارُ الشَّيءِ، يُقالُ: جَدَفَ بكذا، أَي: احْتَقَرَ، فكأَنَّ الجُنادِفَ المُحْتَقِرُ للأَشياء، من جَفائِه[٧].

وذكر الزّبيديّ أمثلة من المزيدات بالنون، منها: عَنْدَرَ المَطَرُ، إذا اشْتَدَّ[٨]. وذكر الاسم (الهَنْبتَة) بمعنى الاسترخاء والتَّواني، والفعل: هَنْبَتَ الرَّجُل، إذا اسْتَرْخى وتَوانى، ومن ثَمَّ عقّب بقوله: "قد يُقالُ: إنّ النّونَ زائدةٌ، وأَصلُه الهَبْتَة، وهو الضَّعْفُ"[٩].

---

(١) الأزهري، **تهذيب اللغة**، (قبع)، ٣/ ١٩٢.
(٢) السابق، (حطف)، ٤/ ٢٢٧.
(٣) السابق، (شدف)، ١١/ ٢٢٣.
(٤) الجوهري، **صحاح العربية**، (شنبث)، ١/ ٢٨٥، (قبض)، ٣/ ١١١٠١.
(٥) السابق، (قفخر)، ٢/ ٧٩٨.
(٦) السابق، (عترس)، ٣/ ٩٤٦.
(٧) ابن فارس، **مقاييس اللغة**، ١/ ٥١١.
(٨) الزَّبيدي، **تاج العروس**، (عدر)، ١٢/ ٥٣٩.
(٩) السابق، (هنبت) ، ٥/ ١٤٥.

٧. زيادة الواو والياء

زيادة هذين الصوتين اطّردت في الأمثلة التي تُعدّ من المُلحقات الصّرفيّة، كزيادة الواو في: جَهْوَرَ، وحَوْقَلَ، والياء في شَيْطَنَ، وبَيْطَرَ. والمعروف أنّ الإلحاق يكون بأصوات مختلفة، كالألف في: سَلْقى وقَلْسى، والنون في: قَلْنَسَ[١]. والأمثلة كثيرة[٢].

يتبيَّن لنا ممّا سبق أنّ القدماء لم يغلقوا باب الاجتهاد والبحث عن أصول الأبنية الرباعية والخماسية، وضوابطها ومناهج اشتقاقها، بل تركوا الباب مفتوحاً لهذه المسألة الشّاقّة، بعد أن سكتوا عن تأصيل الكثير من الأبنية الرباعية والخماسية، فتركوها دون بيان أصولها، وكان بإمكان متأخريهم أن يوالوا البحث في هذه المسألة؛ بعد أن اكتمل جمعُ المادّة اللغوية، وكثرت أمثلتهم المُستدرَكة على سابقيهم.

فما الذي منع الزَّبيديّ –مثلاً– أن يقيس النظائر على بعضها؛ فيقول بالزيادة التي لا تخفى في البناء الرباعي الوارد في قوله:" الفِرْضِم، أَهمَلَه الجوهريُّ، وقال غيره: هي الشّاةُ الكَبيرةُ المُسِنّةُ أو المَكسورةُ القَرْنَيْنِ. وأَيضاً: الدَّرْداءُ الفَمِ الّتي تحَطَّمَت أَسْنانُها"[٣]. لأنَّ دلالة (الفِرْضِم) على معاني الكسر والتحطيم تردُّه إلى أصله الثلاثي (فرض)، فالفاءُ والرّاء والضّادُ كما يقول ابن فارس: "أَصلٌ صَحيحٌ يدُلُّ على تَأْثيرٍ في شيءٍ من حَزٍّ أَو غيرِه. فالفَرْضُ: الحَزُّ في الشَّيء. يُقالُ: فرَضتُ الخَشَبةَ... وممّا شَذَّ عن هذا الأَصلِ الفارِضُ: المُسِنّةُ، في قولِه تَعالى:" لا فارِضٌ ولا بِكْرٌ "[٤]. وهي لم تشذّ؛ لقول الزمخشري:" وكأنّها سمّيت فارضاً؛ لأنّها فرضت سِنَّها، أي: قطعتها وبلغت آخرَها"[٥].

---

(١) ابن يعيش، **شرح المفصل**، ٤/ ٤٣١.

(٢) ينظر: ابن دريد، **جمهرة اللغة**، (أبواب ما يلحق بالرباعي بحرف من حروف الزوائد)، ٢/ ١١٦٧ – ١١٧٨.

(٣) الزَّبيدي، **تاج العروس**، (فرضم)، ٣٣/ ٢٠٦.

(٤) ابن فارس، **مقاييس اللغة**، (فرض)، ٤/ ٤٨٨، ٤٨٩. والأية من سورة البقرة/ ٦٨.

(٥) الزمخشري، **الكشاف**، ١/ ١٤٩.

٣. زيادة الصوامت الخفيفة في أبنية اللهجات الدارجة

تبين ممّا سبق أن الأمثلة الفصيحة المزيدة بالأصوات الخفيفة كثيرة، وقد تعزز هذا المُستخلَص من الاتّكاء على هذه الأصوات في بناء أمثلة مختلفة من الرباعيات في اللهجات العربية الدارجة. وسنأتي على ذكر أمثلة من هذه الزيادات على النحو الآتي:

١. أمثلة من اللهجة اللبنانية

ذكر أنيس فريحة أمثلة مختلفة من الزيادات الخفيفة في اللهجة اللبنانية، فالباء مزيدة في الفعل: برقطَ، إذا لمعَ وأضاءَ وبرقَ[١]. والراء كذلك في نحو: بعجرَ بمعنى غمزَ وهمزَ وقلّب بين الأصابع. وذكر فريحة جواز نشأته من الثلاثي (بجر) بزيادة العين. وهو ما لا نراه صواباً؛ لأنَّ دلالة الثلاثي (بعج) والرباعي (بعجرَ) متقاربة، فضلاً عن ثقل زيادة العين مقارنة بخفّة الراء. وزيدت الراء في: حربسَ الخيطَ، إذا شبكه بغيره فتعقّد. وقرطشَ الشجرَ والزّهرَ، إذا قطع رؤوسها. وقد أجاز فريحة أن يكون الزائد الشين[٢].

والفعل (قرطشَ) مزيد بالراء؛ لاستعمال مادته الثلاثيه (قطش) التي انفرد الزَّبيديّ برواية المُستعمل منها، وهو القُطاشُ بمعنى غُثاء السَّيْلِ، والأَقْطَشُ بمعنى المَقْطوع الأُذُنَيْن، وقد عقّب على ذلك بقوله: "هكذا تستعمِلُه العَوامُّ والخَواصُّ، ولا أدرِي أَعَرَبيّة أَم لا، فلْيُنْظَر"[٣].

ولعلَّ (الأقطش) من استعمال العربية الدّارجة في زمن الزَّبيديّ، وقد احتفظت اللهجات الأردنية باستعمال الفعل (قطشَ) للمعنى الذي ذكره الزَّبيديّ، ولمعنى قطع القليل من الشيء وترك كثيره.

---

(١) فريحة، **معجم الألفاظ العامية**، (برقط)، ٩.

(٢) السابق، (بعجر)، ١٢، ٣٢. ١٣٨.

(٣) الزَّبيدي، **تاج العروس**، (قطش)، ١٧/ ٣٣٦.

ومن زيادة اللّام ما نصَّ عليه فريحة في نحو: بلكمَ، إذا أُسكتَ وأُفحمَ. وقلعطَ الشيء، وسّخه ولوّثه بقذارة. ولخبطَ الشيءَ بغيره، مزجَه وخبطَه. ولخبط الرَّجُلُ، أخطأَ وغلِط وارتبكَ[١].

ومن زيادة الميم ما ذكره في الفعل: حمرقَ، إذا غضبَ وثار، وقد يكون من (حمق) بزيادة الراء. ونغمشَ الولدُ والشيءُ على قلبي، إذا استهواني وجذبَني، وشعرت بدافع يدفعني إليه[٢].

والفعل (حمرقَ) المستعمل في اللهجات اللبنانية نراه من الفصيح (حملقَ) بعد إبدال الراء من اللام؛ فمعنى الشِّدة ظاهر في هذا الفصيح؛ لقولهم: حَمْلَقَ الرَّجُل، إذا فتح عينيه، ونظَرَ نَظَراً شديداً، أو انقلَبَ حِمْلاقُ عَيْنَيه من الفَزَع[٣]. وهذا الفصيحُ هو أصل الفعل العامي (بحلقَ) الوارد في قول الزَّبيدي:" بحلق عَينَيه، إذا قَلَبَهما، فهو مُبَحْلِقٌ، عامِّيَّة"[٤].

فهو ناشئ من (حملق) بالقلب المكانيّ وإبدال الميم باء، وقد احتفظت اللهجات الأردنية باستعماله لمعنى النظر، وقلْب العينين أيضاً.

وذكر فريحة زيادة النون في: خرسنَ فلان فلاناً، أسكته وأفحمه. وغشمنَ الرَّجلُ صاحبَه، إذا نسب إليه الحُمْق والبَلَه. وحنتسَ الرَّجُلُ، اسودَّ جلدُه من الشمس[٥]. وذكر زيادة الواو في: بعوجَ، إذا غمزَ وهمزَ. وبورمَ الخيطَ، إذا جدلَه.

---

(١) فريحة، **معجم الألفاظ العامية**، (بلكم)، ١٥، ١٤٤، ١٥٩.

(٢) السابق، (نغمش)، ٣٨، ١٨٢.

(٣) الخليل، **العين**، (حملق)، ٣/ ٣٢٢، ابن منظور، **لسان العرب**، (حملق)، ١٠/ ٦٩.

(٤) الزَّبيدي، **تاج العروس**، (بحلق)، ٢٥/ ٣٣، ٣٤.

(٥) فريحة، **معجم الألفاظ العامية**، (خرسن)، ٣٩، ٤٣ ، ١٢٤.

وبوطلَ على فلان، إذا غبنَه وغشّه[١]. وزيادة الياء في نحو: بيرقَ، إذا لمع وأضاء. وبيلصَ، إذا غبنَ وتعدّى على حقوق غيره. وبيعدَ، إذا أبعدَ وبعّد[٢].

٢. أمثلة من اللهجة العراقية

من الزيادات التي ذكرها إبراهيم السامرائي في العراقية الدارجة زيادة اللّام، في نحو: بعلجَ، إذا اشتكى الرجل من ألم في بطنه. وفلطحَ، بمعنى صير الشيء مُفَلْطَحاً، أي: مُسطّحاً واسعاً[٣]. ومن النون: حنفشَ الولدُ على صاحبه بمعنى توثَّبَ وانتصبَ. وفرزنَ، إذا ميّزَ[٤]. ومن زيادة الميم: مرشقَ، إذا رمى، ويستعمل مجازاً بمعنى القذف بالسبّ والشتم[٥]. ومن الواو: نعوصَ، إذا أحدث صوتاً فيه غنج ودلال. ووَهدنَ بمعنى غشّ وخدعَ[٦].

٣. أمثلة من اللهجة المصرية

من الزيادات التي ذكرها عبد الصبور شاهين في اللهجة المصرية زيادة الباء في نحو: برطعَ، والأصل بلتع. والميم في: كسعمَ. واللام في: لخبطَ، وهرجلَ, والنون في: نخربَ[٧]. وذكر تمام حسّان بعض الأمثلة، كالنون المزيدة في الفعل: فنجرَ، والراء في: طربقَ، واللّام في: دفلقَ وخلبطَ[٨].

---

(١) فريحة، **معجم الألفاظ العامية**، (بوطل)،١٣، ١٧، ١٨

(٢) السابق، (بيعد)، ١٨، ١٩.

(٣) إبراهيم السامرائي، **الفعل زمانه وأبنيته**، ١٥٤، ١٧٤.

(٤) السابق، ١٥٨، ١٧٣.

(٥) السابق، ١٨١.

(٦) السابق، ١٨٢، ١٨٣.

(٧) عبد الصبور شاهين، **مسالك العامية المصرية في صوغ الأفعال**، بحث منشور في كتاب "اللهجات العربية بحوث ودراسات" الصادر عن مجمع اللغة العربية المصري، ٤٣٨، ٤٣٩.

(٨) حسان، **مناهج البحث في اللغة**، ١٨٨.

إنَّ بناء الأمثلة الرباعية بزيادة الأصوات الخفيفة في اللهجات الدراجة فيه دلالة واضحة على أن العربية بلهجاتها المختلفة قد سلكت مسلكاً واحداً في تخيّرها للأصوات التي تبني بها أمثلتها الرباعية؛ لأنَّ ما يدفع إلى زيادة خفيف الأصوات واحدٌ، بغضّ الطرف عن اختلاف الزمان، وتباين اللهجات قديمها وحديثها.

**المبحث الثالث: الصامت الزائد من منظور ثنائيّ**

توصَّلت بعض الدراسات الحديثة إلى بيان الأصل الثنائي وحدّه صوتيّاً ودلاليّاً على النّحو: "هو مجموعُ ما يقعُ من صامتين في بنية ألفاظ لغوية تقوم بينها دلالة كُليّة مشتركة، بشرط أنْ يكون أولُ الصامتين متقدّماً على التّالي –وإن فُصل بينهما بفاصل من الأصوات المزيدة– وبشرط خلوّهما من عارض الإبدال الصوتيّ من غيرهما من الأصوات اللُّغويّة، زيادةً على وجوب ثباتهما في كلِّ ألفاظ هذا الأصل، وكونهما أثقلَ نطقاً –في الكثير– من سائر أصوات ما بُنيَ من هذا الأصل"(١).

ولهذه الثنائية أثر واضح في تأصيل أبنية العربية وضوابطها على النحو الآتي تفصيلُه:

١. التّأصيل الثنائي الموروث

التأصيل الثنائي الموروث له أمثلة مختلفة تتجاوز حدَّ الندرة والشّذوذ، وهي أمثلة تخالف فكرة الأصول الثلاثية التي تتلخّص في أنَّ أقلّ الأصول ثلاثة؛ لأنَّه – كما يقول الخليلُ– لابدَّ من: "حرفٍ يُبتدأُ به، وحرف يُحشى به الكلمة، وحرف يوقف عليه"(٢).

(١) المساعفة، خالد، **الأصول الثّنائية للأفعال العربيّة: دراسة في التّأصيل والتّطوُّر اللُّغويّ**، ١٣.
(٢) **العين**، للخليل، ٤٩/١.

وكان من المتوقّع أن يخالف الخليل هذه الثلاثية في التأصـــيل؛ لما عُرف عنه من ميل إلى تأصـيل الأبنية غير الثلاثية بالزيادة، أو بتكرير أصـول ثنائية؛ لبناء الرباعيات المضـــاعفة، وهذا لا ينفي عنه أنّه أوّل من تنبه إلى جواز تطور الأصـول الثنائية بالزيادة في مبناها، وقد كشـفَ عن شـيء من ملامح هذا التطور في حديثه السابق عن بيت الطِّرِمّاح:

**واستَطْرَبَتْ ظُعْنُهم لَمّا احْزألَّ بِهم آلُ الضُّحى ناشطاً من داعيات دَدِ**

ففي هذا البيت رواية أخرى، وهي (داعِبٍ دَددِ) وقد ذكر الخليل موجب زيادة الدال الثالثة بقوله: "ولما جَعَلَه نعتاً للداعب كسعه بدالٍ ثالثة"(١).

وأشار إلى جواز نشأة الأبنية الثلاثية من أصول ثنائية مضاعفة، يقول: "والحَظّ: النَّصيبُ من الفَضْل والخير، والجميع: الحُظوظ. وفلان حَظيظ، ولم نسمع فيه فِعلاً. وناس من أهل حِمْص يقولون: حَنْظ، فإذا جمعوا رَجَعوا إلى الحُظوظ، وتلك النونُ عندهم غُنّةٌ ليست بأصلية. وإنّما يجري على ألسنتهم في المُشَدَّد، نحو الرُزّ يقولون: رُنْز، ونحو أُتْرُجّة يقولون: أتْرُنْجة، ونحو اجّار يقولون: انْجار، فإذا جَمَعوا تركوا الغُنّة، ورجعوا إلى الصِحّة فقالوا: أجاجير وحُظوظ"(٢). وأما الفعل (حظّ) الذي لم يسمع به الخليل فقد رواه أبو زيد الأنصاريّ وغيره، يقول الأزهريّ:" وقال أَبو زيد: يُقال: حَظِظت في الأَمر فَأَنا أحظّ حظّاً... وقال أَبو الهيثم فيما كتبه لابن بُزُرُج يُقال: هم يحظون بهم"(٣).

وبيّن الجوهريّ أثر ثقل الإدغام في نشأة الأبنية الثلاثيّة من الثنائية المضاعفة عندما تحدث عن بعض أمثلة الخليل السابقة، يقول: "والرُّزُّ، والرُّنْزُ: لُغةٌ في الأَرُزِّ،

(١) الخليل، **العين**، (دعب)، ٢/ ٥١.
(٢) السابق، (حظ)، ٣/ ٢٢.
(٣) الأزهري، **تهذيب اللغة**، (حظ)، ٣/ ٢٧٣.

الأَخيرةُ لعبدِ القَيس، وإنما ذكرتُها –هُنا– لأنّ أصلَ رُنْزٍ رُزٌّ؛ فكرِهوا التَّشديدَ، فأَبدلوا من الزّايِ الأُولى نوناً، كما قالوا: إِنْجاصٌ، في إِجّاصٍ، وإن لم تكُن النّون مُبدلةً فالكلمةُ ثُلاثيةٌ. وطَعامٌ مُرَزَّزٌ: فيه رُزٌّ[١].

وتناول بعض الباحثين المحدثين أمثلةً أُدغم فيها صوتان صامتان، وفسّروا نشأة الأبنية منها بما يسمى قانون المخالفة الصوتية؛ فبسبب صعوبة الإدغام أو لاتقاء اللبس أحياناً:" يتحلل منه بإقحام حرف جديد على الكلمة، نحو: حظّ ← حنظ، وإجّاص ← إنْجاص، والأُتْرُجّة ← الأُتْرُنْجة"[٢]. وبهذا القانون كانوا يفسّرون نشأة الأفعال الرباعية الفصيحة، من قبيل: شنظرَ وشنبثَ وسنبلَ. وبعض الرباعيات المستعملة في اللهجات الدارجة، كالفعل: سنكرَ البابَ –إذا أغلقَه– الناشئ من الثلاثي (سكّر) بعد فكّ الإدغام وإبدال الكاف الأولى نوناً[٣].

وقد صرح الكوفيون بنشأة أبنية ثلاثية من أصول ثنائية بما لا يقبل التأويل والشكّ، فكُراع النمل يذهب إلى أنَّ الاسم الثلاثي (المَطْل) ناشئ من الثنائي (المطّ)، بزيادة اللام، وكذا عدَّ الفعل: دَعَقَتِ الدابةُ الطريقَ –إذا وطئته وأثَّرت فيه بحوافرها– من الثنائي (دَقّ) بزيادة العين[٤]. ورأى أنَّ الاسم الثلاثي (الدِّقِمّ) –بمعنى المَذْقُوق الأسنان– ممّا زيدت فيه الميم[٥]. وهذا ما يُعيده إلى أصله الثنائي (دقَّ).

وعلى هذا النحو كان يرى أنَّ الجيم زائدة في الاسم (وَنْج)، وهو وأصلُه الثنائي (وَنّ) مستعملانِ لضرب من الملاهي[٦]. وقد نصَّ على زيادة العين في الفعل

(١) الجوهري، **صحاح العربية**، ( رزز)، ٩/ ٦.
(٢) عمايرة، **تطبيقات في المناهج اللغوية المعاصرة**، ٢١٤.
(٣) عمايرة، **الأقيسة الفعلية المهجورة**، ٥٧ – ٦١.
(٤) كراع النمل، **المنتخب**، ١/ ٦٩٣.
(٥) السابق، ١/ ٥٦٤.
(٦) السابق، ١/ ٧٠٤.

(ارْتَعَجَ)[١]. ومن زيادة الحاء والفاء والزاي ما ذكره بقوله: "ويقال ناقة ثَرَّةٌ: واسعة الأحاليل، وهي مخارج اللَّبن، والحَثْرُ والحَثِرُ: الواسع من كل شيء، لا أُرى الحاءَ في هذا كله إلا زائدة، وليست من الزوائد ولا من أخواتها. وكذلك الفاء قالوا: دليلٌ مِخَشٌّ ومِخْشَفٌ: جريء على اللَّيل... كذلك الزاي، يقال: ثوب رازِيٌّ منسوب إلى الرَّيِّ، وإنما زيدت؛ لأنها أخت السين. والسين من الزوائد؛ ولهذا قالوا: السُّدُّ والزُّدُّ..."[٢].

وليس من الدقيق ما نسبه ابنُ منظور إلى ابن دريد من اشتقاق: رجُل مِخْشف –إذا كان ماضياً جَريئاً على هوى اللَّيْلِ– من الفعل: خَشَّ في الشَّيءِ، إذا دخَلَ فيه[٣]. لأنَّ كراعَ النمل سبق إلى هذا الرأي.

وعلى هذا النحو نرى ابن فارس يقول بزيادة صوتين صامتين معاً؛ ممّا يوجب عود المثال إلى أصول ثنائية، كزيادة النون والباء في الصِّنَّبْر –وهو البَرْدُ الشَّديدُ– فأصله من الصِّرّ، وهو شِدّة البَرْد[٤]. ومن زيادة الميم والراء في أصل ثنائي موضوع حكاية صوتية ما ذكره في الاسم (الخُشارِم) وهي الأَصْواتُ، و(الخَشْرَم)، وهي الجَماعةُ من النَّحْلِ؛ سُمِّيَ بذلك لحِكاية أَصْواتِه، والأصل: خَشَّ[٥]. ويؤكّد هذا الرأي أنَّ كثيراً من اللهجات الدارجة تستعمل البنية الثنائية (خَشْ) حكايةً لبعض الأصوات المسموعة.

وفي مادّة (هجف) يقول ابن فارس: "فأمّا الهِجَفُّ فالظَّليمُ المُسِنُّ، وأظُنُّه من البابِ الذي زيدَت فيه الهاء وأُبدِلَت زاؤُه جيماً، وهو من الزِّفِّ، وهو ريشُه"[٦]. ورأى أنَّ العين والطاء في الاسم (عَلْطَميس) أصلان، وما عداهما زائد، يقول: "عَلْطَميس

(١) كراع النمل، **المنتخب**، ١/ ٧٠٠، ٧٠١.
(٢) السابق، ١/ ٧٠٢ – ٧٠٤.
(٣) ابن منظور، **لسان العرب**، (خشش)، ٦/ ٢٩٥.
(٤) ابن فارس، **مقاييس اللغة**، ٣/ ٣٥٣.
(٥) السابق، ٢/ ٢٤٨.
(٦) السابق، (هجف)، ٦/ ٣٦.

جارِيةٌ تارّةٌ حَسَنةُ القَوامِ. وناقةٌ عَلْطَميسٌ: شَديدةٌ ضَخْمة. والأَصلُ في هذا عَيْطَموسٌ، واللّامُ بَدَلٌ من الياء، والياءُ بَدَلٌ من الواو. وكلُّ ما زادَ على العين والطّاءِ في هذا فهو زائِدٌ، وأَصلُه العَيطاءُ: الطَّويلةُ، والطَّويلةُ العُنُقِ"(١).

وذكر أبو موسى الأصفهاني (ت٥٨١هـ) زيادة النون التي تُعيد أحد الأمثلة إلى أصله الثنائي، يقول: "في الحديث: صَنادِيدُ قُرَيْش. يعني العُظماءَ والأَشرافَ، الواحدُ صِنْديد. وفي حديث آخر: أعوذ بك من صَناديد القَدَر. يعني الشَّدائِدَ والدَّواهي، والواحدة الصِّنديد. والصَّنْدَدُ: القاهِرُ الغالبُ من كُلِّ شيءٍ، ومثله: الصِّنْتيت من الصَّدِّ والصَتِّ، وهو الصَّدْم والقَهْر؛ لأنه يصُدُّ مَن يُقابِلُه ويقهَرُه"(٢). ونقل الزَّبيديّ زيادة النون في الاسم (الصِّنْتيت) عن الجوهريّ، وكذا الحال في نقله زِيادة النّون في الاسم (الصُّنْتوت) عن ابن عُصْفورٍ وابنِ هشام؛ لأنّه كما يقول:" من الصَّدّ، وتاءاه بَدَل من دالَيْنِ"(٣).

وفي أصلِ بعض الأمثلة التي جاءت على الوزن المهموز (افْعَألَّ) خلافٌ يُعيد قسماً من أمثلة هذا الوزن إلى أصول ثنائية مُضاعفة، فمن اللغويينَ القدماء مَن يرى أنَّ الفعل (اكَلأَزَّ) –إذا تقبَّض الرَّجلُ– ناشئ من الفعل الثلاثي (كَلَزَ) والهمزة زائدة، وأمّا مَن عدَّ الهمزة أصلاً واللّام زائدةً فالفعل لديه من الثلاثي (كَأَزَ)، وذكر الزَّبيديّ رواية أخرى تفيد بأنّه من الثنائي (كزَّ)، يقول: "ونقلَ شيخُنا عن أبنية ابن القَطّاع أَنّ وزن اكْلأَزَّ: افْلأَعْلَ، اللامُ والهمزةُ زائدتان، فيكون ثُنائيّاً(٤).

---

(١) ابن فارس، **مقاييس اللغة**، ٤/ ٣٧٢.

(٢) الأصفهاني، **المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث**، (صند)، ٢/ ٢٩٥.

(٣) الزَّبيدي، **تاج العروس**، (صنت)، ٤/ ٥٩٧.

(٤) السابق، (كزز)، ١٥/٣٠٠، ٣٠١. وينظر في هذا الخلاف: المساعفة، خالد، **وزنا (افْعَلّ وافْعَهَلّ): بين أوهام الإبدال والرد إلى الأصل الثلاثي**، المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها،المجلد (١١)، العدد (٣)، السنة، (٢٠١٥م)، ٢٠٨ – ٢١١.

وقد صرّح ابن يعيش (ت٦٤٣هـ) ببناء الأمثلة الرباعية المضاعفة بالتكرير من أصول ثنائية غير مُضاعفة، يقول: "وأمّا صِيصِيَةٌ، فإنّ الياءيْنِ فيها أصلٌ، وإن كان معك ثلاثةُ أحرف أصول؛ لأنّ الكلمة مركبةٌ من صِي مرّتَين، فالياء الأولى أصلٌ؛ لئلا تبقى الكلمةُ على حرف واحد، وهو الصاد. وإذا كانت الياء الأولى أصلاً، كانت الياء الثانية –أيضاً– أصلاً؛ لأنّها هي الأولى كُرّرت. ومثلُه من الصحيح زَلْزَل، وقَلْقَلَ. ومنه الوَسْوَسةُ، والوَشوشةُ. فالواو في ذلك أصلٌ؛ لأنّ الواو مكرّرةٌ، وتكريرُها هنا أوّلاً كتكريرها في: صي صي أخيراً"[١]. وقال صاحب حماة (ت٧٣٢هـ): "وأمّا أصالتهما في صِيصِية؛ فلأنّهم لو جعلوا الياءين زائدتين نقصت الكلمة عن مثال الأصول، ولا وجه للقضاء بزيادة إحداهما دون الأخرى، فلما امتنع أن تكونا زائدتين لزم أصالتهما"[٢].

٢. تطور الأصول الثنائية في اللغات السامية

تناول بعض الباحثين أمثلة مختلفة من الأصول الثنائيّة التي تطورت في بعض اللغات السامية بزيادة أحد الأصوات اللغوية. فمن الأمثلة التي ذكرها إسماعيل عمايرة كلمة (سَبْت) الدالّة على اليوم السابع من أيام الأسبوع، فهي في الآرامية القديمة مستعملة بحرفين (شَبْ) وتعني الرقم (٧) وبثلاثة أحرف (شَبْع)، والتاء في (سبت) للتأنيث[٣].

ويذهب عمايرة إلى أنَّ( الجِعة) من الألفاظ الثنائية، وهي أصل الفعل العربي (جعرَ) الدالّ على الصوت القبيح الذي يخرج من الحيوان أو من الاسْت؛ لأن (الجِعة)

(١) ابن يعيش، **شرح المفصل**، ٥/ ٣٢٦.

(٢) صاحب حماة ، أبو الفداء عماد الدين بن شاهنشاه بن أيوب، **الكناش في فني النحو والصرف**، ٢/ ٢٠٦.

(٣) عمايرة، **الأقيسة الفعلية المهجورة**، ٨٧.

تطلق على الاسْت ونبيذ الشعير، وقد جاءت في السريانية بصامتين وصائت هكذا: (egᶜā) بمعنى صرخَ وخارَ، كما جاءت بالراء: (egᶜra) كالعربية(١).

وفي أصل( الجِعة) –بمعنى نبيذ الشَّعير– خلاف على النحو الذي يرويه الجوهريّ عن أبى عُبيد بقوله: "ولست أدري ما نقصانه"(٢). ونقل ابن منظور عن ابن بَرّيٍّ قوله: "الجِعةُ لامُها واوٌ من جَعَوْت أَي: جَمَعتُ؛ كأنها سُمِّيت بذلك لكونها تجعو الناسَ على شُرْبها، أَي: تجمعُهم"(٣).

ويظهر أنّها من الأصل الثنائي (جع) الذي اشتُقَّ منه الرباعي المضاعف (جعجعَ) الدال على الجمع والحبس في قولهم: جَعْجَع بالماشِية وجَفْجَفَها، إذا حَبَسها، والجَعْجعةُ: التّضْيِيق على الغَرِيم فِي المُطالبة(٤).

وأورد يحيى عبابنة أمثلةً من اللغات السامية التي استُعمل فيها الفعل الثلاثيّ على الصورة الثنائية، ففي السوقطرية جاء الفعل: طللَ ṭalal –من الطَّلّ بمعنى الندى– هكذا: ṭle ويرى هذا الباحث أنَّ ما حصل هو سقوط لام الفعل، وإبدال حركة المقطع الأول إلى الكسرة القصيرة الممالة (e)، وذكر أن اللام الساقطة عادت باستعمال الفعل على وزن (شِفْعَل)، فقد ورد في هذه اللغة: eSṭlle بمعنى غُطّيَ بالطَّلّ(٥).

ولعلّ استعمال هذا الفعل وغيره بالصور الثنائية السابقة لا يدل على سقوط اللّام، بل هو الأصل المستعمل، ومن ثمّ كُرّرت اللام؛ فأدّى ذلك إلى نشأة الأنماط المروية دون إدغام، ومن ثمَّ تخلصت العربية واللغات السامية من توالي المِثلينِ

---

(١) عمايرة، **تطبيقات في المناهج اللغوية المعاصرة**، ١٨.

(٢) الجوهري، **صحاح العربية**، (وجع)، ٣/ ١٢٩٥.

(٣) ابن منظور، **لسان العرب**، (وجع)، ٨/ ٣٨٠.

(٤) السابق، (جعع)، ٨/ ٥٠، ٥١.

(٥) عبابنة، **بنية الفعل الثلاثي في العربية والمجموعات السامية الجنوبية**، ٣٨.

بإدغامهما معاً. فمعجمات العربية تحتفظ بأمثلة دلّت على هذا النمط من التطور بتكرير أحد الأصول دون إدغام، كالمرويّ في قولهم: لَحِحَ ومَشِشَ وصَكِكَ وضَبِبَ وأَلَلِ وقَطِطَ، وهي نوادر في إظهار التضعيف خرجت عن الأصل كما يقول الزَّبيديُّ: "منبهةً على أصلها، ودليلاً على أوليّةِ حالها، والإدغام لغة"(١). وذكر عبابنة أمثلةً مختلفة من الأفعال الثنائية المضاعفة التي جاءت في اللغات السامية على الأصل (بفك الإدغام) وعلى الصورة الفرعية (بالإدغام)، فاللغة الحبشية استعملت الفعل ṭababa بفك التضعيف وṭabba بالإدغام ومعناه اكتسب الحكمة أو الطِّبّ، وهو بمعنى داوى أو طبّب أو صار ذكيّاً في العربية، وقد استعمل في العربية الجنوبية بالإدغام بمعنى حكم وقضى. وذكر بعض الأفعال التي جاءت على الصورتين السابقتين في الإثيوبية الجعزية(٢).

وأشار هذا الباحث إلى نشأة بعض الأبنية المعتلة من الثنائية المضاعفة في اللغات السامية، كالفعل (أكيَ) المستعمل في الإثيوبية الجعزية بمعنى ساء، أو صار شريراً، وهو في العربية من النوع المضعّف(أكَّ)، ومنه الأكّة، وهي شدَّة الحرّ وسكون الريح، وكان مستخلصه: "أنَّه يصعب علينا أن نحكم بالأصالة أو الفرعية على هذين النمطين"(٣).

وذكر تحوّل الفعل المعتل بالياء (صبي) المستعمل في الإثيوبية بمعنى سكب أو صبَّ إلى الفعل المضاعف العربي (صبَّ) بالمعنى نفسه، وكذا رأى أنَّ الفعل العربي المضعّف: صنَّ وأصنَّ –من الرائحة القذرة المُنتنة– أصلٌ للفعل الإثيوبي معتل اللام بالواو (صنو)، وينتهي من هذا المثال وغيره إلى القول: "وهي أمثلة تجعلنا نظنّ أن الأصل في أغلبها هو الفعل المضعّف، وأنّ التحول الذي أصاب الإثيوبية

(١) الزَّبيدي، **تاج العروس**، (لحح)، ٧/ ٨٨.
(٢) عبابنة، **بنية الفعل الثلاثي في العربية والمجموعات السامية الجنوبية**، ٣٨ – ٤١.
(٣) السابق، ١٢٣.

الجعزية في الغالب هو تحوّل مفسَّر بقضية التضعيف، وتدخل قانون المخالفة للتخلص من أحد المضعّفين، فاللغة تكره المتماثلات في بنى أنماطها البنيوية، ومن هنا فإنها تلجأ إلى التخلص من أحدهما، وتبدله صوتاً من أصوات العلة أو الأصوات المائعة"[١].

وقد سبق إبراهيم أنيس إلى القول بنشأة الأبنية الثلاثية من الثنائية المضاعفة؛ بسبب قانون المخالفة الصوتية (Dissimilation)، عندما يُستعاضُ عن أحد الصوتين المتماثلين بالياء أو الواو لخفتهما، أو بصوتي اللّام والنون؛ وبهذه الوسيلةِ كان يفسّر نشأة الفعل: زاحَ من زحَّ، وحَنَوْت عليه من حنَّ، وغيرهما[٢].

وذكر (برجشتراسر) أمثلة مختلفة من الرباعيات الناشئة من أبنية ثلاثية مضاعفة في اللغات السامية؛ بسبب قانون المخالفة، فالاسم الرباعي (السُّنْبلة) ورد بالباء المضاعفة هكذا في الآرامية: Šebbeltá وفي العبرية elôŠibbṭ، وقد تحولت الباء الأولى إلى نون في العربية. وبهذا المنهج كان يفسّر نشأة الفعل: فرقعَ من: فقّع، والفعل: بلطحَ من: بطّحَ[٣].

ونحن لا ننكر كراهية التضعيف في العربية التي قد تفضي إلى نشأة أبنية مختلفة ثلاثية ورباعية، بيد أنَّ العربية لم تستعمل كثيراً من الأبنية المضاعفة؛ ليطرد القول بقانون المخالفة في تفسير نشأة الأبنية الثلاثية والرباعية؛ لهذا فنحن أميل إلى أنّ الأبنية الثلاثية التي نشأت بالزيادة محكومة بقانون زيادة صامت أخفّ من صامتي أصلها الثنائي على ما سيأتي بيانُه، وأنَّ الأبنية الرباعية غير المضاعفة نشأت بزيادة الأصوات الخفيفة التي بيّناها سابقاً.

---

(١) عبابنة، **بنية الفعل الثلاثي في العربية والمجموعات السامية الجنوبية**، ١٢٧.

(٢) أنيس، **الأصوات اللغوية**، ١٥٣، ١٥٤.

(٣) برجشتراسر، **التطور النحوي للغة العربية**، ٣٤، ٣٥.

٣. ضرورة الثنائية اللغوية لضبط الزائد

استُخلصت في بعض الدراسات الحديثة قاعدة لضبط نوع الصامت المزيد في الأصل الثنائي، وهي: "مجيء الزائد أخفّ من صامتي الثنائي، أو أخفّ من واحد منهما في بعض الحالات"(١). ولا بد من زيادة شيء في هذه القاعدة لتكتملَ، والزيادة المقترحة بعد كلمة (الحالات) هي: "مع بقاء الدلالة المشتركة بين الثنائي وما نشأ منه". وبذلك يتفق لهذه القاعدة الضابط الصوتيّ والدلاليّ معاً.

وأمّا تأصيل أبنية العربية وفقاً للثنائية اللغوية فيبدو لنا أنّه ضرورة؛ لما له من نتائج دقيقة في مباحث العربية المختلفة، وفي مقدمتها ضبط زائد الأبنية، وسنأتي على بيان بعض الأمثلة التي تبين هذه المسألة:

– في مادة (زنك) ذكر الزّبيديّ: الزَّوَنَّك من الرِّجالِ، وهو القَصيرُ اللَّحيمُ الحَيّاكُ في مِشْيَتِه، مثل الزَّوَنْزَك، ومن معانيهما الغَليظ إلى القِصَرِ، أو المُخْتالُ في مِشْيَتِه الرّافِعُ نفسَه فوقَ قَدْرِها(٢).

وعاد الزّبيديّ في مادة (زوك) لينقل معنى الزَّوْك، وهو: تَحْريكُ المَنْكِبَيْنِ في المَشْيِ مَعَ قِصَرِ الخَطْوِ، أو هو مِشْيةٌ في تقارُبٍ وفَحَجٍ، أو التَّبَخْتُرُ والاخْتيالُ(٣). وفي هذه المادة ذكر –أيضاً– الاسم (الزَّوَنَّكُ) بمعنى القصير، ونقل خلافَ القدماء فيه، ومنهم الزُّبَيْدِيّ الذي رأى أنَّه من (زنك) والنون فيه أصلية والواو زائدة، خلافاً لابن السِّكّيت الذي ذهب إلى زيادة النون، فهو من زاكَ في مشيته زَوَكاناً، إذا قارَبَ خَطْوَه وحَرَّكَ جسَدَه. ونقل رأي أَبي علِيّ الفارسي وابن جنّي في زيادة الواو والنون في (الزَّوَنْزَك)، وعليه يكون اشْتقاقُه من (ززك)(٤).

---

(١) المساعفة، **الأصول الثّنائية للأفعال العربيّة**، ٨٨.

(٢) الزبيدي، **تاج العروس**، (زنك)، ٢٧/ ١٨٨، ١٨٩.

(٣) السابق، ( زوك)، ٢٧/ ١٨٩، ١٩٠.

(٤) السابق، ( زوك)، ٢٧/ ١٨٩ – ١٩١.

وبالعود إلى معجم" تهذيب اللغة" نجد أنّ الجوهريّ يذكر في مادة (زكل) الاسم (الزَّوْنْكَل) بمعنى القصير[١].

وهو يشير بذلك إلى زيادة النون والواو، فلا بدّ لنا من القول بأنَّ اللام زائدة في الاسم (الزَّوْنْكَل) فضلاً عن زيادة النون والواو؛ وبذلك نتمكن من ردّ الأبنية السابقة إلى أصل ثنائي واحد، وهو (زكك) لا (ززك) كما يرى أبو عليّ الفارسي وابن جنّي. وبغير هذا الردّ لن نتمكن من ضمّ الفعلين (زكَّ) و (زكزكَ) إلى قائمة المشتقات التابعة لهذا الأصل، وهما منه؛ للمعنى المذكور فيهما، على نحو قول ابن سيده: "زكّ الرجل... مر يُقَارب خطوه من ضعفه... وزكزكَ: كزكّ. وقيل: الزكزكة: أَن يُقارب الرَّجُل خطوَه مَعَ تَحْريك الجَسَد"[٢].

– وممّا يشهد بنشأة الأبنية من أصل ثنائي واحد استعمالهم الفعل (جخّ) وغيره لمعنى واحد، كقول الزَّبيدي: "جَخَّ الرَّجلُ في صَلاته، إذا رفَعَ بَطْنَه، وقيل في تفسيره معنى جخّ، إذا فتَحَ عَضُدَيْه عن جَنْبَيْه في السُّجُود، وكذلك اجْلَخّ، وفي روايةٍ جَخّى"[٣]. فمجيء الأفعال: جخّ واجلخّ وجخّى بمعنى واحد دليل أنّها من أصل واحد، وأنّ الألف زائدة في (جخّى)، وكذا اللّام في (اجلخّ).

– وفي معجمات اللغة نجد ما يردّ بناءً خماسياً من قبيل (قرنبض) إلى الرباعيّ (قنبض) بزيادة الراء، يقول الزَّبيدي: "القُرُنْبُضة، بالضَّمّ، أَهملهُ الجوهريّ. وقالَ ابن دُريد: هي القَصيرةُ... كالقُنْبُضةِ"[٤]. وذكرنا فيما سبق رأي ابن سيده في زيادة النون في الاسم الرباعي (القُنْبُض) و(القُنْبُضة)، بمعنى القصير والقصيرة. فمثل هذه الزيادة تقودنا إلى ثلاثيه (قبض)، ومنه: القَبْضُ: خِلافُ البَسْط، والتَّقَبُّضُ، وقبَضَ الطائرُ

(١) الجوهري، **صحاح العربية**، (زكل)، ٤/ ١٧١٧.
(٢) ابن سيده، **المحكم والمحيط الأعظم**، (زكك)، ٦/ ٦٤٥.
(٣) الزبيدي، **تاج العروس**، (جخخ)، ٧/ ٢٤١.
(٤) السابق، (قربض)، ١٩/ ١٣.

جناحَه: جمَعَه، وتَقَبَّضَتِ الجِلدةُ في النّارِ، إذا انْزَوَت[1]. ومن مجمل الآراء السابقة نستطيع الخلوص إلى أصل ثنائي واحد لهذه الأمثلة على اختلاف أنواعها، وهو (قض)، وقد دلت مشتقاته على النقص الماديّ الحسيّ والمعنويّ.

وقد بيّن أحد الباحثين المحدثين بعض هذه المشتقات بقوله: "ومن الأولى... أن يُصارَ إلى مقارنة الفروق الدلاليّة بين الأفعال التي ثبت أنّها من أصل واحد؛ اتكاءً على الدلالة المشتركة بينها، ووضوح المنهج الصوتي الذي أفضى إلى البناء من الأصل، كزيادة الأصوات الخفيفة نطقاً، وتكرير أحد صامتيه أو كليهما، وإشباع حركاته القصيرة... عندها يمكن الوقوف على معنى الدَّق والثَّقْب والخَرْق في الفعل قضَّ، ومعنى الهدم أو الشَّقِّ في الفعل قاضَ وقوَّضَ، والهَدْمِ بعد البناء في الفعل نَقَضَ الشيءَ، إذا هَدَمَه وأفْسدَ ما أبْرَمَهُ، والقرْضِ حتى القطعِ في الفعل قَرَضَ، إذا قطع الشيءَ، والكسرِ بأداة في الفعل قَضَمَ الشيء إذا كَسَره بأطراف أسنانه، ومعنى تكرير الحدث والمبالغةِ فيه في الفعل قَضْقَضَ، إذا كسرَ الشيءَ ودقّهُ أو فرَّقَه، والقَطْعِ معَ الأخْذ في الفعل قرضَمَ[2].

٤. الأبنية الناشئة من الأصل عك (قواعد وتطبيق)

سنأتي في هذا الإفراد على بيان نشأة الأبنية المختلفة من الأصل الثنائي (عك) الذي دلّت مشتقاته على معنى الشِّدّة والاجتماع، وهي معانٍ مستنبطةٌ بعد الرجوع إلى كثير من مشتقات هذا الأصل ابتداءً من الثنائي المُضاعف حتّى الخماسي؛ وبهذا نتمكن من اختبار ما أخذنا به من بناء العربية أمثلتها الرباعية والخماسية بأخفّ الصوامت اللغوية التي جرى تعيينها سابقاً، واختبار نشأة الأبنية الثلاثية بزيادة صامت أخفّ من صامتي الأصل الثنائي. وقد بيّنا هذه المشتقات على حسب وسيلة نشأتها على النحو الآتي:

---

(١) ابن منظور، **لسان العرب**، (قبض)، ٧/ ٢١٣، ٢١٤.

(٢) المساعفة، خالد، **الأصول الثنائية للأفعال العربية**، ١٨.

١. الأبنية المُضاعفة

– الثنائي المضاعف: ومنه قولهم: عَكَّ يومُنا، ويومٌ عَكٌّ وعَكيكٌ، أي: شديد الحرّ... ورجلٌ عَكٌّ، أي: صُلْبٌ شديدٌ. وعَكَّه بالسوط، إذا ضرَبه[١]. وذهب ابن فارس أنَّ (العين والكاف) أُصولٌ صَحيحةٌ ثلاثةٌ: أَحَدُها اشتداد الحَرِّ، والثاني الحَبْسُ، والثالث جِنْسٌ من الضَّرْب[٢]. ورأى أنَّ الأصل الثالث يمكن أن يكون من الأول، كقولهم: عَكَّتْه الحُمّى، أَي: كسَرَته. يقول: "ومُمكِنٌ أَنْ يكون من الباب الأَوّل، كأَنَّها ذُكِرت بذلك لحَرِّها. ويُقال في باب الضَّرْب: عَكَّه بالحُجّة، إذا قهَرَه بها"[٣]. فالضّرب والقهر هما ردعٌ وحبس عن شيء ما، وجمعٌ في المعنى.

٢. الأفعال الثلاثية المعتلة

اشتُقّ من الثنائي (عك) الناقص الوارد في قولهم: عَكوْت ذَنْبَ الدّابّة عَكْواً، إذا عطفته وعقدته. والعَكِيُّ من اللَّبن: المَحْض، أو الخاثر. وعكا بإزارِه، وعكوته في الحَديد والوِثاق، إذا شددته. والمِعكاء: الإبِل المجتمعة، وعكتْ، إذا غلظتْ واشتدَّت من السِّمَن[٤].

وأمّا اشتقاق الفعل الأجوف فيطالع في قولهم: عاكَ مَعاشَه، إذا كَسَبَه. وعاكَ به: لاذَ به. والمَعاكُ: الاحْتِمالُ، والاعْتِواكُ: الازْدِحامُ، وتَعاوَكوا: اقْتَتَلوا. والعَيْكةُ: الشَّجَرُ المُلْتَفّ، لُغةٌ في الأَيْكة[٥]. وقد نقل الزَّبيديّ مجيء الثنائي المضاعف: عَكَّ عليه، إذا عطَفَه، بمعنى الأجوف: عاكَ[٦].

---

(١) الأزهري، **تهذيب اللغة**، (عكك)، ٤/ ١٦٠٠.

(٢) ابن فارس، **مقاييس اللغة**، (عك)، ١/ ٩.

(٣) السابق، (عك)، ١/ ١١.

(٤) الأزهري، **تهذيب اللغة**، ( عكا)، ٤/ ١١.

(٥) الزبيدي، **تاج العروس**، (عوك)، (عيك)، ٢٧/ ٢٨٨، ٢٨٩. والذي نراه هو أنَّ (الأيكة) ناشئة من (العَيْكة) بإبدال الهمزة من العين، أو أنهما من أصلين ثُنائيين مختلفين.

(٦) السابق، (عكك)، ٢٧/ ٢٧٩.

ولا يكاد معنى المثال الواوي يختلف عن معنى الفعل الأجوف والناقص، ففي اللغة يُقال: وَعَكه المَرَضُ وَعْكاً، والوَعْكُ: أَذى الحُمّى ووَجَعُها في البَدَن. ووَعَكَتْه وَعْكاً: دَكَّتْه. والوَعْكُ: الأَلم يَجِدُه الإنسانُ من شِدّة التَّعَب، وهو سُكونُ الرِّيح وشِدَّةُ الحَرّ. ووَعْكَةُ الأَمرِ: دَفْعَتُه وشِدَّتُه، وازْدِحام الإبل فِي الوِرْد، وقد أَوْعَكَتْ، إذا ازدحَمَتْ فركِبَ بعضُها بعضاً عندَ الحَوْض. ووَعَكَه في التُّرابِ: مَعَكهُ، والكلابُ إذا أَخذت الصيدَ أَوْعَكَتْه أَي: مرَّغَتْه[1]. واستُعمل الاسم (العَكَوَّكُ)، وهو القَصيرُ المُلَزَّزُ المُقْتَدِرُ الخَلْقِ، أَو السَّمينُ أَو الصّلْبُ الشَّديدُ، وهو المَكانُ الغَليظُ الصُّلْبُ. وقد اختلفوا في أصله، فقيل: "عَكَوَّكٌ: فَعَلَّعٌ بتكريرِ العين، وليس من المضاعَفِ، قال ابنُ بَرّيّ: قوله: فَعَلَّعٌ سَهْوٌ، إنّما هو فَعَوَّلٌ"[2].

٣. زيادة الصوامت في الأصل (عك)

١. زيادة الباء كسعاً. وهي الزيادة التي أدّت إلى نشأة الأبنية الثلاثية المرويّة في مادّة (عكب)، وقد دلّت (العينُ والكاف والباء) –كما يذكر ابن فارس– على أَصل صحيح واحد، وهو التّجمُّع، ومنه: عُكوب الإبِلِ على الحَوْض، أي: ازْدِحامها. وعكَبَت حولَهم الطَّيْرُ، أي: تجَمَّعَت[3]. والعَكْبُ: الشِّدّةُ في السَّيْر، والعِكَبُّ القَصيرُ الضَّخْم[4]. وذكر بعض القدماء مجيء الفعل: عكبَت الخَيل وعكفَت بمعنى واحد، وهو تجمّعت، وكذا: طير عُكوف وعُكوب. ونسبوا ما جاء بالباء إلى لهجة بني خَفاجة من بني عُقَيل[5]. ويقول بعض أهل اليمن: أَعْكَبَتْهُ النارُ، إذا كثُر عليه دخانُها[6].

---

(١) ابن منظور، **لسان العرب**، (وعك)، ١٠/ ٥١٤، ٥١٥.

(٢) الزَّبيدي، تاج العروس،( عكك)، ٢٧/ ٢٧٩.

(٣) ابن فارس، **مقاييس اللغة**، (عكب)، ١/ ١٠٣، ١٠٤.

(٤) الزَّبيدي، **تاج العروس**، (عكب)، ٣/ ٤٢٩.

(٥) الخليل، **العين**، (عكب)، ١/ ٢٠٦، الأزهري، **تهذيب اللغة**، (عكب)، ١/ ٢١٠.

(٦) الحميري، **شمس العلوم**، ٧/ ٤٧٠٢.

وإلى الثلاثي (عكب) ينتمي الاسم الرباعي (العُكْبُرة) لقول ابن فارس: "العُكْبُرةُ من النِّساء: الجافِيةُ العِلْجةُ. قال الخليل: هي العكباء في خَلْقِها"(١). وخلص ابن فارس إلى أَنَّ الرّاء زائِدةٌ، والأَصلُ العَكَب(٢). وهذا ما يتفق مع نشأة الرباعيات بزيادة أحد الأصوات الخفيفة، ومنها الراء.

ومن الثلاثي (عكب) بني الاسم (العَنْكَبوت) بزيادة النون حشواً بعد العين، وقد ذكر الزَّبيدي خلاف القدماء في زيادة نونه(٣). ونقل –أيضاً– مجيء (العَنْكَب) بمعنى القصيرة من النساء، وقولهم للتَّيْس: إنه لمُعَنْكَبُ القَرْنِ، وهو المُلْتَوي القَرْن حتّى صار كأنّه حَلْقَة(٤). وزيادة النون لا تخفى في هذا الاسم، وإن لم يصرّح بها الزَّبيدي وغيره من القدماء.

وزيدت الباء حشواً في الأصل (عك) فنشأت بعض الأبنية الدّالّة على الجمع والخلط، فمنها: عبَكَ الشَّيءَ بالشَّيء، إذا خَلَطَه. والعَبَكةُ: ما يتَعَلَّقُ بالسِّقاءِ من الوَضَرِ(٥). وهي العُقْدة التي تكون في الحَبْل، فيَبْلى الحَبْلُ وتَبْقَى(٦). والفعل مستعمل في بعض اللهجات الأردنية لهذا المعنى، والكاف تنطق مركبة، على نحو نطقهم( كيف) هكذا: تشيف.

وزيدت الباء صدراً في الأصل (عك) فنشأ الاسم الثلاثي (البَعَك) الوارد في نقل الأزهريّ عن ابن دُريد بقوله: "البَعَك: الغِلَظ والكزازة في الجِسْم، ومنه اشتُقّ بَعْكَك. قلت: ولم أجد هذا لغيره"(٧).

---

(١) ابن فارس، **مقاييس اللغة**، ٤/ ٣٦٢.
(٢) السابق، ٤/ ٣٦٢.
(٣) الزَّبيدي، **تاج العروس**، (عنكب)، ١٦/ ٤٤٥ – ٤٤٧.
(٤) السابق، (عنكب)، ١٦/ ٤٤٥ – ٤٤٧.
(٥) السابق، (عبك)، ٢٧/ ٢٦٢.
(٦) الصاغاني، **الشوارد**، (عبك)، ١/ ١٦٠.
(٧) الأزهري، **تهذيب اللغة**، (بعك)، ١/ ٢١٢.

والاشتقاق السابق جرى بتكرير الكاف في (بعك) بعد زيادة الباء هكذا: (عك ← بعك ← بعككَ). وقد أعقب تكرير الكاف نشأة الاسم المزيد بالواو الوارد في قول ابن دريد: "وبَعكوكة النّاس: مجتمعهم. ومنه اشتقاق بَعْكَك وهو اسم رجل... ويُقال: دخل في بَعكوكة القوم، أي: جَماعَتهم. وتبعككَ القَوْم، إذا ازدحموا"(١). وقد عدّ الأزهري ما جاء على (فَعْلولة) نادراً، فـ: "أكثر كلامِهم على فُعلولة وفُعلول، مثل بُهلول وكُهْلول وزُغلول"(٢).

وزيدت اللّام حشواً بعد زيادة الباء صدراً؛ فنشأ الرباعيّ (بلعكَ)، ومنه: بَلْعَكَه بالسَّيْف: قطعَه(٣). وناقة بَلْعَكٌ: ضخمة ذَلول، ورجُل بَلْعَك: بَليد(٤). والنّاقةُ البَلْعَكُ – كما يقول ابن دريد– هي اللَّحْمِ. وقد صرح بزيادة اللّام؛ لأنه من (البَعْك)، وهو التَّجَمُّعُ(٥). وكذا نرى أنَّ النون زيدت كسعاً بعد زيادة الباء فنشأ الاسم (البَعْكَنة) المستعمل في قولهم: رمْلةٌ بَعْكَنة: غَليظة تشتدُّ على الماشي فيها(٦).

فبزيادة الباء كسعاً وحشواً وصدراً في الأصل الثنائي (عك) نشأت الأبنية: عكب وبعك وعبك؛ وهذا ما دفع ابن جني إلى القول بنشأة مثل هذه الأبنية بوساطة التقاليب أو ما يسميه بالاشتقاق الأكبر الذي ذهب في بيانه إلى القول: "أنْ تأخذ أصلاً من الأصول الثلاثة فتعقد عليه وعلى تقاليبه الستة معنى واحداً تجتمع التراكيب الستة وما يتصرّف من كلّ واحد منها عليه"(٧).

---

(١) ابن دريد، **جمهرة اللغة**، (بعك)، ١/ ٣٦٥.
(٢) الأزهري، **تهذيب اللغة**، (بعك)، ١/ ٢١٢.
(٣) الفيروزآبادي، **القاموس المحيط**، (بلعك)، ١/٩٣٤.
(٤) ابن سيده، **المحكم والمحيط الأعظم**، ٢/ ٤٢٢.
(٥) ابن فارس، **مقاييس اللغة**، ١/ ٣٣٤.
(٦) الأزهري، **تهذيب اللغة**، (بعنك)، ٣/ ١٩٧.
(٧) ابن جني، **الخصائص**، ٢/١٣٦.

وفكرة التقاليب هذه تتّفق –في الظاهر– مع الزيادة في المواقع الثلاثة من الأصل الثنائي، فهي تتّكئ على ثلاثيّ من قبيل (عكب) فتجعله أصلاً قائماً برأسه، ومن ثم تتولد منه بالتقليب الأنماط: (بعك) و(عبك) و(بكع) و(كعب) (كبع). والذي لا نشك فيه هو أنَّ (بعك) و(عبك) و(عكب) من الأصل (عك) بزيادة الباء في المواقع الثلاثة، وأنَّ (بكع) و(كعب) (كبع) من أصل ثنائي آخر، وهو (كع) بزيادة الباء –أيضاً– في المواقع الثلاثة.

ولو عدنا إلى معجمات العربية لرأينا شيئاً من التقارب الدلالي الواضح بين مشتقات هذين الأصلين الثنائيينِ، وهذا ما يدعونا إلى القول بأن اللغة ربما أفادت في مراحل استعمالها الأوليّة للأصول الثنائية من تقليب الأصل الثنائي الواحد، فاستعملت (عك) ومن بعد (كع) أو العكس؛ فصار كل واحد منهما عرضةً للتطور بزيادةِ صوامت فيه تكون أخفّ من العين والكاف. وقد تركت اللغة ما يمكن أن يكون دالاً على ذلك من استعمالها لكثير من الثنائيات المضاعفة بمعان متقاربة أو متطابقة، كقول الخليل في (سدّ) و(دسّ): رأيت سُدّاً من جَرادٍ، أي: قِطعةً سَدَّت الأفق. والسُّدُّ من السَّحاب هو الذي يَسُدُّ الأفق. ودَسَسْتُ شيئاً في التُّرابِ، أو تحتَ شيءٍ أي: أَخفَيْت[1]. وقوله: جرّ الشَّيء ورجّه بمعنى سحبَه، وحرّكَه[2].

٢. زيادة التاء. زيدت حشواً فقط في قولهم: عَتَكَ اللَّبن والنَّبيذُ: اشْتَدَّتْ حُموضَتُه، وعَتَكَ البَولُ على فَخِذِ النّاقةِ: يَبِسَ[3].

٣. زيادة الثاء كسعاً وحشواً. وقد أفضت هذه الزيادة إلى نشأة الفعل (عكث) الذي أُميت استعمالُه على حدّ قول ابن دُريد: "العَكث أميت أصل بنائِه، وهو اجْتِماع الشّيء والتئامه زعموا." وذكر ابن دريد الاسم (العَنْكَث) فجعل أَصله من الفعل

(١) الخليل، **العين**، (سد)، ٧/ ١٨٤، ١٨٥.
(٢) السابق، (جر)، ٦/ ١٢، ١٣.
(٣) الزَّبيدي، **تاج العروس**، (عتك)، ٢٧/ ٢٦٣.

الرباعي: تعنكثَ الشيءُ، إذا اجْتمع[١]. وفي موضع آخر نصّ على زيادة النون بقوله: "ومنه اشتقاق عَنْكَثة، النّون زائدة. والعَنْكَث: ضرب من الشّجر؛ سمي عَنْكَثاً لاجتماعه وتكاثُف وَرَقه"[٢]. وقد شكّ الأزهريّ في استعمال الثلاثي (عكث)، يقول: "وأمّا عكث فإنّي لا أحفظ في ثلاثيّه حرفاً أعتمده. وفي رُباعيه العَنْكَث، وهو نبتٌ معروف، وكأنّ النّون فيه زائِدة"[٣].

وهي زائدة دون شكّ، بيد أنَّ ما ذهب إليه هذان العالمانِ من موت الثلاثي السابق أو عدم استعماله ينفيه ورودُه في المعجمات اللّاحقة مستعملاً، يقال: عَكَثَ بمعنى خلَطَ، ولم يُنصّ على موته فيها، وكذا ذكرت هذه المعجمات استعمال (العَكْث) بمعنى الوَبَر الكثير، والعَكيثة، وهي طعامٌ[٤]. وهذا المرويّ يصحّح ما ذهب إليه الزَّبيديّ –أيضاً– من أنّهم لم يسْتَعْمِلوا (عكثَ) ثُلاثِيّاً مجرداً، وإنّما استعملوه: "مَزيداً، كما يَدُلّ لذلك قَوله: وتعَنْكَثَ الشَّيءُ: اجتَمَعَ، نقله الصاغانيّ"[٥].

ويلزم الزّبيديّ النصّ على زيادة النون اللغوية أولاً، ومن بعد يشير إلى زيادة التاء الصرفية؛ لأن (عنكثَ) في منهج القدماء يُعدّ رباعياً مجرداً، ومزيده بالتاء هو (تعنكثَ).

وزيدت الثاء حشواً في نحو: العَثَك أو العُثُك، وهي عُروقُ النَّخْلِ. والأَعْثَكُ: الأَعْسَرُ من الرِّجال. والعَثَكة: الرَّدَغةُ من الطِّينِ[٦].

ولا تخفى دلالة هذه الأسماء على الجمع والاختلاط، وهي دلالة تبيح لنا القول بزيادة اللّام في ثلاثيّ هذه الأسماء لبناء الفعل الرباعي: تعَثْكَلَ العِذْقُ، إذا كثُرَت

(١) ابن دريد، **جمهرة اللغة**، ٢/ ١١٣٢.
(٢) السابق، (عكث)، ١/ ٤٢٦.
(٣) الأزهري، **تهذيب اللغة**، (عكث)، ١/ ١٩٩.
(٤) ابن فارس، **مجمل اللغة**، (عكث)/ ١/ ٦٢٤، الحميري، **شمس العلوم**، (عكث)، ٧/ ٤٦٩٩.
(٥) الزَّبيدي، **تاج العروس**، (عكث)، ٥/ ٣٠١.
(٦) السابق، (عكث)، ٢٧/ ٢٦٨.

شَماريخُه. وكذا الحال في بناء الاسم الرباعي: العَثْكَلة بمعنى الثَّقيل من العَذْوِ. وإلى هذا الاسم تنتمي الأسماء المزيدة بالواو، وهي: العُثْكول، والعُثْكولةُ بمعنى العِذْق أَو الشِّمْراخ، وما عليه البُسْرُ من عيدانِ الكِباسة، وهو في النَّخْلِ بمَنْزلة العُنْقودِ من الكَرْم، والعُثْكولةُ: ما عُلِّقَت على الهَوْدَج، من عِهْنٍ، أو زِينةٍ، أَو صوفٍ، فتذَبْذَبَت في الهواءِ[١].

٤. زيادة الدال كسعاً، ومنها قولهم: عَكِدَ الضّبُّ، إذا سَمِنَ وصَلُب لحمُه. والعُكْدة: أصل اللِّسان وعُقدته[٢]. ومن هذا الثلاثي بني –بزيادة الباء كسعاً كما نرى– الاسم الرباعي الوارد في قول ابن منظور: "قال الأَزهري: يُقالُ لبيت العَنْكَبوتِ: العُكْدُبة"[٣]. ونشأ من (عكد) –أيضاً– الفعل الرباعي (عكردَ) بزيادة الراء حشواً لا الدال. وقد أجاز أبو موسى الأصبهاني (ت٥٨١هـ) الوجهين بقوله: "عكْرَدَ البَعيرُ والغُلامُ، إذا سَمِن وغَلُظ وقوِي... والرّاءُ أو الدّالُ زائدة، والأَصل عَكِرَ أو عَكِدَ"[٤].

وسبب زيادة الراء دون الدال هو أن نشأة الأبنية الرباعية والخماسية تقوم على زيادة الأصوات الخفيفة التي سبق بيانها، والتمثيل لها من اللهجات الفصيحة والدارجة، وزيادة الدّال في (عك) تناسب ما ذكرناه من كون زيادات الأصول الثنائية يجب أن تكون أخفّ من صامتي هذه الأصول؛ وعليه تكون الراء هي المزيدة في (عكرد) بالضرورة.

وذكر الخليل الاسم (العِلْكِد)، وهو الشَّديد العُنُق والظَّهْر، ويقال: رَجُلٌ عَلْكَدٌ وامرأةٌ عَلْكَدةٌ، ويُثَقَّل الدال عند الاضطرار[٥]. والاسم ناشئ بزيادة اللام قبل الكاف، فهو

(١) الزَّبيدي، **تاج العروس**، ( عثكل)، ٢٩/ ٤٣٠، ٤٣١.
(٢) الخليل، **العين**، (عكد)، (عسك)،١/ ١٩٣.
(٣) ابن منظور، **لسان العرب**، (عكدب)، ١/ ٦٢٧.
(٤) الأصبهاني، **المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث**، (عكرد)، ٢/ ٤٨٦.
(٥) الخليل، **العين**، (علكد)، ٢/ ٣٩٦.

كما نرى من (عكد). وقد نقل الفيروزآبادي بناء رباعي آخر من (عكد) بزيادة اللام حشواً بعد الكاف، يقول: "لَبَنٌ عُكَلِدٌ... خاثِرٌ، وقيل: لامُه زائِدةٌ"[١].

والصحيح أن تأصيل الاسم (عُكَلِد) بمعزل عن بعض الأبنية الرباعية المماثلة له في الدلالة لا يستقيم حتّى نقف على مراحل مختلفة من تطور صوت الجيم في العربية واللغات السامية.

فثمة من يرى من الباحثين المحدثين أنَّ أصل الجيم الفصيحة المنطوقة في نحو: شَجرة وجَمَل هو نطقها المفرد المسموع الآن في لهجة أهل القاهرة[٢]. وبسبب "قانون الأصوات الحنكيّة" ينتقل نطق الجيم المفردة من أقصى الحنك إلى وسطه، إذا جاء بعدها كسرة؛ ولطرد هذا التطور على وتيرة واحدة في العربية وتعميم القياس فإن الجيم المفردة تنتقل إلى التركيب حتى لو جاء بعدها فتحةٌ أو ضمّة. وانتقالُ نطقها إلى وسط الحنك يؤدّي بها إلى أنْ تصير مركبةً من صوتين معاً، هما الدّال اللِّثوية الأسنانية والشين المجهورة (دْش). وهي بهذا النطق المركّب تشارك الياءَ الفصيحة في مخرج وسط الحنك[٣].

وذكر هؤلاء الباحثون تطوراً آخر، وهو أن تركيب الجيم من صوتين مدعاةٌ لثقلِ النطق بها؛ لذا يُصار إلى إبدالِها ياءً، وهو إبدال مسموعٌ في جنوبي العراق، وبعض دول الخليج العربي في مثل نطقهم: مَسْيد بدلَ مَسْجِد و: دَياي بدل دَجاج، وهذا الثقل مدعاةٌ –أيضاً– إلى تطور آخر، وهو ما يسميه بعضُهم (انْحلالَ الجيم المركبة) في الاستعمال إلى مكونيها: الدال أو الشين ومن أمثلته نطقُ أهل مدينة

(١) الفيروزآبادي، **القاموس المحيط**، (عكلد)، ١/ ٣٠١.

(٢) بركلمان، كارل، **فقه اللغات السامية**، ٤٨، الشايب، فوزي، **محاضرات في اللسانيات**، ١٧٣.

(٣) عبد التواب، رمضان، **التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه**، ١٣٢، ١٣٣.

جَرْجا المصريّة اسم مدينتهم بالدال هكذا: دَرْدا، ونطق أهل الشام للجيم في الاسم جمال شيناً[١].

وسبب انحلالها هو ثقل تركيبها، يقول سمير إستيتية: "الأصوات المركبة تحتاج إلى جهد عضلي أكبر من الجهد العضلي الذي تحتاج إليه الأصوات غير المركبة"[٢].

وممّا سبق نرى أنَّ بعض مراحل هذا التطور تطالع في الاسم السابق (العُكَلِط) الذي كان ينطق في بعض اللهجات الفصيحة بالجيم المفردة (القاهرية) التي ترسم بصورة الكاف الفصيحة؛ لعدم وجود صورة كتابية لها، وقد ذكر ابن دريد هذه الجيم التي وصفها بأنّها بين الجيم والكاف، ورسمها بالكاف، ونَسَب هذا النطقَ إلى اللهجة اليمانية، يقول: "وهي لغة سائرة في اليمن، مثل جَمَل إذا اضطروا قالوا كَمَل بين الجيم والكاف"[٣].

وقد ورد الاسم (العُكَلِط) بمعنى اللَّبن الخاثر، يقول الزَّبيدي:" يُقالُ للخاثِر من الأَلْبان الغَليظِ: هُدَبِدٌ، وعُثَلِطٌ، وعُلَبِطٌ، وعُكَلِطٌ، قال ابنُ بَرّيّ: هو مقصورٌ من عُكالِطٍ، كأَخَواتِه"[٤]. ويظهر أن الطاء أبدلت دالاً في بعض المروي، لقول نشوان الحِمْيريّ: العُكَلِد مثل العُكَلِط، وهو اللّبن الخاثر[٥]. ويقال أيضاً: لَبَنٌ عُكَلِدٌ وعُكالِدٌ، وقد ذكر الزَّبيدي أنه كعُكَلِطٍ، وصرّح بزيادة لامه، فضلاً عن نقله العُكَلِد والعُلَكِد بمعنى الغَليظ الشَّديد العُنُقِ والظَّهْر من الإبل وغيرها، أو هو الشَّديدُ عَامّةً[٦].

---

(١) عبد التواب، المصدر السابق،١٣٣، ١٣٤، الشايب، **محاضرات في اللسانيات**، ١٧٣.
(٢) إستيتية، **الأصوات اللغوية رؤية عضوية ونطقية وفيزيائية**، ١٧٤.
(٣) ابن دريد، **جمهرة اللغة**، ٤٢/١.
(٤) الزَّبيدي، **تاج العروس**، (عقط)، ٤٨٢/١٩.
(٥) الحميري، **شمس العلوم**، ٧/ ٤٦٩٦.
(٦) الزَّبيدي، **تاج العروس**، (عكلد)، ٨/ ٤٠٦.

وذكر الخليل معنى (عجلط) بما يبين لنا انتقال نطق الجيم المفردة (القاهرية) إلى التركيب، أي: الانتقال من (العكلط) إلى (العجلط) يقول: "العُجَلِط: اللَّبن الخاثِر الطيّبُ من الألبان، ويُجمع عَجالِط، وعُجالِط لغة"(١). ويؤكد ذلك –أيضاً– تأصيل ابن فارس الوارد في قوله: "العُجَلِدُ: اللَّبَنُ الخاثِرُ. وهذا مِمّا زيدت فيه العينُ، كأنّه شُبِّهَ بالجِلْد في كَثافَته. والعُجَلِطُ مثلُه، والطّاءُ بَدَلُ الدَّالِ"(٢). وقد روي فعله الرباعي، وهو: تَعَجْلَدَ الأَمرُ، إذا عظُمَ، واشتَدَّ(٣).

ويبدو أنَّ الدال هي المُبدلة من الطاء في الاسم (العُكَلِد) و(العُجَلِد)، لا العكس كما ذكر ابن فارس؛ لأنّ الطاء أثقل نطقاً من الدال للإطباق، يقول سيبويه: "ولولا الإطباق لصارت الطاء دالاً"(٤). وأمّا الزائد فيهما فهو اللّام كما نقل الفيروزآبادي والزّبيدي في الاسم (العُكَلِد)، وهي زيادة تتفق مع بناء الأمثلة الرباعية بالأصوات الخفيفة، خلافاً لما ذهب إليه ابن فارس من زيادة العين الثقيلة في (العُجَلِد) بدلاً من اللام؛ اتكاء على مشابهة دلالية بعيدة بين هذا الاسم الرباعي والثلاثي (الجِلْد) بجامع ما سماه بالكَثافة.

ولا تقتصر فائدة التأصيل الثنائي على ما ذكرناه؛ لأنّنا في كثير من الأبنية الثلاثية كنا نتوقع نشأة أبنية رباعية معينة منها بزيادة الصوامت الخفيفة، ولكنّها أُهملت في المعجمات المتقدمة، وبالبحث عنها نجد أنّها صارت من مستدركات المعجمات اللّاحقة. ومن ذلك شكّنا الذي قادنا إلى أن العربية ربما أفادت من الثلاثي (عكد) بزيادة النون، بعد بنائه من (عك). وبالاستقراء تبيّن أنّه من مهمل كثير من المعجمات، كالعين وجمهرة اللغة... ولكن ثبت استعمال (العَنْكَد) لضَرْب من السمك

(١) الخليل، **العين**، (عجلط)، ٢/ ٣١١.
(٢) ابن فارس، **مقاييس اللغة**، ٤/ ٣٦٢، ٣٦٣.
(٣) الفيروزآبادي، **القاموس المحيط**، (عجلد)، ١/ ٢٩٧.
(٤) سيبويه، **الكتاب**، ٤/ ٤٣٦.

البحري[١]. وهو الصُّلْبُ والأَحْمَقُ[٢]. ونص الزَّبيدي على إهمال (العنكد) لدى الجوهري، ومن ثَمَّ نراه يكتفي بما أورده ابن منظور والفيروزآبادي[٣].

وأورد ابن منظور في (كنعت) ما نصه: "الكَنْعَتُ: ضَرْبٌ مِنْ سَمَك البَحْر، كالكَنْعَد، وأُرى تاءَه بدَلاً[٤]. ولم يشر إلى (العَنْكَد)، واحتمال أن يكون بينهما قلب مكاني.

نعود لاستكمال زيادة الدال صدراً في الاصل (عك)، وهي الزيادة التي أنشأت الثلاثي (دعك)، ومنه قولهم: دعَكَ الخَصْمَ، إذا ليّنَه وذَلَّله، أو مَرَغَه في التُّراب. وخَصْمٌ مُداعِكٌ، ومِدْعَك، أَي: أَلَدُّ شديدُ الخُصومةِ. وتَداعَكوا: اشْتَدَّت خُصومَتهم بينَهم[٥]. ومن هذا الثلاثي نشأ –بزيادة اللام حشواً– الاسم الرباعي: الدَّلْعَك، وهي النّاقة الضَّخْمة معَ استرخاء فيها، أو هي الثَّقيلة[٦]. ونشأ منه –أيضاً– الفعل (دعكرَ) الذي استُعمل مزيده: ادعنْكَرَ الليلُ، إذا أقبَلَ[٧]. أو أَسرع، وادْعَنكَرَ عليهم بالفُحْش، إذا انْدَرَأَ عليهم بالسّوء[٨]. وقد أصاب ابن فارس في تأصيله (الادْعِنْكار) –بالمعنى السابق– بحمله على الثلاثي (دَعَكَ) بزيادة الراء[٩].

(١) ابن فارس، **مقاييس اللغة**، (عنكد)، ٣/ ٣١١.
(٢) الفيروزآبادي، **القاموس المحيط**، (عنكد)، ١/ ٣٠٢.
(٣) الزَّبيدي، **تاج العروس**، (عنكد)، ٨/ ٤٣١.
(٤) ابن منظور، **لسان العرب**، (كنعت)، ٢/ ٨٢.
(٥) الزَّبيدي، **تاج العروس**، (دعك)، ٢٧/ ١٤٨ – ١٥٠.
(٦) الأزهري، **تهذيب اللغة**، ٣/ ١٩٧.
(٧) ابن القطاع، **كتاب الأفعال**، ١/ ٣٨٣.
(٨) ابن منظور، **لسان العرب**، (دعكر)، ٤/ ٢٨٧.
(٩) ابن فارس، **مجمل اللغة**، ٢/ ٣١٤.

وبزيادة اللّام كسعاً في (دعك) نشأ الرباعي: الدَّعْكَلةُ، وهو أنْ تُدَعْكَلَ الأرْض بالأرْجُل وَطْأً[١]. وكذا زيدت النون فيه كسعاً فنشأ الاسم الرباعي: الدَّعَكْنة، وهي النّاقة الصُّلْبة الشَّديدة[٢].

وزيدت الدّال حشواً في الأصل الثنائي (عك) فنشأ الثلاثي: عدَكَ والعَدْك، وقد انفرد ابن دريد برواية استعمالهما في اللهجة اليَمانِية، بمعنى ضَرْب الصُّوف بالمِطْرَقة[٣]. ودلالة الضرب مشتركة بين بعض الأنماط الناشئة من هذا الأصل.

٥. زيادة الراء. أشار الخليل في (باب العين والكاف والراء معهما) إلى استعمال (ع ك ر) و(ع ر ك) وهما المزيدان بالراء كسعاً وحشواً، وأمّا (رع ك) فعده مهملاً، وهو ما كنا نتوقّع بناءه بزيادة الراء صدراً. وممّا لا شك فيه أن الخليل ذكر المستعملات: (ك ع ر، ك ر ع، ر ك ع)؛ لاستيفاء تقليب المادة الثلاثية (عكر)على ستة تقليبات. وهذه التقليبات الثلاثية الأخيرة المستعملة هي من أصل ثنائي آخر، وهو (كع) بزيادة الراء كسعاً وحشواً وصدراً، على ما نرى. ولكون الخليل لا يرى هذا الرأي –أي نشأة الأبنية بزيادة الراء– لهذا فالتقليبات لديه تمثل ست موادّ ثلاثية، وإن لم يعدّ التقليب نظريةً اشتقاقية، كابن جني، بل هي فكرة إحصائية للمهمل والمستعمل ممّا يأتلف من الأبنية الثلاثية من مجموع الأصوات (ع ك ر). فضلاً عن كونها فكرة منهجية تنظيمية؛ فبدلاً من إفراده باباً لكل مادة من هذه التقليبات في موضع مختلف عن الآخر صار إلى جمعها في موضع واحد على حسب ترتيبه الصوتي المعروف.

والتقليب الذي يعنينا هو المزيد بالراء كسعاً، وهو: عكرَ على الشيء، بمعنى انصرافه عليه بعد مضيه عنه، واعتكر اللّيلُ إذا اختلط سوادُه والتَبَسَ، واعتكرت الريح

(١) ابن عباد، **المحيط في اللغة**، ١/ ١٣٦.
(٢) ابن سيده، **المحكم والمحيط الأعظم**، (عك)، ٢/ ٤١٩.
(٣) ابن دريد، **جمهرة اللغة**، (عدك)، ٢/ ٦٦٣.

إذا جاءت بالغبار. والعَكَرُ: القطيع الضَّخم من الإبل فوق خمسمائة، ورجالٌ مُعتكرونَ، أي: كثير[١]. وأورد ابن دريد في (عكر) ما نصه: "العَكَر: كلّ ما ثارَ من ماء أَو شراب حَتّى يَخْثُرَ، عَكِرَ الماءُ وغيرُه يعكَر عَكَراً. واعتكر الليلُ، إذا كثفت ظلمتُه. واعتكر القومُ في الحَرْب، إذا اختلطوا"[٢].

ونرى أنَّ هذا الثلاثيَّ صار مصدراً لاشتقاق الفعل الرباعي (عنْكَرَ) بعد زيادة النون حشواً قبل القاف؛ لقولهم: أعْكَرَ السَّنامُ وعَنْكَرَ، إذا صارَ فيه شَحْمٌ[٣].

ويعنينا –أيضاً– (عرك) الذي يدل على زيادة الراء حشواً، وقد استُعمل منه: عَرَكْتُ الأديم، بمعنى دَلَكتُه وعَرَكَه بَشر، إذا كرّرَهُ عليه، وعرَكَ البَعيرُ عَركاً، إذا حَزَّ جَنْبَه بمِرفَقِه ودَلكه، فأثَّرَ فيه حتّى خَلص إلى اللَّحْم وقَطَع الجِلْدَ[٤]. وقد نشأ من الثلاثي (عرك) البناء الخماسي (العَرَكْرَك)، وهو الجَمَلُ القَوِيُّ الغَليظُ[٥]. ونشأتُه تقوم على تكرير الراء والكاف؛ لقول الخليل: "العَرَكْرَكُ الرَّكَبُ الضخم من أركاب النساء. وأصله من الثلاثيّ ولفظه خماسيّ، إنما هو من العَرْك، فأُردفَ بحرفين"[٦].

وأما (رعك) المزيد بالراء صدراً فقد انفرد ابن فارس برواية استعمال الاسم منه عن ابن السِّكِّيت، وهو: الراعكُ من الرجال بمعنى الأحمق[٧]. وقد تكرر هذا المعنى في غير مشتق من مشتقات الأصل (عك). والأحمق لا يكون كذلك إلّا استحكم فيه الجهل واشتدت بلادته، وهو معنى يجعل (رعك) الذي جاء منه (الرّاعك) من مشتقات الأصل الثنائي (عك).

---

(١) الخليل، **العين**، (عكر)، ١/ ١٩٦، ١٩٧.
(٢) ابن دريد، **جمهرة اللغة**، (عدك)، ٢/ ٧٧٢.
(٣) الفيروزآبادي، **القاموس المحيط**، (عكر)، ١/٤٤٤.
(٤) الزَّبيدي، **تاج العروس**، (عرك)، ٢٧/ ٢٦٨.
(٥) الزَّبيدي، المصدر السابق، (عرك)٢٧/ ٢٧٠، ٢٧١.
(٦) الخليل، **العين**، (عكر)، ١/ ١٩٨.
(٧) ابن فارس، **مجمل اللغة**، (رعك)، ١/ ٣٨٣.

٦. زيادة الزاي صدراً، ومنها ما ذكره ابن دريد بقوله: "الزَّعْك: فعل ممات، ومنه اشتقاق قولهم: رجل أَزْعَكِيٌّ، وهو الدَّميم، وذكر يونُس أَنه سمع: رجل زُعْكوكٌ، قصير مجتمعُ الخَلْقِ"(١). وأورد ابن منظور (الزُّعْكوك) بمعنى السَّمين من الإِبِل(٢). وقد بنت اللغة من (زعك) نمطاً رباعياً بزيادة الباء وتكريرها؛ لقولهم: رَجُل زَبَعْبَك وزبَعْبَق: حَديد، فيه سَوْرة، أَي: حدّةٌ(٣). ورَجُلٌ زَبَعْبَكٌ وزَبَعْبَكِيٌّ: فاحِشُ، وهو –أيضاً– الذي لا يُبالي ما قيل له من الشَّرِ، وروي بالدال هكذا: الدَّبَعْبَك، والدَّبَعْبَكِيّ(٤).

وزيدت الزاي كسعاً دون الحشو في النمط الاستعمالي: عَكِزَ الرَّجُل بمعنى تقبّض(٥). والعَكِزُ: الرجلُ السَّيّئُ الخُلُق، وهو البخيل المَشْؤومُ. وقد بنت العربية من هذا الثلاثي بزيادة اللام كسعاً الاسم الرباعي (العَكازيل)، الذي أهمله المعجميون جميعاً، باستثناء قول ابن عَبّاد فيه: "العَكازيل بَراثِنُ الأسَد"(٦). هكذا رواه جمعاً. ودلالة الجمع والشَّدة واضحة لا تخفى في هذا الاسم. وعلى هذا النحو نشأ –بزيادة اللام حشواً– الاسم: العِلْكِز والعَلْكَز بمعنى الغليظ والصُّلب أو الشَّديد العَظيم(٧). ومن هذا الاسم الرباعيّ نشأ الاسمُ الخماسيُّ (العَلَنْكَز) بزيادة النون، يقول الزَّبيدي: "العلْكز... أَهمله الجوهريّ والصّاغانِيّ. وفي اللِّسان: هو الرَّجُل الغليظُ الشَّديدُ الصُّلْبُ الضَّخْمُ العظيمُ، كالعَلَنْكَزِ... والنّون زائِدة"(٨).

---

(١) ابن دريد، **جمهرة اللغة**، (زعك)، ٢/ ٨١٥.
(٢) ابن منظور، **لسان العرب**، (زعك)، ١٠/ ٤٣٦.
(٣) ابن سيده، **المخصص**، ٤/ ٨١.
(٤) الزَّبيدي، **تاج العروس**، (زبعك)، ٢٧/ ١٨٢.
(٥) ابن دريد، **جمهرة اللغة**، (زعك)، ٢/ ٨١٥.
(٦) ابن عباد، **المحيط في اللغة**، ١/ ١٣٦.
(٧) ابن سيده، **المحكم والمحيط الأعظم**، ٢/ ٢١٨، الفيروزآبادي، **القاموس المحيط**، (علكز)، ١/ ٥١٨.
(٨) الزَّبيدي، **تاج العروس**، (علكز)، ١٥/ ٢٤٣.

ومن الثلاثي (عكز) نشأ –بزيادة الميم حشواً بعد العين– الرباعيّ الذي انفرد ابن سيده بروايته، وهو: "تكعمزَ الفراشُ: انتضت خيوطُه واجْتمعَ صوفه"(١). وقد أورد ابن منظور في مادة (عكمز) الأسماء التي بنيت بزيادة الميم كما نرى، وهي: العُكْموز، وعُكْموزة والعُكْمُز، وهي التّارّة الحادِرة الطويلةُ الضَّخْمةُ. ويُقالُ للأَيْر إذا كان مُكْتَنِزاً إنه لَعُكْمُزٌ(٢). وروي (الَعُكْبُز) بالباء لمعنى الجمع، على النحو الوارد في نقل الزَّبيدي: "العُكْبُز، بالضَّمّ: أَهمله الجوهريّ وصاحب اللِّسان. وقال الصّاغانِيّ: هو حَشَفةُ الإنسان. باؤُه مُنقلِبةٌ عن الميم"(٣).

والصحيح أن الصاحب بن عباد هو أول من ذكر هذا المعنى؛ لقوله:" ويُقال لذَكَرِ الرَّجُل عُكْبُزٌ، وجمْعُه عَكابِزُ، ويُقال بالميم أيضاً"(٤).

٧. زيادة السين كسعاً في قولهم: عكَسَ الشيءَ، إذا رَدّ آخِره على أَوَّله. وعكَس البَعيرَ: شَدَّ عُنُقَه إلى إحدى يَدَيه وهو بارِكٌ. أو شدّ حَبْلاً في خَطْمه إلى رُسْغِ يَدَيه ليَذِلَّ. وعكَسَ الشيءَ: جذَبَه إلى الأَرض فضغَطَه شَديداً ثمّ ضرَبَ به الأَرْضَ. والعَكيسُ من اللَّبَن: الحَليبُ تُصَبُّ عليه الإهالةُ والمَرَقُ فيُشرَبُ. والعَكيسةُ من اللَّيالي: الظَّلْماءُ، وهي الكَثيرُ من الإبِل(٥). ومن الثلاثي(عكس) نشأ –بزيادة الباء كسعاً– الرباعيّ: عكسبَ، إذا مشى مشية السَّكْران"(٦).

وبزيادة الباء حشواً نشأ الرباعيُّ: عَكْبَسَ البَعيرَ، إذا شَدَّ عُنُقَه إلى إحدى يَدَيه، وهو بارِكٌ. وتعَكْبَسَ الشّيءُ: تَراكَمَ ورَكِبَ بعضُه بعضاً. والعُكَبِسُ: الكَثيرةُ من الإبِل،

(١) ابن سيده، **المحكم والمحيط الأعظم**، ٢/ ٢١٨.
(٢) ابن منظور، **لسان العرب**، (عكز)، (عكمز)، ٥/ ٣٨٠.
(٣) الزَّبيدي، **تاج العروس**، (عكبز)، ١٥/ ٢٤٢.
(٤) ابن عباد، **المحيط في اللغة**، ١/ ١٣٦.
(٥) الزَّبيدي، **تاج العروس**، (عكس)، ١٦/ ٢٧٢ – ٢٧٤.
(٦) ابن سيده، **المحكم والمحيط الأعظم**، ٢/ ٢١٨.

أو التي تُقارِبُ الألفَ، وهو لُغةٌ في العُكَمِسِ والعُكامِس، باؤُها بدلٌ من الميم[١]. وروي فيه: العُمْكوس والعُكْموسُ والكُعسومُ والكُسْعومُ. وقد ذكر ابن سيده أنَّ (الكَعْسَم) الحمارُ الوحْشِيُّ، يمانِية، والعُكْسوم والكُسْعوم الحِمار حِمْيرِيّة"[٢].

وذهب الزَّبيدي إلى أنَّ (العُكْموس) مقلوب من الكُسْعومِ والعُكْسومِ[٣]. وفي موضع آخر قال: "العُكْسومُ... الحِمارُ، حِمْيَرِيّةٌ... وكذلك الكُعْسومُ والكُعْموسُ، واخْتُلِف فيه فقيل: إنَّه من الكَعْسِ والمِيمُ زائِدةٌ، والعُكْسومُ مقلوبةٌ. وقيل: أصلُه الكَعْمُ والسّينُ زائِدةٌ"[٤].

وقد يصحّ القلب وزيادةُ الميم، وأمّا زيادة السين فنراها لا تصحّ، فالميم أحقُّ بالزيادة لخفتها بالمقارنة مع ثقل السين.

وزيدت الراء حشواً في (عكس) فنشأ الرباعي: عَرْكَسَ الشيء: جَمَع بعضَه على بعضٍ. ومنه المزيد: اعْرَنْكَسَ، إذا ارْتَكَمَ وتراكَبَ، واجْتَمَع بعضُه على بعضٍ. ولَيْلة مُعْرَنْكِسة: مُظْلمة[٥].

وزيدت –أيضاً– اللام حشواً بين الكاف والسين فنشأ الرباعي: عَكْلَسَ الشَّعرُ، إذا سُقي الدِّهانَ ومارسَ بالأشياء حتى يكبُر ويطول. وكذا زيدت اللام بين العين والكاف فنشأ الرباعي (علكس) الذي استُعمل مزيده: اعلَنْكَسَ الشَّعرُ، إذا اشتدَّ سوادُه وكَثُرَ. والمُعْلَنْكِس من اليَبيس: ما كثُرَ واجْتَمَعَ. وهو –أيضاً– المُتَراكِم من الرَّمْل،

(١) الزَّبيدي، **تاج العروس**، (عكبس)، ١٦/ ٢٧٢.
(٢) ابن سيده، **المخصص**، ٢/ ٢٧١.
(٣) الزَّبيدي، **تاج العروس**، (عكمس)، ١٦/ ٢٧٥.
(٤) السابق، (عكسم)، ٣٣/ ١٢٦.
(٥) السابق، (عكمس)، ١٦/ ٢٧٥.

والكثير من كلّ شيءٍ. ورجلٌ مُعْلَنْكِس، إذا كان مُقيماً بالبَلَد[١]. ولا ننفي جواز وقوع التبادل الصوتي بين اللام والميم في الأمثلة السابقة.

وكذا زيدت الميم حشواً، فنشأ الرباعي: عَكْمَسَ اللَّيْلُ: أَظْلَمَ. وإِبِلٌ عُكَمِسٌ وعُكامِسٌ: كَثيرةٌ، أَو قارَبَت الأَلفَ، وكذلك عُكَبِسٌ وعُكابِس، والعُكَمِس والعُكامِس: القَطيعُ الضَّخمُ من الإِبل، وكذلك الكُعَمِس والكُعَامِس، ويُروى بالشّين، والسينُ أَعلى. ولَيْلٌ عُكَامِسٌ: مُظْلِمٌ مُتَراكِبُ الظُّلْمةِ شَديدُها، وكُلُّ شيء تراكَبَ وتراكَمَ وكثُرَ حتّى يظْلِمَ من كَثْرتهِ فهو عُكامِسٌ وعُكَمِسٌ[٢].

وذهب ابن فارس إلى أنَّ: عَكْمَسَ اللَّيلُ –إذا أَظْلَمَ– منحوت: "من عَكَسَ وعَمَسَ؛ لأَنَّ في عمَسَ معنى من معاني الإِخْفاء، والظُّلْمةُ تُخفِي، يُقالُ: عَمَّسَ عليه الخَبَرَ"[٣]. فهو –كما نرى– يتنبه إلى معنى الظلمة الذي هو من المعنى الكليّ (الشدة والاجتماع) الذي اطّرد في مشتقات الأصل الثنائي (عك)، واطّرد لنا تفسير نشأة كثير منها بالزيادة لا النحت.

وأمّا زيادة السين حشواً في الثنائي (عك) فقد أنشأت الثلاثي (عسك)، يقال: عَسِكْتُ بالرجل، إذا لزمتَه ولم تفارقه[٤]. ومن معانيه: لَزِقَ بالشيء، وعقدَ ذَنَبَ الدّابّةِ[٥]. وقد والى هذا الثلاثي تطوره بزيادة الراء كسعاً؛ فنشأ الرباعي الذي رواه الفيومي (ت٧٧٠هـ) بقوله: "العَسْكَرُ الجَيْشُ... وشَهِدتُ العَسْكَرَينِ، أَي: عَرَفةَ ومِنىً؛

(١) الخليل، **العين**، (علكس)، (عكلس)، ٢/ ٣٠٤، ٣٠٥.
(٢) ابن سيده، **المحكم والمحيط الأعظم**، (عركس)، ٢/ ٤١٧، الزَّبيدي، **تاج العروس**، (عركس)، ١٦/ ٢٥٢، ٢٥٣.
(٣) ابن فارس، **مقاييس اللغة**، (عنكد)، ٤/ ٣٦١.
(٤) الخليل، **العين**، (عسك)، ١/ ١٩٣.
(٥) ابن عباد، **المحيط في اللغة**، (عسك)، ١/ ٢٨.

لأَنَّهما مَوْضِعا جَمْعٍ. وعَسْكَرْتُ الشَّيءَ جَمَعتُه"[١]. وذهب ابن دريد إلى أنَّ:" العَسْكَر فارسيّ معرَّب، وإنَّما هو لَشْكَر، وهو اتِّفاق في اللغتين"[٢]. ونقل الجواليقيّ عن ابن قُتيبة وابن دريد قولهما بتعريبه من اللفظ الفارسي (لَشْكَر)، وهو مجمع الجيش[٣].

وأخذ بهذا الرأي بعضُ المحدثين، فأحدهم يبيّن منهج تعريب (لشْكَر)، بقوله: "أبدلت اللام فيه عيناً (عشكر) ، والشين سيناً (عسكر)، وإنما لم تبقَ العين مع وجود اللام في العربية؛ لأنّ اللام لا توجد هكذا في أمثلة الرباعي إلا في نحو (لَجْلَج)... أما اختصاص (العسكر) بالجيش، فقد عرفه العرب عن طريق اللغة الفارسية؛ إذ سمعوا الفرس يقولون: (لشكر) أي: الجيش المحارِب، فعرّبوها وقالوا: عسكر"[٤].

ولسنا نراه من المُعرَّب، بل هو ناشئ على النحو الذي بيناه، وما كان لنا أن نتوصل إلى حقيقة هذا الاسم لولا تأصيل الأبنية بالمنهج الثنائي؛ فدلالة الفعل (عسكرَ) على الجمع تردّه إلى أصله الثلاثي (عسك) العربي لا الفارسي بزيادة الراء، وهذا الثلاثي من أصله الثنائي (عك) بزيادة السين. وأما زيادة السين صدراً في (عك) فلم تثبت.

٨. زيادة الشين. زيدت كسعاً فقط؛ فنشأ الفعل (عكش)، وقد بين ابن فارس أنَّ العين والكاف والشين أَصْلٌ صحيحٌ يَدُلُّ على التَّجَمُّع. يُقالُ: عَكِشَ شَعْرُه، إذا تَلَبَّدَ، وشَعْرٌ مُتَعَكِّشٌ قد تعَكَّشَ. وقد عَكِشَ النَّباتُ، إذا التَفَّ[٥]. ومن الأفعال الناشئة من (عكش)

(١) الفيومي، **المصباح المنير**، (عسكر)، ٢/ ٤٠٨.
(٢) ابن دريد، **جمهرة اللغة**، ٣/ ١٣٢٦.
(٣) الجواليقي، **المُعرَّب**، ٢٧٨.
(٤) عريشي، **أثر التوجيه الشرعي في الدلالة اللغوية**، ٤٧٠.
(٥) ابن فارس، **مقاييس اللغة**، (عكش)، ٣/ ١٠٧، ١٠٨.

بزيادة الباء حشواً الرباعيّ الوارد في قول ابن دريد: "وقال يونُس: يُقال عكبشَه وعكشَبه، إذا شدَّه وثاقاً. وبالعَكْش سُمّي الرجل عُكاشة"[١]. وقد ذكر ابن القطاع أنَّ (عَكَش) و(عَكشَبَ) بمعنى واحد، وهو شَدّ الوَثاق[٢]. وزيادةُ الميم في (عكش) أدّت إلى نشأة الاسم الرباعي الوارد في قول ابن سيده: "العُكَمِش: القطيع الضّخم من الإبِل، والسّين أَعلى"[٣].

ومن (عكش) نشأت الأسماءُ المزيدة بالراء حشواً قبل الشين، وهي: العِكْرِش نَباتُ شِبه النِّيل خَشِنٌ. والعِكْرِشةُ: الأَرْنب الضَّخْمةُ؛ وسمِّيت عِكْرِشةً؛ لكَثْرة وَبَرِها والتِفافِه. والعَكْرَشةُ: التقبُّضُ، وعَجوزٌ عِكْرِشةٌ، لئيمةٌ قصيرة[٤]. وفي بعض اللهجات الأردنية استُعمل الفعل الرباعي (عكرشَ) لمعنى الجمع والامتلاء، يقال: عكرشَ فلان، إذا امتلأ بطنُه بالطعام.

ونقل الزَّبيدي عن ابن فارسٍ أحد الأفعال الرباعية الناشئة بزيادة النون في (عكش)، وهو: عَنْكَشَ العُشْبُ، إذا هاجَ، وكثُرَ والتَفَّ، وتَعَنْكَشَ الشيءُ، أي: تَجَمَّع وتَقَبَّضَ[٥]. وقد ذكر ابن دريد من قبل نشأة الاسم (عَنْكَش) بزيادة النون[٦]. وفي اللهجة الأردنية الدارجة استعمل الفعل الرباعي (عنكشَ) للدلالة على معنى الانقباض من مرض أو حزن وما أشبه.

---

(١) ابن دريد، **جمهرة اللغة**، ٣/ ١٢٨٣.

(٢) ابن القطّاع، **كتاب الأفعال**، (عكش)، ٢/ ٣٦٣.

(٣) ابن سيده، **المحكم والمحيط الأعظم**، ٢/ ٤١٦.

(٤) ابن منظور، **لسان العرب**، (عكرش)، ٦/ ٣١٩، ٣٢٠.

(٥) الزَّبيدي، **تاج العروس**، (عنكش)، ١٧/ ٢٨٢. ولم أجد هذا الرأي لابن فارس في "مقاييس اللغة" و"مجمل اللغة".

(٦) ابن دريد، **جمهرة اللغة**، ٢/ ١١٥٧.

وذكر إبراهيم السامرائي استعمال الفعل (عكنش) في االلهجة العراقية بقوله: "عكنش بمعنى انكمش وصار ذا طيات كثيرة. والأصل الثلاثي (عكن) ثم زيدت الشين في الآخر. وقد يكون منحوتاً من (عكن) و(عكش)"(١).

والذي نراه هو نشأة الفعل السابق بزيادة النون الخفيفة لا الشين، وإذا كان من المنحوت، فهلّا أخبرنا السامرائي إن كان الفعل (عكنَ) من المستعمل في العراقية الدارجة حتى يصير الناطق في هذه اللهجة إلى النحت منه ومن (عكش) الرباعي (عكنش)، وكذا نقول: ألا يجوز أن يكون هذا الفعل العامي من مقلوب الفصيح (عنكشَ)؟

وما ذكره القدماء من زيادة النون في (عَنْكَشَ) و(العنكشة) له ما يماثله من المرويّ بالقاف، وهو الفعل (عَنْقَش) الذي ذكره ابن دريد بقوله: "وعَنْقَش: اسم، النّون فيه زائِدة ودفعها الخليل وزعم أَنَّها مصنوعة"(٢). وزاد الفيروزآبادي: "والعَنْقَشةُ: التَّعَلُّقُ بالشيء، وبلا هاءٍ: الهُزالُ. وتعَنْقَشَ: تلَوّى، وتشَدَّدَ"(٣). ونرى أنه من الثلاثي (عقش) الوارد في قول ابن دريد: "العَقْش مثل القَعْش سَواء. قَعَشْت الشيءَ، إذا جمعته، وقَعَشتُ العودَ قَعْشاً، إذا عطفته وثنَيته"(٤).

ولا بد لنا من مقارنة ذلك كلّه بالمرويّ بالجيم، وهو الاسم (عُنْجُش)، يقول ابن دريد: "وعُنْجُش، وهو الشَّيخُ المتقبّضُ الجِلد... ولا أعرف زِيادة النّون في عُنْجُش؛ لأَن الاشتقاق لا يوجِبهُ، ولا أعرف في كلامهم عَجَشَ"(٥). وعليه تصير النون في (عُنْجُش) زائدة، والاشتقاق والتطور يوجِب هذه الزيادة، خلافاً لما ذكر ابن دريد من أنّ الاشتقاق لا يوجِب زيادة النون.

---

(١) السامرائي، **الفعل زمانه وأبنيته**، ١٧٢.

(٢) ابن دريد، **جمهرة اللغة**، ٢/ ١١٥٧.

(٣) الفيروزآبادي، **القاموس المحيط**، ١/ ٥٩٩.

(٤) ابن دريد، **جمهرة اللغة**، (عقش)، ٢/ ٧٦٩.

(٥) السابق، ٢/ ١١٣٩

٩. زيادة الصاد. زيدت كسعاً في نحو: عَكَصَه، إذا رَدَّه، أو صَرَفه عن حاجته. وعكِصَتِ الدَّابّةُ: حَرَنَتْ، وفيها عَكَصٌ، أي: تَدانٍ وتَراكُبٌ في خَلْقِها، وتَعَكَّصَ به عليَّ، أَي: ضَنَّ. ورَجُلٌ عَكِصٌ: لَئيم. والعَكَصُ: العُسْرُ، وسوءُ الخُلُقِ، ورَمْلَةٌ عَكِصةٌ: شاقّةُ المُسْلَكِ، مثلُ عَقِصةٍ[١]. والثلاثي السابق هو مصدر اشتقاق الرباعي (عكمصَ) بزيادة الميم حشواً بعد الكاف، فالعُكَمِصُ: الدّاهِيةُ، والشَّديدُ الغَليظُ. والعَكْمَصةُ: الجَمْعُ، ومالٌ عُكَمِصٌ: كثيرٌ[٢].

ومجيء رملة عَكِصة بمعنى عَقِصةٍ لا يمنع جوازَ التبادل بين الكاف والقاف، أو أنّ نقول بأنّها القاف التي بين القاف والكاف، وهو النطق الشائع في اللهجة التميمية، على نحو قول ابن دريد: "فأمّا بنو تميم فإنَّهم يلحقون القاف باللّهاةِ فتغلظ جداً، فيقولون للقوْمِ الكَوْم، فتكون القاف بين الكاف والقاف"[٣].

وأمّا زيادة الصّاد حشواً فلم يثبت أيّ مستعمل يدلّ عليها، وأمّا زيادتها صدراً في الثنائي (عك) فظاهر الأمر يدل على أن العربية لم تستعمل الثلاثي (صعكَ)، ولكننا نجد ما يدلّ عليه من استعمال العربية للرباعي (صعلكَ)؛ لقولهم: صَعْلَكَ البَقْلُ الإِبِلَ، إذا سمّنَها. وصَعْلَكَ الثَّريدةَ: جعَلَ لها رَأْساً، أَو رفَعَ رَأسَها. ورَجُلٌ مُصَعْلَكُ الرَّأْسِ، أي: مُدَوّرُه. والمُصَعْلَكُ، من الأَسْنِمة هي التي كأَنّما حَدرَجْتَ أَعلاه حَدْرَجةً، وكأَنّما صَعْلَكْتَ أَسْفَلَه بيَدِك، ثُمَّ مَطَلْتَه صُعُداً، أَي: رفَعْتَه على تلك الدَّمْلَكَة وتلك الاسْتِدارة. وتَصَعْلَكَ الرَّجُلُ: افْتَقَر[٤].

ونحن نصطلح على وسم هذا المسلك اللغويّ بـ: "الفجوة الاشتقاقية" فحينما يُستعمل النمط الرباعي –مثل صَعْلَكَ– مع ما رأيناه من ميل اللغة المُطّرد لبناء

(١) الزَّبيدي، **تاج العروس**، (عكص)، ١٨/ ٤٢.
(٢) السابق، (عكمص)، ١٨/ ٤٢، ٤٣.
(٣) ابن دريد، **جمهرة اللغة**، ١/ ٤٢.
(٤) الأزهري، **تهذيب اللغة**، ٣/ ١٩٣.

الرباعيات بزيادة اللام فلا بد له أنْ يُبنى من أصل ثلاثي نفترض أنّه (صعك) الذي استعمل قبل زيادة اللام، ولا نقبل بكون هذا الرباعي من الموضوع وضعاً مع ما يوجب اشتقاقه من أصل ثلاثي، ولعل ثلاثيه أُميت أو أنّه المُستعمل في اللهجة الأردنية الدارجة، ففيها يقال: صعَكَ فلان، إذا صوت صوتاً شديداً مؤذياً للسّمع.

وكان ابن فارس يقول بالوضع عندما تقصّر بعض وسائله في الوصول إلى أصل ما زاد على الثلاثي، كقوله:" ومِمّا وُضِع وَضْعاً وليس ببعيدٍ أَن يكون له قياسٌ غَرَدَقتُ السِّتْرَ: أَرْسَلْتُه"[١].

١٠. زيادة الظاء. زيدت حشواً في قولهم: عَكَظْتُ الأَديمَ، أَي: مَعَسْتُه، ودَلَكْته في الدِّباغ. وتعاكَظَ القَومُ: تعارَكوا، وتَعَكَّظوا في موضِع كذا: اجتَمَعوا وازْدَحَموا. وتَعَكَّظَ أَمْرُه: التَوى، وتعَسَّرَ وتشَدَّدَ، وتمَنَّع، ورَجُلٌ عَكِظٌ، أَي: عَسِرٌ، والعَكِظُ: القَصيرُ[٢]. ولم نقف في معجمات اللغة على أمثلة تبيّن زيادة الظاء صدراً وكسعاً في الثنائي (عك).

١١. زيادة الفاء. زيدت كسعاً في قولهم: عكَفَه، إذا حبَسَه ووَقَفَه، وعكَفَ على الشَّيءِ أقبَلَ عليه مُواظِباً[٣]. وعُكِّفَ الشَّعْرُ: جُعِّدَ[٤]. وزيدت حشواً في (عفك)؛ لقولهم: عفَكَ الكَلامَ، إذا لم يُقِمْه، والعَفّاكُ الذي يركَبُ بعضُه بعضاً من كلِّ شيء. والعَفَكُ: العُسر والخُرق. والعَفْكاءُ: النّاقةُ التي فيها صعوبةٌ[٥]. ومن (عفك) نشأ –بزيادة النون حشواً

(١) ابن فارس، **مقاييس اللغة**، ٤/ ٤٣٢.
(٢) الزَّبيدي، **تاج العروس**، (عكظ)، ٢٠/ ٢٣٩، ٢٤٠.
(٣) الرازي، **مختار الصحاح**، ( عكف)، ٢١٦.
(٤) الزَّبيدي، **تاج العروس**، (عكف)، ٢٤/ ١٨٠.
(٥) السابق، (عفك)، ٢٧/ ٢٧٦، ٢٧٧.

بعد العين– الاسم الرباعي العَنْفَك وهو الأحمق، والعِنْفِك: الثَّقيل الوَخِم[١]. ولم تُزَد الفاء صدراً في الثنائي(عك).

١٢. زيادة اللّام. زيدت كسعاً في قولهم: عَكَلتُ الإبلَ، إذا جمَعتُها، وإبل مَعْكولة، أي: مَعْقولة[٢]. وعَكَلْتُ الشيءَ، إذا جمعته بعد تَفْرِقةٍ[٣]. وقد ذهب الخليل إلى أن العَكَل لغة في العَكَرِ. وذكر الاسم الرباعي (العَوْكَلُ) وهو ظهر الكثيب، فقال: "الواو إشباع، وبناؤه ثلاثي"[٤]. وقد جمع ابن فارس دلالة (عكل) على أَصل صحيحٌ يَدُلُّ على جَمْعٍ وضَمٍّ. كقولهم: عَكَلْتُ المَتاعَ بعضَه على بعضٍ، إذا نَضَدْتُه. والعَوْكَلُ من الرِّجالِ: القَصيرُ. وذلك بمعنى التَّجَمُّعِ. والعَوْكَلة، وهي العَظيمةُ من الرَّمْل. والعَوْكَل: المرأَةُ الحَمْقاءُ، وهي محمولة على الرَّمْلِ المُجْتَمِعِ؛ لأَنَّه لا يَزالُ يَنْهالُ، فالمَرأَةُ القَليلةُ التَّماسُكِ مُشَبَّهةٌ بذلك[٥].

ولو أنّ ابن فارس ذكر اجتماع الجهل، ومسببات الحُمق في المرأة الحمقاء لكان مصيباً في التشبيه؛ لذِكْرِه العَوْكَلة بمعنى العَظيمة من الرَّمْل، دون إشارة إلى عدم تماسكها. والموضع موضع استحكام واجتماع، لا انهيال وعدم تماسُك.

وزيدت الباء حشواً بعد الكاف في (عكل) فنشأ –كما نرى– الرباعي (العَكْبَل)، وهو كما يقول الزَّبيدي: "الشَّديد... وقد أهمله الجماعةُ"[٦].

---

(١) ابن دريد، **جمهرة اللغة**، ٢/ ١١٥٩.

(٢) كراع النمل، **المُنجَّد في اللغة**، ٢٦٨، ٢٦٩.

(٣) ابن دريد، **جمهرة اللغة**، (عكل)، ٢/ ٩٤٦.

(٤) الخليل، **العين**، (عكل)، ١/ ٢٠١.

(٥) ابن فارس، **مقاييس اللغة**، (عكل)، ٤/ ٩٩، ١٠٠.

(٦) الزَّبيدي، **تاج العروس**، (عكبل)، ٣٠/ ٤٤.

وزيدت اللام حشواً في الأصل (عك)؛ لقولهم: علَكتِ الدّابّةُ اللّجام، إذا حركته في فيها. وسمي العِلْك؛ لأنّه يُعَلكُ، أي: يمضغ[١]. وعَلَّكَ القِرْبةَ، أَجاد دَبْغَها. وعَلَّكَ مالَه: أَحسن القيامَ عليه. وعَلَّكَ يدَيْه على مالِه: شَدَّهما من بُخْله، فلم يَقْرِ ضَيْفاً، ولا أَعطى سائِلاً. وطَعامٌ عَالِكٌ وعَلِكٌ: مَتينُ المَمْضغة[٢]. والعَلِك: اللَّزِج[٣]. وقد أُهملت زيادة اللّام صدراً في الأصل الثنائي (عك).

والجدير بالذكر أنَّ الزمخشريّ ذكر دلالة كليّة مشتركة بين بعض الثلاثيات المشتقة –كما نرى– من (عك)، وخلص إلى أنّها لم تنشأ بالإبدال، يقول: "وليس أحد الحرفين بَدَلاً من صاحبه ونحوهما... وعكمَ وعكَفَ وعكرَ وعكلَ وعكظَ وعكا أَخَوات في معنى الوقوف وما يقرب منه"[٤].

١٣. زيادة الميم. زيدت كسعاً في (عكم)، وقد توصل ابن فارس إلى أنّ (العين والكاف والميم) أَصلٌ صَحيحٌ يدُلُّ على ضَمٍّ وجَمْعٍ لشيءٍ في وعاءٍ، يُقالُ: عَكَمْتُ المَتاعَ، إذا جمَعتَه في وعاءٍ. والعِكْمانُ: العِدْلانِ يُشَدّانِ من جانِبي الهَوْدَجِ. وعكَمَتِ النّاقةُ وغيرُها: حمَلَتْ شَحْماً على شَحْمٍ، وسِمَناً على سِمَنٍ. وأَمّا قولُهم عكَمَ عنه – إذا عدَلَ جُبْناً– فهو من البابِ؛ لأَنَّ الفَزِعَ إلى جانِبٍ يتَضامُّ. ويُقال: ما عكَمَ عن شَتْمي، أَي: ما انْقبَضَ[٥].

وزيدت اللام حشواً بعد العين في (عكم) فنشأ الاسم الرباعي (العُلْكُم)، وهو الشديدُ الصُّلْبُ من الإبل وغيرها[٦].

---

(١) الخليل، **العين**، (علك)، ١/ ٢٠١، ٢٠٢.
(٢) ابن منظور، **لسان العرب**، (علك)، ١٠/ ٤٧٠.
(٣) كراع النمل، **المُنجّد في اللغة**، ٢٦٨، ٢٦٩.
(٤) الزمخشري، **الفائق في غريب الحديث والأثر**، ٣/ ٢٤٢.
(٥) ابن فارس، **مقاييس اللغة**، (عكم)، ٤/ ١٠٠، ١٠١.
(٦) ابن منظور، **لسان العرب**، (علكم)، ١٢/ ٤٢٣.

وقد ذهب إلى زيادة هذه اللّام ابن فارس، يقول: "العُلْكوم: النّاقةُ الجَسيمةُ السَّمينةُ... وهذا من عَكَمَ، واللّام زائِدةٌ، كأنّها عُكِمَتْ باللَّحْم عَكْماً"(١).

وفي بعض اللهجات الأردنية استُعمل الفعل الرباعي (علكمَ) لمعنى الجمع، يُقال: علكمَ فلاناً، إذا منعَه عن فعل شيء أراده، وتعلكمَ الأمر، إذا تعقّد والتوى، وتشابكت مخارجُه.

١٤. زيادة النون. زيدت كسعاً في نحو (عكن)، وقد ذهب ابن فارس إلى أنَّ العين والكاف والنّون أَصلٌ صحيحٌ يدل على الجمع والتضامّ كـ(عكم) فالعُكَنُ: الطَّيُّ في بَطْن الجارِية من السِّمَن، وتعَكَّنَ الشّيءُ، إذا ارْتَكَمَ بَعْضُه على بعضٍ. والنَّعَمُ العَكَنانُ: الكَثيرُ المُجْتَمِعُ(٢). وزيدت النون حشواً في نحو: عنكْتُ البابَ وأعنكتُه، بمعنى أغلقتَه في اللهجة اليمانِية. والعانِك من الرمل: الكَثيب المُتعقِّد المُتداخِل(٣). ويقال: عنَكَ اللَّبَنُ، إذا خَثُرَ(٤).

وزيدت الباء حشواً بعد زيادة النون السابقة؛ فنشأ الاسم المذكور في قولهم: جَمَل عَبَنَّكٌ، وهو الشَّديد الصُّلْب(٥). ولعلّ النون زيدت في هذا الاسم الرباعي، والأصل الثلاثي (عبك) الذي بينّا دلالته على الجمع. وأمّا زيادة النون صدراً فلم تثبت؛ لأنَّ اللغة لم تستعمل الثلاثي (نعكَ).

---

(١) ابن فارس، **مقاييس اللغة**، ٤/ ٣٦٢.

(٢) السابق، (عكن)، ٤/ ١٠٢.

(٣) ابن دريد، **جمهرة اللغة**، (عنك)، ٢/ ٩٤٧.

(٤) ابن فارس، **مقاييس اللغة**، (عنك)، ٤/ ١٦٦.

(٥) الأزهري، **تهذيب اللغة**، (بعنك)، ٣/ ١٩٧.

**نتائج الدراسة**

توصلت الدراسة التي وسمناها بـ"جدل الصامت المزيد في الأبنية الرباعية والخماسية" إلى نتائج مختلفة نوجز أبرزها على النحو الآتي:

١. زيادة الصوامت اللغوية وسيلة من وسائل بناء الأبنية الرباعية والخماسية، بيد أنَّ هذه الوسائل صارت من النمط الجدليّ؛ فهي ليست محلّ اتّفاق بين لغويي العربية القدماء والمحدثين، فمنهم من قيّد الزائد بأحد حروف الزيادة الصرفية، حروف (سألتمونيها)، وعلى ذلك جرى جمهور اللغويين البصريين، فالذي لا يكون زائده من هذه الحروف ولم تتحقّق فيه ضوابط مختلفة، كالموقع وغيره يُعد بناء مجرداً لديهم. وأمّا الكوفيون فتوسّعوا في الزيادات، فصار من الجائز لديهم أن يُزاد أيّ صامت لغويّ لبناء غير الثلاثيات، ومن ثَمَّ صاروا يقولون بأنَّ ما زاد على الثلاثة منها ليس أصلاً، لكنّ ردّهم غير الثلاثيات إلى أصولها لم يتوقف عند الزيادة، بل توسّع ابن فارس –وهو من الكوفيين– فأجاز نشأتها بالنحت، وهذا من جملة مشكلات التأصيل الكوفية التي لم تقم على منهج واضح، باعتراف كثير من الباحثين المحدثين.

ولا يكاد منهج الزائد يختلف عند الباحثين المحدثين، فمنهم مَن أخذ برأي البصريين، ومنهم مَن أخذ برأي الكوفيين فخلص إلى أنّ الزيادة حرة غير مقيدة بنوع معين أو موقع بعينه. وهذا مؤشر آخر على جدليّة الصامت المزيد.

٢. توصلت الدراسة –بعد استقراء دقيق شاقّ في معجمات اللغة– إلى أنَّ الزيادة التي أفضت إلى بناء الرباعيات والخماسيات تقوم على صوامت معينة، وهي التي سمّاها الخليل بحروف الذَّلاقة (ر، ل، ن) والحروف الشفوية (ف، ب، م) ورأى أن أيّ بناء من غير الثلاثيات يجب أن يشتمل على واحد منها؛ لخفّتها وسهولة نطقها على اللسان ووضوحها. ولقيام كثير من الملحقات الصرفية على حرفي العلة الخفيفين (و، ي) رأينا أنّهما من جملة الأصوات التي تزاد بكثرة في هذه الأبنية؛ وبذلك يصبح مجموع ما يُزاد من الأصوات الصامتة ثمانية.

وقد أكّدنا هذا المستخلص بأمثلة كثيرة من اللهجات الفصيحة واللهجات الدارجة التي نصّ القدماء والمحدثون على أن زائدها واحد من هذه الحروف (الصوامت).

٣. رصدت الدراسة كثيراً من الأبنية الثلاثية التي اعترف القدماء بنشأتها من أصول ثنائية مضاعفة، وبعض الأبنية الناشئة من أصول ثنائية في اللغات السامية كما بينت غير دراسة حديثة؛ فكانت هذه النشأة بمنزلة الدليل الذي يرجّح نشأة عموم الأبنية العربية من أصول ثنائية، فصار من الممكن ضبط زائد الأبنية الثلاثية قبل غيرها، وفقاً لما خلصت إليه بعض الدراسات الثنائية الحديثة، وهو أن الصامت المزيد في الأصول الثنائية ينقاس بزيادة صامت أخفّ من صامتيه، مع بقاء الدلالة المشتركة بين مشتقات هذا الأصل. ومستخلص الزائد هذا وسابقه يتّفق مع خصائص التطور اللغوي الذي يسير بألفاظ اللغة –في الكثير الشائع– من الصعوبة إلى الخفة والتيسير.

٤. ولِما تقدم اتّخذت الدراسة الأصلَ الثنائي (عك) مثالاً تطبيقيّاً؛ فأسفر البحث في مشتقاته الكثيرة عن نتائج مختلفة، أبرزها اطّراد مجيء الصامت الزائد في مشتقاته الثلاثية أخفَّ من صامتيه (ع، ك)، واطّراد مجيء الزائد في غير مشتقاته الثلاثية من الأصوات الخفيفة الثمانية التي سبق بيانها. وعليه جرت مخالفة كثير من القدماء والمحدثين في القول بالزيادات الثقيلة التي لا تنتمي إلى هذه الثمانية، فضلاً عن تمكن الدراسة من تقويم وسائل بنائية مختلفة، كالنحت والإبدال، والتعريب، ورجع النظر في أمثلة هذه الوسائل.

**مراجع الدراسة ومصادرها**


١. ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات، **النهاية في غريب الحديث والأثر**، تحقيق: طاهر الزاوي ومحمود الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، ١٩٧٩م.

٢. الأزهري، محمد بن أحمد، **تهذيب اللغة**، علق عليه: عمر سلامي وزميله، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ٢٠٠١م.

٣. الأستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن، **شرح شافية ابن الحاجب**، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، د ط، د ت.

٤. إستيتية، سمير، **الأصوات اللغوية رؤية عضوية ونطقية وفيزيائية**، دار وائل، عمان، ط١، ٢٠٠٣م.

٥. الأصبهاني، أبو موسى محمد بن عمر، **المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث**، تحقيق: عبدالكريم العزباوي، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، دار المدني، جدة، ط١، ١٩٨٦ – ١٩٨٨م.

٦. الأنباري، أبو البركات كمال الدين، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، ط ٤، ١٩٦١م.

٧. أنيس، إبراهيم، **الأصوات اللغويّة**، دار النهضة العربية، القاهرة، ط٣، ١٩٦١م.

٨. أنيس، إبراهيم، **موسيقى الشعر**، ط٥، ١٩٨١م.

٩. بحرة، **منهج ابن فارس في تأصيل ما زاد على ثلاثة أحرف "دراسة نقدية في معجم مقاييس اللغة"**، مجلة دراسات في اللغة العربية وآدابها، إيران، العدد(١٤)، السنة( ٢٠١٣م).

١٠. برجشتراسر، **التطور النحوي للغة العربية**، علق عليه: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤، ٢٠٠٣م.

١١. بروكلمان، كارل، **فقه اللغات الساميـة**، ترجمة: رمضـان عبد التواب، مطبوعات جامعة الرياض، ١٩٧٧م.

١٢. ابن جنّي، أبو الفتح عثمان، **الخصـائص**، تحقيق: محمد علي النجار، وزارة الثقافة والإعلام العراقية، بغداد، الهيئة المصريّة العامة للكتاب، القاهرة، ط٤، ١٩٩٠م.

١٣. ابن جنّي، أبو الفتح عثمان، **سر صناعة الإعراب**، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م.

١٤. ابن جني، أبو الفتح عثمان، **المبهج في تفسـير أسـماء شـعراء ديوان الحماسـة**، علق عليه: مروان العطية، شيخ الزايد، دار الهجرة ، دمشق، ط١، ١٩٨٨م.

١٥. الجواليقي، أبومنصـور، **المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم**، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مطبعة دار الكتب، القاهرة، ط ٢، ١٩٦٩م.

١٦. الجوهري، إسماعيل بن حماد، **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**، تحقيق: أحمد عبد الغفار عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط ٤، ١٩٨٧م.

١٧. ابن الحاجب، أبو عمرو جمال الدين، **الشـافية في علم التصـريف**، تحقيق: حسن أحمد العثمان، المكتبة المكية، مكة، ط١، ١٩٩٥م.

١٨. حسـان، تمام، **مناهج البحث في اللغة**، دار الثقافة، الدار البيضـاء، دط، ١٩٨٦م.

١٩. الحميري، نشوان، **شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم**، تحقيق: حسين العمري وآخرين، دار الفكر المعاصـر، بيروت، دار الفكر، دمشـق، ط ١، ١٩٩٩م.

٢٠. ابن دُريد، أبو بكر محمد بن الحسـن، **جمهرة اللغـة**، تحقيق: رمزي منير بعلبكيّ، دار العلم للملايين، بيروت، ط١، ١٩٨٧م.

٢١. الزّبيدي، محمد مرتضى، **تاج العروس من جواهر القاموس**، تحقيق مجموعة من المحقّقين، دولة الكويت، ١٩٦٥-٢٠٠١م.
٢٢. الزمخشري، أبو القاسم جار الله، **أساس البلاغة**، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٩٨م.
٢٣. الزمخشري، أبو القاسم جار الله، الفائق في غريب الحديث والأثر، تحقيق: علي البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت، ط ٢، د س ط.
٢٤. السامرائي، إبراهيم، **الفعل زمانه وأبنيته**، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٣، ١٩٨٣م.
٢٥. سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان، **الكتاب**، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ١٩٨٢م.
٢٦. ابن سيده الأندلسي، أبو الحسن علي، **المحكم والمحيط الأعظم**، تحقيق: عبدالحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٢٠٠٠،١م.
٢٧. الشايب، فوزي، **الإلحاق في اللغة العربية**، رسالة ماجستير، جامعة عين شمس، ١٩٧٨م.
٢٨. الشايب، فوزي، **محاضرات في اللسانيات**، منشورات وزارة الثقافة، عمان، ط١، ١٩٩٩م.
٢٩. الشيباني، أبو عمرو، **الجيم**، تحقيق: إبراهيم الأبياري، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، دط،١٩٧٤م.
٣٠. الصاعدي، عبدالرزاق، **تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم**، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط١، ٢٠٠٢م.

٣١. الصاغاني، رضي الدين الحسن بن محمد، **الشوارد (ما تفرد به بعض أئمة اللغة)**، تحقيق: مصطفى حجازي، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة ط١٩٨٣،١م.

٣٢. عبابنة، يحيى، **بنية الفعل الثلاثي في العربية والمجموعات السامية الجنوبية**، دار الكتب الوطنية، أبو ظبي، ط١، ٢٠١٠م.

٣٣. ابن عباد، الصاحب، **المحيط في اللغة**، تحقيق: محمد حسن آل ياسين، عالم الكتب، بيروت، ط١، ٢٠١١م.

٣٤. ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن، **الممتع الكبير في التصريف**، تحقيق: فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان، بيروت، ط١، ١٩٩٦م.

٣٥. عكاشة، عمر، **الفعل الرباعي في لسان العرب دراسة تأصيلية**، رسالة ماجستير مخطوطة، الجامعة الأردنية، ١٩٩٥م

٣٦. العكبري، أبو البقاء عبدالله، **اللباب في علل البناء والإعراب**، تحقيق: عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٩٩٥م.

٣٧. العلايلي، عبدالله، **مقدمة لدرس لغة العرب**، دار الجديد، بيروت، ط٢، ١٩٩٧م.

٣٨. عمايرة، إسماعيل، **الأقيسة الفعلية المهجورة**، دار حنين، عمان، ط٢، ١٩٩٣م.

٣٩. عمايرة، إسماعيل، **تطبيات في المناهج اللغوية المعاصرة**، دار وائل، عمان، ط١، ٢٠٠٠م.

٤٠. الفارابي، أبو إبراهيم إسحاق، **معجم ديوان الأدب**، تحقيق: أحمد مختار عمر، مؤسسة دار الشعب، القاهرة، دط، ٢٠٠٣م.

٤١. ابن فارس، أبو الحسين أحمد ، **مجمل اللغة**، تحقيق: زهير عبدالمحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٩٨٦م.

٤٢. ابن فارس، أبو الحسين أحمد، **مقاييس اللغة**، تحقيق: عبدالسلام هارون، دار الجيل، بيروت، د ط، د ت.

٤٣. الفراهيدي، الخليل بن أحمد، **العين**، تحقيق: إبراهيم السامرائي ومهدي المخزومي، وزارة الثقافة والإعلام العراقية، دار الرشيد، بغداد، ط١، ١٩٨١م.

٤٤. فريحة، أنيس، **معجم الألفاظ العامية**، مكتبة لبنان، بيروت، دط، ١٩٧٣م.

٤٥. الفيروزآبادي، مجد الدين أبو طاهر، **القاموس المحيط**، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٨، ٢٠٠٥م.

٤٦. ابن القطاع، أبو القاسم علي بن جعفر، **كتاب الأفعال**، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٩٨٣ م.

٤٧. كامل، مراد، **تربيع الفعل الثلاثي في العربية وأخواتها من اللغات السامية**، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الجزء (٣١)، ١٩٧٣م.

٤٨. المساعفة، خالد، **الأصول الثنائية للأفعال العربية دراسة في التأصيل والتطور اللغوي**، خزائن القلم، عمان، ط١، ٢٠١٥م.

٤٩. المساعفة، خالد، **وزنا (افْعَلّ وافْعَهَلّ): بين أوهام الإبدال والرد إلى الأصل الثلاثي**، المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها، المجلد (١١)، العدد (٣)، السنة، ٢٠١٥م.

٥٠. المعري، أبو العلاء أحمد بن عبدالله، **رسالة الملائكة**، تحقيق: عبدالعزيز الميمني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٣م.

٥١. ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد، **لسان العرب**، دار الفكر، بيروت، ط٣، ١٩٩٤.

٥٢. الهنائي، كراع النمل، **المنتخب من غريب كلام العرب**، تحقيق: محمد العمريّ، منشورات معهد البحوث العلمية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٩٨٨م.

٥٣. نعيم، مزيد إسماعيل، **الصيغ الرباعية والخماسية، اشتقاقاً ودلالة**، مطبعة الحجاز، دمشق، ط١، دت.

٥٤. ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي، **شرح المفصل**، تحقيق: أحمد السيد أحمد، المكتبة التوفيقيّة، القاهرة، د ط، د ت.

**مراجع الدراسة ومصادرها**

١. ابن الأثير، مجد الدين أبو الســـعادات، **النهاية في غريب الحديث والأثر**، تحقيق: طاهر الزاوي ومحمود الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، ١٩٧٩م.

Ibn Alatheer, Mad aldin Abo Alsa'adat, Alnehaiah fi Ghareeb Alhadith wa Alathar, Investigated by: Taher Alzawi & Mahmoud Altanahy, Almaktabah Alelmeah, Birut, 1979.

٢. الأزهري، محمد بن أحمد، **تهذيب اللغة**, علق عليه: عمر ســـلامي وزميله، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ٢٠٠١م.

Alazhari, Moh'ed bin Ahmed, Tahtheb Allughah commented by: Omar Salamy and partner, Dar Ehia Alturath AlArabi, Birut, 1st Edition, 2001.

٣. الأستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن، **شرح شافية ابن الحاجب**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، د ط، د ت.

Alastrabathy, Radhy Aldin Moh'ed bin Alhasan, Sharh Shafiat ibn Alhajeb, investigated by: Moh'ed Mohee Aldin AbdAlhamid and others, Dar AlKotob Alelmeh, Birut.

٤. استيتية، سمير، **الأصوات اللغوية رؤية عضوية ونطقية وفيزيائية**، دار وائل، عمان، ط١، ٢٠٠٣م.

Estateh, Sameer, Alaswat Allughawiah Rowiah Ethwiah wa Notiqiah wa Fiziaeah, Dar Wael, Amman, 1st Edition, 2003.

٥. الأصـــبهاني، أبو موســـى محمد بن عمر، **المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث**، تحقيق: عبد الكريم العزباوي، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، دار المدني، جدة، ط١، ١٩٨٦ – ١٩٨٨م.

Alasbhani, Abo Mosa Moh'ed bin Omar, Almajmo Almugheth fi Ghareby Alqura'n wa Alhadeth, Investigated by: Abdelkarem Alazbawy, Um Alqura University, Markaz Albahth Alelmy wa Ehia Alturath Alislamy, Dar Almadany, Jeddah, 1st Edition, 1986-1988.

٦. الأنباري، أبو البركات كمال الدين، **الإنصـــاف في مســـائل الخلاف**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، ط ٤، ١٩٦١م.

Alanbari, Abu Albarakat Kamal Aldin, Al Ensaf fe Masael Al Khelaf, Investigated by: Moh'd Mohy Adin Abdulhameed, Almaktabah Altejariah Alkobra, Cairo ,4th Edition, 1961.

٧. أنيس، إبراهيم، **الأصوات اللغويّة**، دار النهضة العربية، القاهرة، ط٣، ١٩٦١م.

Anees, Ibrahim, Alaswat Allughawih, Dar Alnahdha Alarabiah, Cairo, 3rd Edition, 1961.

٨. أنيس، إبراهيم، **موسيقى الشعر**، ط٥، ١٩٨١م.

Anees, Ibrahim, Mosiqa Alsher, 5th Edition, 1981.

٩. بحرة، **منهج ابن فارس في تأصيل ما زاد على ثلاثة أحرف" دراسة نقدية في معجم مقاييس اللغة"**، مجلة دراســـات في اللغة العربية وآدابها، إيران، العدد(١٤)، السنة( ٢٠١٣م).

Bahrah, Manhaj Ibn Fares fi Ta'aeel ma zad ala thalathat Ahrof ' Dirasah Naqdiah fi Mo'ajam Maqais Allugha' , Majalat Dirasat fi Allughah Alarabih wa Adabeha, Iran, Aladad 14, year, 2013.

١٠. برجشتراسر، **التطور النحوي للغة العربية**، علق عليه: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤، ٢٠٠٣م.

Bergshtrasr, Altador Alnahwy le Allughah, commented by: Ramadan Abd Altawab, Maktabat Alkhanjy, Cairo, 4th Edition, 2003.

١١. بروكلمان، كارل، **فقه اللغات السامية**، ترجمة: رمضان عبد التواب، مطبوعات جامعة الرياض، ١٩٧٧م.

Broklman, Carl, Fiqh Allughat Alsamiah, Translated by: Ramadan Abd Altawab, AL Riyadh University Publications, 1977.

١٢. ابن جنّي، أبو الفتح عثمان، **الخصائص**، تحقيق: محمد علي النجار، وزارة الثقافة والإعلام العراقية، بغداد، الهيئة المصريّة العامة للكتاب، القاهرة، ط٤، ١٩٩٠م.

Ibn Jini, Abu Alfateh Othman, Alkhasaes, Investigated by: Moh'ed Ali Alnajar, Iraqi Ministry of Culture and Information, Baghdad, Alhaiah Almisriah Ala'amah le Alketab, Cairo, 4th Edition, 1990.

١٣. ابن جنّي، أبو الفتح عثمان، **سر صناعة الإعراب**، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م.

Ibn Jini, Abu Alfateh Othman, Ser Sina'at Ale'erab, Dar Alkutab Alelmeah, Beirut, 1st Edition, 2000.

١٤. ابن جني، أبو الفتح عثمان، **المبهج في تفسير أسماء شعراء ديوان الحماسة**، علق عليه: مروان العطية، شيخ الزايد، دار الهجرة ، دمشق، ط١، ١٩٨٨م.

Ibn Jini, Abu Alfateh Othman, Al Mobhej fi Tafseer Asma Shoa'ara Diwan AlHamasah, Commented by: Marwan Ala'tih, Shekh Alzaid, Dar Alhejrah, Damascus, 1st Edition, 1988.

١٥. الجواليقي، أبومنصور، **المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم**، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مطبعة دار الكتب، القاهرة، ط ٢، ١٩٦٩م.

AlJawaliqy, Abu Mansour, Al Mo'arab min Alkalam Ala'jamy ala Horof Almoa'ajam, Investigated by: Ahmed Moh'ed Shaker, Matbaet Dar Alkotob, Cairo, 2nd Edition, 1969.

١٦. الجوهري، إسماعيل بن حماد، **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**، تحقيق: أحمد عبد الغفار عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط ٤، ١٩٨٧م.

Aljawhary, Ismael bin Hammad, Al Sehah Tadj Allughah wa Sehah Alarabiah, Investigated by: Ahmed Abd Elghafar Attar, Dar Alelm le Almlaeen, Beirut, 4th Edition, 1987.

١٧. ابن الحاجب، أبو عمرو جمال الدين، **الشافية في علم التصريف**، تحقيق: حسن أحمد العثمان، المكتبة المكية، مكة، ط١، ١٩٩٥م.

Ibn Alhajeb, Abu Amro Jamal eldin, Al Shafiah fi Elm Altasreef, Investigated by: Hasan Ahmed Alothman, Almaktabh Almakeah, Makah, 1st Edition, 1995.

١٨. حسان، تمام، **مناهج البحث في اللغة**، دار الثقافة، الدار البيضاء، دط، ١٩٨٦م.

Hassan, Tamam, Manahej Albahth fi Allughah, Dar Althaqafah, Aldar Albidha, 1986.

١٩. الحميري، نشوان، **شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم**، تحقيق: حسين العمري وآخرين، دار الفكر المعاصـــر، بيروت، دار الفكر، دمشـــق، ط ١، ١٩٩٩م.

Alhamiry, Nashwan, Shams Alolom & Dawa Kalam Alarab min Alkolom, Investigated by: Hussin Alomari & others, 1st Edition, Dar Alfiker Almua'aser, Birut, Dar Alfeker, Damascus, 1999.

٢٠. ابن دُريد، أبو بكر محمد بن الحســـن، **جمهرة اللغة**، تحقيق: رمزي منير بعلبكيّ، دار العلم للملايين، بيروت، ط١، ١٩٨٧م.

Ibn Duraid, Abu Baker Moh'ed bin Alhasan, Jamharat Alughah, Investigated by: Ramzi Muneer Ba'alabki, Dar Alelm Le Almalaeen, Birut, 1st Edition, 1987.

٢١. الزّبيدي، محمد مرتضـى، **تاج العروس من جواهر القاموس**، تحقيق مجموعة من المحقّقين، دولة الكويت، ١٩٦٥-٢٠٠١م.

Alzubaidy, Moh'ed Murtadha, Taj Alaros min Jawaher Alqamos, Investigated by a group of investigators, Kuwait, 1965-2001.

٢٢. الزمخشري، أبو القاسم جار الله، **أساس البلاغة**، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٩٨م.

Alzamakhshary, Abu Alqasem Jar Allah, Asas Albalaghah, Investigated by: Moh'ed Basel Oyon Alsood, Dar Alkutab Alelmeah, Bierut, 1st Edition, 1998.

٢٣. الزمخشري، أبو القاسم جار الله، **الفائق في غريب الحديث والأثر**، تحقيق: علي البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت، ط ٢، د س ط.

Alzamakhshary, Abu Alqasem Jar Allah, Alfaeq fi Ghareeb Alhadith wa Ala'thar, Investigated by: Ali Albijawy & Moh'ed Abo Alfadhel Ibrahim, Dar Alma'refah, Bierut, 2nd Edition.

٢٤. السامرائي، إبراهيم، **الفعل زمانه وأبنيته**، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٣، ١٩٨٣م.

Alsamerai, Ibrahim, Alfel Zamanoh wa Abneatoh, Mussasat Alresalah, Birut, 3rd Edition, 1983.

٢٥. سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان، **الكتاب**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ١٩٨٢م.

Sibawih, Abu Besher Amro bin Othman, Alketab, Investigated by: Abdusalam Moh'ed Haron, Maktabat Alkhanjy, Cairo, 2nd Edition, 1982.

٢٦. ابن سيده الأندلسي، أبو الحسن علي، **المحكم والمحيط الأعظم**، تحقيق: عبدالحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م.

Ibn Sido, Abu Alhasan Ali, Almuhakem wa Almuheat Ala'atham, Investigated by: AbdAlhamid Hindawi, Dar AlKotob Alelmeh, Birut, 1st Edition, 2001.

٢٧. الشايب، فوزي، **الإلحاق في اللغة العربية**، رسالة ماجستير، جامعة عين شمس، ١٩٧٨م.

Alshaib, Fawzi, Alelhaq fi Allughah Alarabiah, Master Thesis, Ain Shams University, 1978.

٢٨. الشـايب، فوزي، **محاضـرات في اللسـانيات**، منشـورات وزارة الثقافة، عمان، ط١، ١٩٩٩م.

Alshaib, Fawzi, Muhadarat fi Allesaniat, Publications of Jordanian Ministry of Culture, Amman, 1st Edition, 1999.

٢٩. الشـيباني، أبو عمرو، **الجيم**، تحقيق: إبراهيم الأبياري، الهيئة العامة لشـئون المطابع الأميرية، دط، ١٩٧٤م.

Alshaibany, Abu Amro, Al Jeem, Investigated by: Ibrahim Alabiary, Alha'ah Ala'amah le shoon Almatabe' Alamireah, 1988.

٣٠. الصاعدي، عبدالرزاق، **تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم**، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط١، ٢٠٠٢م.

Alsa'edy, Abd Alrazaq, Tadakhel Alosool Allughawiah wa Atharoh fi Bena Almo'ajam, Aljame'ah Alislamiah fi Almadinah Almonaoarah, 1st Edition, 2002.

٣١. الصـاغاني، رضـي الدين الحسـن بن محمد، **الشـوارد (ما تفرد به بعض أئمة اللغة)**، تحقيق: مصـطفى حجازي، الهيئة العامة لشـئون المطابع الأميرية، القاهرة ط١٩٨٣،١م.

Alsaghany, Radhy Aldin Alhasan bin Moh'ed, Al shaward (Ma Tafarad bhe ba'adh Aemat Allugha), Investigated Commented by: Mostafa Hijazy, Alha'ah Ala'amah le shoon Almatabe' Alamireah, Cairo, 1st Edition, 1983.

٣٢. عبابنة، يحيى، **بنية الفعل الثلاثي في العربية والمجموعات السامية الجنوبية**، دار الكتب الوطنية، أبو ظبي، ط١، ٢٠١٠م.

Ababneh, Yahia, Boniat Al Fe'el Althulathy fi Alarabiah wa Almajmoa'at alsamiah Aljanobiah, Dar Alkotob Alwataniah, Abu Thaby, 1st Edition, 2010.

٣٣. ابن عباد، الصاحب، **المحيط في اللغة**، تحقيق: محمد حسن آل ياسين، عالم الكتب، بيروت، ط١، ٢٠١١م.

Ibn Abad, Alsaheb, Almuheed fi Allughah, Investigated by: Moh'ed Hasan Al Yasin, Alam Alkutob, 1st Edition, Beirut, 2011.

٣٤. ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن، **الممتع الكبير في التصريف**، تحقيق: فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان، بيروت، ط١، ١٩٩٦م.

Ibn Osfor, Abu Alhasan Ali bin Momen, Al Momte'e Alkabeer fi Altasreef, Investigated by: Fakher Aldin Qabaoh, Maktabat Lebanon, Beirut, 1st Edition, 1996.

٣٥. عكاشة، عمر، **الفعل الرباعي في لسان العرب دراسة تأصيلية**، رسالة ماجستير مخطوطة، الجامعة الأردنية، ١٩٩٥م

Okashah, Omar, Al Fe'el Alroba'ay fi Lisan AlArab Dirasah Ta'seleah, Master Thesis, University of Jordan, 1995.

٣٦. العكبري، أبو البقاء عبدالله، **اللباب في علل البناء والإعراب**، تحقيق: عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٩٩٥م.

Alokbari, Abu Albaqa' Abduallah, Allobab fi Ell Albena wa Ale'rab, Investigated by: Abd Alelah Alnbhan, Dar Alfeker, Damascus, 1st Edition, 1995.

٣٧. العلايلي، عبدالله، **مقدمة لدرس لغة العرب**، دار الجديد، بيروت، ط٢، ١٩٩٧م.

Alalayly, Abdullah, Moqademah le dars lughat Alarab, Dar Aljadid, Beirut, 2nd Edition, 1997.

٣٨. عمايرة، إســـماعيل، **الأقيســـة الفعلية المهجورة**، دار حنين، عمان، ط٢، ١٩٩٣م.

Amaireh, Ismail, Alaqisah Alfe'leah Almahjorah, Dar Haneen, Amman, 2nd Edition, 1993.

٣٩. عمايرة، إسماعيل، **تطبيقات في المناهج اللغوية المعاصرة**، دار وائل، عمان، ط١، ٢٠٠٠م.

Amaireh, Ismail, Tatbiqat fi Almanahej Allughaweh Almoa'aserah, Dar Wael, Amman, 1st Edition, 2000.

٤٠. الفارابي، أبو إبراهيم إســحاق، **معجم ديوان الأدب**، تحقيق: أحمد مختار عمر، مؤسسة دار الشعب، القاهرة، دط، ٢٠٠٣م.

AlFaraby, Abu Ibrahim Ishaq, Mo'ajam Diwan Aladab, Investigated by: Ahmed Mukhtar Omar, Mosasat Dar Alsha'ab, Cairo, 2003.

٤١. ابن فارس، أبو الحســـين أحمد ، **مجمل اللغة**، تحقيق: زهير عبد المحســـن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٩٨٦م.

Ibn Fares, Abu Alhussin Ahmed, Muhmal Allughah, Invstigated by: Zuhir Abd Almohsen Sultan, Mo'sasat Alresalah, Birut, 2nd Edition, 1986.

٤٢. ابن فارس، أبو الحسين أحمد، **مقاييس اللغة**، تحقيق: عبدالسلام هارون، دار الجيل، بيروت، د ط، د ت.

Ibn Fares, Abu Alhussin Ahmed, Maqaes Allughah, Invstigated by: Abdusalam Haron, Dar Aljeel, Birut.

٤٣. الفراهيـدي، الخليـل بن أحمـد، **العين**، تحقيق: إبراهيم الســـامرائي ومهـدي المخزومي، وزارة الثقافة والإعلام العراقية، دار الرشيد، بغداد، ط١، ١٩٨١م.

Alfarahedy, Alkhalil bin Ahmed, Alain, Investigated by: Ibraim Alsamerai & Mahdi Almakhzoumi, Iraqi Ministry of Culture and Information, Dar Alrasheed, Baghdad, 1st Edition, 1981.

٤٤. فريحة، أنيس، **معجم الألفاظ العامية**، مكتبة لبنان، بيروت، دط، ١٩٧٣م.

Farihah, Anees, Mua'ajam Alalfaz Alamiah, Maktabat Lebanon, Beirut, 8th Edition, 1973.

٤٥. الفيروزآبادي، مجد الدين أبو طاهر، **القاموس المحيط**، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٨، ٢٠٠٥م.

Alfayrozabady, Majd Edin abu Taher, Alqamous Almohid, Investigated by: Office of Heritage Investigation at Al-Resala Foundation, Al-Resala Foundation, Beirut, 8th Edition, 2005.

٤٦. ابن القطاع، أبو القاســـم علي بن جعفر، **كتاب الأفعال**، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٩٨٣ م.

Ibn Alketa'a, Abu Alqasem Ali bin Ja'afer, Ketab Alafa'al, Alam Alkotob, Birut, 1st Edition, 1983.

٤٧. كامل، مراد، **تربيع الفعل الثلاثي في العربية وأخواتها من اللغات الســـامية**، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الجزء (٣١)، ١٩٧٣م.

Kamal, Murad, Tarbe' Alfe'l Althulathy fi Alarabiah wa Akhwateha men Allughat Alsamiah, Majalat Majma'a Allughat Alarabiah, Cairo, Part 31, 1973.

٤٨. المساعفة، خالد، **الأصول الثنائية للأفعال العربية دراسة في التأصيل والتطور اللغوي**، خزائن القلم، عمان، ط١، ٢٠١٥م.

Almasa'feh, Khalid, Alosol Althunaiah le Alafa'al Alarabiah Dirasah fi Alta'sel wa Altatwer Allughawi, Khazain Alqalam, Amman, 1st Edition, 2015.

٤٩. المساعفة، خالد، **وزنا (أفْعَلّ وافْعَهَلَّ): بين أوهام الإبدال والرد إلى الأصل الثلاثي**، المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها، المجلد (١١)، العدد (٣)، السنة، ٢٠١٥م.

Almasa'feh, Khalid, Wazna (Afa'al wa Afa'ahal): bet. Awham Alibdal wa Alrad ela Alasl Altholathy, Almajalh Alordoniah fi Allughah Alarabiah wa Adabeha, Volume (11), Aladad 3, year, 2015.

٥٠. المعري، أبو العلاء أحمد بن عبدالله، **رسالة الملائكة**، تحقيق: عبدالعزيز الميمني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٣م.

Alma'ary, Abu Al-Ala'a Ahmed bin Abduallah, Resalat Al-malaekah, Investigated by: Abd Alaziz Almimany, Dar Alkotob Alelmiah, Beirut, 1st Edition, 2003.

٥١. ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد، **لسان العرب**، دار الفكر، بيروت، ط٣، ١٩٩٤.

Ibn Manathor, Abu Alfadel Jamal Aldin Moh'ed, Lisan Alarab, Dar Alfaker, Birut, 3rd Edition, 1994.

٥٢. الهنائي، كراع النمل، **المنتخب من غريب كلام العرب**، تحقيق: محمد العمريّ، منشورات معهد البحوث العلمية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٩٨٨م.

Alhanay, Kera' Alnamel, Al Montakhab men Gharib Kalam Al Arab, Investigated by: Moh'ed Alomary, Publications of Ma'had Albohoth Alelmiah, Um AlQura University, Makah Almukaramh, 1988.

٥٣. نعيم، مزيد إسماعيل، **الصيغ الرباعية والخماسية، اشتقاقاً ودلالة**، مطبعة الحجاز، دمشق، ط١، دت.

Naeem, Mazed Ismail, Al Siagh Alrobaiah wa Alkhomasiah, Eshtiqaqan wa Dalalh, Matbat Alhijaz, Damascus, 1st Editio.

٥٤. ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي، **شرح المفصل**، تحقيق: أحمد السيد أحمد، المكتبة التوفيقيّة، القاهرة، د ط، د ت.

Ibn Ya'ish, Mufaq Aldin Ya'ish bin Ali, Sharh Almufasel, Investigated by: Ahmed Alsaid Ahmed, AlMaktabah Altawfiqeeh, Cairo.